وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية الآداب - قسم اللغة العربية
الدراسات العليا

نحو ابن خروف الاشبيليّ (ت٦٠٩هـ) في فكر أبي حيان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)

رسالة قدمتها الطالبة

دعاء نافع بدري كاظم

إلى مجلس كلّيّة الآداب في جامعة بابل، وهي من مُتطلّبات نيل شهادة الماجستير في اللّغة العربيّة وآدابها ـ اللغة

بإشراف

أ. د. صالح كاظم عجيل الجبوريّ

١٤٤٣هـ ٢٠٢٢م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلۡمٌ مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبۡلَ أَن يَرۡتَدَّ إِلَيۡكَ طَرۡفُكَۚ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسۡتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَٰذَا مِن فَضۡلِ رَبِّى لِيَبۡلُوَنِىٓ ءَأَشۡكُرُ أَمۡ أَكۡفُرُۖ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشۡكُرُ لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ ﴾

صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العَظِيمُ

سورة النمل: الآيَة ٤٠

الاهداء

إلى:

الروح التي لم تفارقني ... التي افتقدتها في مواجهة الصعاب، ولم يمهلها القدر لأرتوي من حنانها... والدتي رحمها الله

مَنْ كانت دعواتهما صدى في أذني، ونبراسًا في حياتي ... أمي الحنون، وأبي الغالي حفظهما الله وأطال في عمرهما.

رفيق دربي وسندي في الحياة، الذي أعانني على تجاوز المحن... زوجي الحبيب وعائلته الكريمة.

مَن أجدهم حولي في السراء والضراء .... إخوتي وأخواتي

فلذتي كبدي، وقرة عيني... ابنتي نور الهدى، وولدي علي

الغائب عن أعيننا الحاضر في قلوبنا المرحوم الدكتور قيس الخفاجي

كل مَنْ يهمه أمري ويسعده نجاحي .... أهدي جهدي المتواضع

دعاء

إقرار المشرف ورئيس القسم

أشهد أنَّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ(نحو ابن خروف الاشبيلي (ت٦٠٩هـ) في فكر أبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) الّتي تقدّمت بها الطالبة (دعاء نافع بدري كاظم) قد جرى بإشرافي في قسم اللّغة العربيّة- كلّيّة الآداب- جامعة بابل، لنيل شهادة الماجستير في اللّغة العربيّة.

الإمضاء

الاسم : أ.د. صالح كاظم الجبوريّ

(المشرف)

التأريخ :

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

الإمضاء

الاسم: أ.م.د حيدر غضبان محسن الجبوريّ

(رئيس قسم اللّغة العربيّة)

التأريخ :

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المحتويات	أ – ج
المقدمة	د – ط
التمهيد: أثر ابن خروف في العربية ومنهج أبي حيان في توظيفه	١ – ١٢
المطلب الأول : ابن خروف وأثره في العربية	٢ – ٦
المطلب الثاني: أبو حيان ومنهجه في توظيف نحو ابن خروف	٧– ١٢
الفصل الأول : نحو ابن خروف في فكر أبي حيان موافقةً	١٣ – ٦٠
المبحث الأول : موافقته في المرفوعات	١٤ – ٣٠
١– العامل في الخبر إذا كان ظرفًا	١٤ – ١٨
٢– العطف على اسم إن بعد تمام الخبر	١٩ – ٢٦
٣– رفع الاسم المشغول عنه قبل العرض والتحضيض	٢٧ – ٣٠
المبحث الثاني: موافقته في المنصوبات	٣١ – ٤٤
١– العامل في المفعول المطلق	٣١ – ٣٥
٢– أفعل التفضيل عامل في حالين	٣٥ – ٣٩
٣–الفصل بين المتعجب والمتعجب به	٣٩ – ٤٤
المبحث الثالث: موافقته في مسائل متفرقة	٤٥– ٦٠
١– (جعل) ومعانيها	٤٥ – ٤٨
٢– الفاء في جواب الامر المقدَّر	٤٨ – ٥١
٣– الحال الدالة على المفاعلة	٥٢ – ٥٦
٤– اسمية (على)	٥٦ – ٦٠
الفصل الثاني: نحو ابن خروف في فكر أبي حيان اعتراضاً	٦٠ – ١١٧
المبحث الأول : اعتراضه في المرفوعات	٦٢–٧٨
١– بناء كان لما لم يُسمَّ فاعله	٦٢ – ٦٨

الموضوع	الصفحة
٢- إلغاء الظن وإعماله مع المصدر	٧٠ – ٧٤
٣- اسم الفاعل في الماضي لا يرفع الظاهر	٧٥ – ٧٨
المبحث الثاني: اعتراضه في المنصوبات	٧٩ – ٩٣
١- عامل الحال المؤكدة	٧٩ – ٨٤
٢- عامل نصب التميز المنقول عن فاعل	٨٤ – ٨٨
٣- اسم (لا) العاملة عمل (إنَّ) إذا كان جمعَ مؤنثٍ سالمًا	٨٩ – ٩٣
المبحث الثالث : اعتراضه في مسائل متفرقة	٩٤ – ١١٧
١- الخلاف في حقيقة الإعراب لفظيًا أم معنويًا	٩٤ – ٩٩
٢- الأمر النائب مناب الشرط	١٠٠ – ١٠٣
٣- الخلاف في الاسم المعطوف بعد (واو المعية) في باب المفعول معه	١٠٤ – ١١٠
٤- الخلاف في فعلية (أفعل) التعجب	١١١ – ١١٧
الفصل الثالث: نحو ابن خروف الانفرادي وأثره في فكر أبي حيان	١١٨ – ١٦٥
المبحث الأول: انفراده في المنصوبات	١١٨ – ١٣٢
١- اتحاد فاعل الفعل وفاعل المصدر في باب المفعول له	١١٨ – ١٢٣
٢- القول في حذف عامل المصدر وجوبًا إذا قصد به التشبيه	١٢٤ – ١٢٨
٣- إجراء أعلام الأيام مجرى أعلام الشهور في باب المفعول فيه	١٢٩ – ١٣٢
المبحث الثاني: انفراده في الأدوات والحروف	١٣٣ – ١٤٧
١- (الواو) في جملة الحال الماضية معنىً لا لفظًا	١٣٣ – ١٣٧
٢- القول في همزة (إن) في قولهم ((أول ما أقول إني أحمد الله...))	١٣٧ – ١٤٣
٣- دخول (لام) الابتداء على المعمول المتوسط بين اسم إنَّ وخبرها	١٤٤ – ١٤٧
المبحث الثالث: انفراده في مسائل متفرقة	١٤٨ – ١٦٥
١- القول في (خلا)، و(عدا)	١٤٨ – ١٥٢
٢- وقوع جملة التعجب صلة الموصول	١٥٣ – ١٥٧

الموضوع	الصفحة
٣-القول في ترخيم المستغاث	١٥٨ – ١٦١
٤- الخلاف في دلالة (كان) على الحدث	١٦٢ – ١٦٥
الخاتمة	١٦٧ – ١٦٨
المصادر والمراجع	١٧٠ – ١٨٦
الملخص باللغة الإنكليزية	A – b

مُقدِّمة

مقدِّمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ الذي جعل العلماء ورثة أنبيائهِ، ورفعهم على العالمين بدرجاته بما تقربوا به من طاعاته، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين في العالمين، نبيّنا محمد سيد المرسلين، وخاتم النبيين، وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين.

أمّا بعدُ:

فلقد كان أثرُ ابن خروف النحوي في فكر أبي حيان الأندلسي واضحًا وجلّيًا في كتبه ومؤلفاته، فالمتصفِح لمؤلفات أبي حيان يجد اسم ابن خروف قد أخذ موقعًا مميزًا؛ لأنّه تأثر به وأخذ عنه، فكان الأخذُ في أكثرَ من مؤلف من مؤلفاته، فنجد أنّ أبا حيان يذكرُ المسألةَ النحويةَ في التذييل والتكميل مثلًا، ذاكرًا رأي ابن خروف فيها، ونقصد بالذكر سواء أكان موافقةً، أو اعتراضًا، إلّا أنّه يذكره، ثمّ يعضّد هذا الذكر في ارتشاف الضرب، ثمّ في منهج السالك، ويتبعه في تفسير البحر المحيط، ثمّ النهر الماد من البحر المحيط، والنُكت الحِسان في غاية الإحسان، وكأنّه يوضح للقارئ أهميةَ رأيِ ابنِ خروف لكثرةِ تأثره بآرائه، وهذا ما دفعنا لاختيار الموضوع، وهو: الكشف عن المواطن التي أثّرت في فكر أبي حيان، ومعرفة الآراء المنفردة التي تميّز بها ابن خروف عن غيره من النحويين، وقد تناولها أبو حيان عَرضًا وتوظيفًا.

فكان لهذه الدراسة هدفٌ وهو معرفة أثر نحو ابن خروف في فكر أبي حيان الأندلسي، أي بيان أثر شخصية نحوية أندلسية في فكر شخصية أندلسية أخرى، والذي اعتدنا عليه في الدراسات النحوية في الأعم الأغلب أنَّنا ندرس أثر نحوي شرقي في نحوي مغربي؛ لأنَّ المشارقة هم المؤسسون للنحو العربي، ففي دراستنا هذه درسنا أثر نحوي مغربي في فكر نحوي مغربي آخر؛ لأنّ ابن خروف وأبا حيان كلاهما مغربيان، ومن ثَمَّ نتبين أثر فكرهما في بناء النظرية النحوية، وما قدماه للدرس النحوي.

ولما ظهر اسم ابنِ خروف مئاتَ المراتِ في أغلب كتب أبي حيان الأندلسي، وكثرت آراؤه ومواقفه في تلك الكتب، موافقةً واعتراضًا وانفرادًا، وردًا واختلافًا كانت التفاتة الاستاذ الدكتور (صالح كاظم عجيل الجبوري) إلى صلاحية الموضوع للدراسة، فقد تكّرمّ عليَّ بعنوان

البحث (نحو ابن خروف الأشبيلي في فكر أبي حيان الأندلسي)، وبعد الموافقة على الموضوع من لجنة الدراسات العليا في كلية الآداب، شرعتُ في جرد نحو ابن خروف في كتب أبي حيان النحوية أغلبها، ثمّ جمع المسائل المتشابهة الوارد ذكرها في أكثر من مصدر، ثمّ قسّمت المسائل وصنّفتها بحسب الخطة المبوبة للبحث، فكان البحث يحتوي على مقدمة وتمهيد، وثلاثة فصول، ثمّ خاتمة بأهم النتائج.

أما التمهيد فعنوانه (أثر ابن خروف في العربية ومنهج أبي حيان في توظيفه) وتضّمن مطلبين: الأول تضمن التعريف بابن خروف وأثره في العربية، والثاني: تضمن:

١.التعريف بأبي حيان الأندلسي

٢.منهج أبي حيان في توظيف نحو ابن خروف

أما الفصل الأول فقد كان بعنوان:(نحو ابن خروف في فكر أبي حيان موافقةً)، وقد اشتمل على مسائل عدة، راعينا فيها موافقة أبي حيان لابن خروف، وكان على ثلاثة مباحث، كان المبحث الأول بعنوان:(موافقته في المرفوعات)، وقد اشتمل على ثلاث مسائل.

أما المبحث الثاني بعنوان:(موافقته في المنصوبات)، وقد اشتمل على ثلاث مسائل.

أما المبحث الثالث فقد جاء بعنوان:(موافقته في مسائل متفرقة)، فقد تضمن أربع مسائل.

وأما الفصل الثاني فكان بعنوان:(نحو ابن خروف في فكر أبي حيان اعتراضًا) فقد اشتمل على مسائل متعددة راعينا فيها موقف أبي حيان من ابن خروف اعتراضًا، وقد كان الفصل مقسّمًا على ثلاثة مباحث: كان المبحث الأول بعنوان:(اعتراضه في المرفوعات)، وقد اشتمل على ثلاث مسائل. أما المبحث الثاني فكان عنوانه:(اعتراضه في المنصوبات)، فقد اشتمل على ثلاث مسائل.

أما المبحث الثالث فكان بعنوان:(اعتراضه في مسائل متفرقة)، وقد تضمن أربع مسائل.

أما الفصل الثالث فقد كان بعنوان:(نحو ابن خروف الانفرادي وأثره في فكر أبي حيان الأندلسي)، فقد اشتمل هذا الفصل على العديد من المسائل التي انفرد بها ابن

خروف راعينا فيها موقف أبي حيان، من آرائه الاجتهادية، وقد كان الفصل مشتملًا على ثلاثة مباحث: كان المبحث الأول بعنوان:(انفراده في المنصوبات)، وكان هذا المبحث مشتملًا على ثلاث مسائل.

أما المبحث الثاني فكان بعنوان:(انفراده في الأدوات والحروف)، وقد اشتمل على ثلاث مسائل. أما المبحث الثالث فقد كان بعنوان:(انفراده في مسائل متفرقة)، وقد اشتمل على أربع مسائل.

وبعد هذه الدراسة خلص البحث إلى جملة نتائج معتمدةٍ على جملة مصادر، ومن أهمها: الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول في النحو لابن السراج، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي، واللمع لابن جني، والمفصّل في صنعة الاعراب للزمخشري، وشرح كتاب سيبويه لابن خروف، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف، واللباب في علل البناء والاعراب للعكبري، وجميع كتب أبي حيان النحوية، وشرح التسهيل لابن مالك، وأغلب شروح ألفية ابن مالك، وكذلك شرح المفصّل لابن يعيش النحوي، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش وغيرها من المصادر.

وقد اتبعت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

- التوطئة للباب الذي يضم المسألة بوصفهِ مدخلاً ومن ثَمَّ ربطها بمدار البحث في ما تمَّ اختياره من موضوعٍ نحوي.
- أذكر قول أبي حيان الذي يضم رأي ابن خروف الوارد في أكثر من مصنَّف من مصنفات أبي حيان النحوية، أي: أخذُ المسائلَ المتشابهةِ المتكررةِ في أكثر من مصدر في أغلب الأحيان.
- التوثق من رأي ابن خروف في مؤلفاته.
- بيان موقف أبي حيان من ذلك القول موافقةً أو اعتراضًا أو انفرادًا.
- عرض المسألة على التراث النحوي لنتبين موقفه مما طرحه ابن خروف وما وظفه أبو حيان.
- ذيّلت الباحثة المسألة بخاتمة لا تخلو من رأيها – في حدود امكانياتها المتواضعة– فيما عُرض من تحليلها لتلك الآراء والأقوال التي كانت الميزان الذي تزن به الباحثة

رأيها، مع مراعاة كون موضع هذا الرأي مع ما يمثله اقتداءً بمن يمثّل ذلك الرأي، ولا تدَّعي الباحثة الاحصاء والاستقصاء، إلّا أنَّ ما ذَكَرَتَهُ يكشف جليًا ما ذهبت إليه من تأثر أبي حيان بنحو ابن خروف.

وقد عثرتِ الباحثة في أثناء البحث على ثلاث دراسات قريبة من دراستها هذه، وهي:

١.(ابن خروف وآراؤه النحوية)، وهي رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في النحو، للباحث حسين علي حسين الفتلي، بإشراف: أ. د. أسعد محمد علي النجار، جامعة بابل، كلية التربية، قسم اللغة العربية، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٣م.

٢.(ابن خروف والدرس النحوي في الأندلس)، بحث للباحث: محمد موعد، منشور في مجلة التراث العربي، العدد(٩٧)، صفر ١٤٢٥هـ، آذار ٢٠٠٥م.

٣.الاعتراضات النحوية لابن خروف (ت:٦٠٩هـ) على ابن طاهر (ت:٥٨٠هـ)، بحث للباحثة: هدى ناجي عبيد البديري، جامعة بغداد، مركز إحياء التراث العلمي، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد (٢٩)(٧)، ٢٠١٨م.

إلا أنّ جميع هذه الدراسات التي سبقت دراستها تَختلفُ عن موضوعِ بحثها المقيّدِ بـ(نحو ابن خروف في فكر أبي حيان الأندلسي).

أمّا الصعوبات التي واجهت الباحثة فهي صعوبات حقيقية، ومنها:

١- كثرة مؤلفات أبي حيّان وكثرة ورود اسم ابن خروف فيها مما أخذ وقتًا طويلًا في جردها واستقصائها.

٢- ومن الصعوبات أيضًا أنَّ أبا حيّان في بعض مؤلفاته يستعمل رموزًا للأعلام مثل (فَ) يرمز بها لابن خروف، و(س) لسيبويه، و(فا) للفارسي، و(في) للسيرافي، و(ص) لابن عصفور، و(ط) لابن الطراوة، وغيرها من الرموز، بحيث يجعل الباحث في حيْرَةٍ من أمره، وهي صعوبة حقيقية.

٣- صعوبة المادة العلمية في الفصل الثالث وهو فصل (نحو ابن خروف الانفرادي وأثره في فكر أبي حيان الأندلسي) وتكمن هذه الصعوبة في أنَّ أبا حيان وابن خروف يصرّحان بأنَّ هذا الرأي هو رأي اجتهادي كما في عبارتهم (ما ذهب إليه النحاة دعوى بلا دليل) وتعتمد المسألة على أنها رأيٌ اجتهاديٌ وتكاد تكتملُ كتابةً،

وبعد البحثِ والتحقيق يتبين أنه مسبوق إليه. أما فيما يتعلق في تسلسل كتب أبي حيان، فصارت الباحثة أمام خيارين إما تسلسل بحسب أسبقية التأليف، وهذا ما لم أهتدِ إليه في كل المؤلفات وإما إلى الترتيب الهجائي.

وفي الختام يطيب لي أنْ اتقدّم بالشكر الجزيل، والعرفان والامتنان إلى شيخي وأستاذي المشرف (الاستاذ الدكتور صالح كاظم عجيل الجبوري)، الذي أرشدني إلى موضوعي هذا، وهذا البحث هو ثمرة فكره، فكان لي خير عون في متابعة بحثي بدقة وصبر، فلم يبخل عليَّ بآرائه وتوجيهاته السديدة، التي كانت قبسًا أنار طريق البحث، فقد أفادني علمًا ومنحني الكثير من وقته، أدامه الله سندًا لطلاب العلم والباحثين.

وأتقدم بالشكر والعرفان لرئاسة قسم اللغة العربية في كلية الآداب متمثلةً بالأستاذ المساعد الدكتور (حيدر غضبان الجبوري)، ولا أنسى أنْ أقدم الشكر والامتنان والعرفان إلى شيوخي وأساتذتي في قسم اللغة العربية، الذين كان لهم فضل في تنمية روح البحث والاستقصاء بما أفاضوه علينا من علمهم الثر طيلة سنوات الدراسة في البكالوريوس والماجستير، وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ (واثق صادق الوائلي)، والست (هدى كاظم وحيد) لما أبدياه من عون لي، وما أمداني به من مصادر.

وأتقدم بالشكر الجزيل لجميع زملائي وزميلاتي في مرحلة الماجستير، وأخص بالذكر منهم الأستاذ (طارق هلال كمر) الذي كان نعم الأخ ونعم المساعد، فلم يبخل عليَّ بما يمتلك من معلومات، ولا بوقته الثمين، والزميل (محمد كاظم عبيد) لما أبداه من عون ومساعدة.

وعرفانًا بالجميل أتقدم بالشكر الجزيل للقائمين على مكتبة كلية الآداب، جامعة بابل، قسم اللغة العربية.

والحمد لله رب العالمين أولًا وآخرًا

الباحثة.

التمهيد

أثر ابن خروف في العربية ومنهج أبي حيان في توظيفه

المطلب الأول : ابن خروف وأثره في العربية

المطلب الثاني : أبو حيان ومنهجه في توظيف نحو ابن خروف

المطلب الأول
ابن خروف وأثره في العربية

ابن خروف بفتح الخاء المعجمة، وهي كنية لأبي الحسن علي بن محمد، بن علي[١] نظام الدين الحضرمي، الأندلسي الإشبيلي[٢]. ولُقب بالحضرمي نسبة إلى حضرموت[٣]. ولُقب بالرندي؛ لأنَّه من أهل رنده، وهي ناحية من نواحي إشبيلية[٤].

ولم يذكر في كتب التراجم سنة ولادته، إلّا أنّهم قدّروها في حوالي السنة الواحدة والعشرين بعد الخمسمئة[٥]، وقيل: في الرابعة والعشرين بعد الخمسمئة[٦]. وقيل إنّه كان كثير التنقل والترحال بمدن الأندلس وفي تنقله في المدينة يفيد أهلها كلّهم، فيقصده جميع طلبة العلم في المدينة[٧].

فكان إمامًا في العربية، مدققًا محققًا ماهرًا، وأيضًا كان مشاركًا في علم الأصول[٨]، و((مقرئًا مجودًا حافظًا للقراءات، نحويًا ماهرًا عارفًا بالكلام وأصول الفقه))[٩].

إلّا أنّ ابن خروف لم يتزوج قط إلى أنْ وافاه الأجل[١٠]، وكان يقول: ((والله ما حللتُ مئزري قط على حلال ولا حرام))[١١].

ومن صفاته شهرته بالصدق والعفاف، وطهارة الثوب، وكثيرًا ما كان يتردد بين أشبيلية ورنده، وفاس، وسبته، ومراكش. وكان كلّما يمرُّ ببلاد ينتصب له إقامة في كل بلد يمرّ بها، وأيضًا عند اقامته في تلك البلدة يشرع بتدريس المعارف الذين يتعرف عليهم في

---

(١) يُنظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان:٣/٣٣٥، والسفر الخامس من كتاب الذيل، أبو عبد الله المراكشي:١/٣١٩، وسير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي:١٦/ ٧٠، والوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي:٢٢/٨٥.

(٢) يُنظر: فوات الوفيات، صلاح الدين محمد بن شاكر:٣/٨٤.

(٣) يُنظر: وفيات الأعيان:٣/٣٣٥.

(٤) يُنظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي:٤/١٩٢.

(٥) يُنظر: معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة:٧/٢٢١.

(٦) يُنظر: الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والاقراء والنحو واللغة، وليد بن أحمد وآخرون:٢/١٦٨٠.

(٧) يُنظر: انباه الرواة:٤/١٩٢.

(٨) يُنظر: فوات الوفيات:٣/٨٤.

(٩) السفر الخامس من كتاب الذيل: ١/٢٢٠.

(١٠) يُنظر: الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، أبو عبد الله الأوسي:٣/٢٦٩.

(١١) السفر الخامس من كتاب الذيل:١/٣٢١.

أثناء ترحاله، وكان مهيبًا وقور المجلس[١]. وقيل إنّه أخذ النحو عن ابن طاهر المعروف بالخدّب، وأقرأ النحوي في الكثير من البلدان، إلّا أنّه أقام بحلب فترة من الزمن، وكان يسكن الخانات، وقد اختلَّ في آخر عمره حتى ذكر عنه أنّه يمشي في الأسواق عريانًا باديًا عورته[٢].

وقد وافاه الأجل في سنة تسع وستمائة، وقيل في خمس وستمائة[٣]، وفي مصدرٍ آخر ذكر في سنة ست وستمائة باشبيلية، فقدروا عمره ومدة حياته قرابة خمس وثمانين سنة[٤].

أمَّا مذهبه النحوي فكان بصري التوجه، إلّا أنّه لم يكن متعصبًا فكان يخالف البصريين في بعض الآراء، ويأخذ برأي النحويين الكوفيين في المسائل التي يرى أنّهم على حقّ فيها، كما أنّه يأخذ بآراء البغداديين، وكذلك أسلافه الأندلسيين[٥]. وهو يمتلك آراءً انفرادية، وهي ما ستكون محور الفصل الثالث في هذه الدراسة.

وقد تتلمذ ابن خروف على يد أساتذة أجلّاء، منهم: قاسم بن محمد بن مالك الأموي الأشبيلي المعروف بأبي محمد بن الزقاق (ت:٥٥٩هـ)، وقد سمع عن أبي عبد الله بن المجاهد (ت:٥٧٤هـ)، وأيضًا عن أبي بكر محمد بن خير الاشبيلي (ت:٥٧٥هـ)، وأيضًا عن أبي بكر محمد بن أحمد بن طاهر الحدب (ت:٥٨٠هـ)[٦]، وأيضًا قد أخذ العربية عن أبي اسحاق إبراهيم بن محمد بن ملكون الحضرمي الاشبيلي (ت:٥٨١هـ)[٧]، ومحمد بن خلف بن محمد المعروف بأبي بكر (ت:٥٨٥هـ)، وغيرهم.

---

(١) يُنظر: الذيل والتكملة: ٣/٢٧٠.

(٢) يُنظر: معجم الادباء، ارشاد الاريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي:٥/١٩٦٩، وبغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة، السيوطي: ٢/٢٠٣.

(٣) يُنظر: الوافي بالوفيات:٢٢/٥٨.

(٤) يُنظر: معجم الادباء ارشاد الاريب في معرفة الاديب:٥/١٩٦٩.

(٥) يُنظر: ابن خروف وآراؤه النحوية المتوفى سنة (٦٠٩هـ)، رسالة ماجستير للباحث: حسين علي حسين، كلية التربية، جامعة بابل، إشراف: أ. د. أسعد محمد علي النجار، ٢٠٠٣.

(٦) يُنظر: السفر الخامس من كتاب الذيل: ٢/٦٤٨.

(٧) يُنظر: تاريخ الاسلام ووفيات والمشاهير والاعلام، شمس الدين الذهبي: ١٣/٢٢٠.

أما تلاميذه فمنهم: ((محمد بن أحمد بن خلف بن عبيد بن فحلون أبو بكر السكسكي (ت:٥٩١هـ)...)) [١]، وأبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن يحيى الأنصاري الاشبيلي (ت:٦٢٨هـ)، وأبو الحسن علي بن جابر بن علي بن يحيى اللخمي الدبّاج (ت:٦٤٦هـ)، وأبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الانصاري المشهور بابن البرذعي(ت:٦٤٦هـ)[٢]، وأبو الحسن، علي بن محمد بن علي بن محمد بن يحيى الشاري(ت:٦٤٩هـ)[٣]. وأبو الخطاب محمد بن أحمد بن خليل بن إسماعيل بن عبد الملك بن خلف بن عبد الله السكوني(ت:٦٥٢هـ)، وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن المسلهم العتيبي الرندي سكن مراكش (ت:٦٥٣هـ)[٤]، وأبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن الرعيني الاشبيلي(ت:٦٦٦هـ)، وغيرهم.

أثر ابن خروف في العربية

لقد لقب ابن خروف بالأستاذ؛ لما له من مكانة علمية، ومنزلة رفيعة، فهو لقب رفيع لم يلقب به أحد في بلاد الأندلس إلا كونه نحويًا أديبًا صاحب مكانة عالية[٥]. وقد كان لابن خروف أثر كبير في العربية، ويبدو ذلك واضحًا من كثرة مؤلفاته، إلا أننا لم نعثر سوى على كتابين من مؤلفاته، وهما:

١. شرح كتاب سيبويه المسمى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب.
٢. شرح جمل الزجّاجي، وهذا الكتاب قامت بتحقيقه الدكتورة سلوى محمد عرب (من الأول حتى نهاية باب المخاطبة)، وطبع بكلية اللغة العربية بمكة المكرمة، قسم الدراسات العليا العربية، فرع اللغة.

---

(١) تاريخ الاسلام ووفيات والمشاهير والاعلام، شمس الدين الذهبي: ٩٦٥/١٢.

(٢) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب:٣٩، وشرح جمل الزجّاجي، ابن خروف:٤٢-٤٣.

(٣) شرح كتاب سيبويه المسمى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، ابن خروف:٣٧، ويُنظر: شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف: ٣٩/١-٤٠.

(٤) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب:٣٨.

(٥) يُنظر: شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف:٥١/١.

وهذان الكتابان كانا مصدري التوثيق عن صحة نقل أبي حيان عن ابن خروف في دراستنا هذه، وأما الباقي من مؤلفاته فما زالت مخطوطات وهي:

١. (المقنّع): وهو كتاب فقهي في الفرائض.
٢. (مفردات السبع): وهو كتاب في القراءات[١].
٣. (تنزيه أئمة النحو عما نسب اليهم من الخطأ والسهو)، وهو الكتاب الذي ناقض به ابن مضاء القرطبي (ت: ٥٩٢هـ) في كتابه المسمى (تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان).
٤. له مصنف في (أقسام الخبر)، وهو الذي أشار اليه ابن بزيزة في غاية الأمل[٢].

وله مجموعة كبيرة في الرد على الناس ومنها[٣]:

١. ردّه على ابن مضاء.
٢. ردّه على إمام الحرمين أبي المعالي الجويني في كتابيه (الإرشاد)، و(البرهان).
٣. ردّه على ابن الطراوة في مقدمات على أبواب الكتاب.
٤. ردّه على الأعلم في (رسالته الرشيدية) وغيرها.
٥. ردّه على ابن حزم في بعض مقالاته.
٦. ردّه على أستاذه ابن ملكون.
٧. ردّه على أستاذه أبي الوليد بن رشد الأصغر.
٨. ردّه على أبي علي عمر بن عبد المجيد الرندي.
٩. ردّه على أبي الحسن، علي بن عبد الله الأنصاري.
١٠. ردّه على أبي عبد الله الكتاني.
١١. وله مناظرات وردود على أبي القاسم السهيلي.

وله أثر كبير في فكر أبي حيان الأندلسي وذلك واضح من ذكر ابن خروف في أغلب مؤلفاته النحوية، فقد ذكره في كتابه (البحر المحيط في التفسير)، و(النهر الماد من البحر المحيط)، و(تذكرة النحاة)، و(منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك)،

---

(١) يُنظر: شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف:١/٥٣.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه:١/٥٣، ٥٤.

(٣) ينظر: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب:٥٧، و: شرح جمل الزجّاجي:١/٥٥-٥٦، والذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة:٣/٢٧٠.

و(التذييل والتكميل)، و(ارتشاف الضرب من لسان العرب)، وأيضًا ذكره في كتابه (النكت الحسان في شرح غاية الاحسان)، وكان نحوه في فكر أبي حيان هو محور دراستنا هذه بحسب تقسيماتها النحوية.

ولم يقتصر أثره في فكر أبي حيان فحسب، بل كان أثره واضحًا في نحو من جاء بعده، وقد ذكرنا بعضًا منهم في دراستنا هذه بحسب ما ذكروا له من آراء نحوية متأثرين بها، ومن هؤلاء النحويين: ابن يعيش(ت:٦٤٣هـ)[١]، وابن مالك(ت:٦٧٢هـ)[٢]، والمرادي(ت:٧٤٩هـ) [٣]، وابن عقيل(ت:٧٦٩هـ)[٤]، وناظر الجيش(ت:٧٧٨هـ) [٥]، والشاطبي(ت:٧٩٠هـ) [٦]، والأزهري(ت:٩٠٥هـ)[٧]، والسيوطي(ت:٩١١هـ) [٨]، وغيرهم من النحويين الذين تأثروا بنحوه تأثيرًا واضحًا وقد ذكرنا بعض استشهادهم لأقواله في دراستنا هذه، مما يدل على أثره البالغ في العربية.

وكان ابن خروف موضوع دراسة لبعض الباحثين، إذ تناولته بعض الدراسات كما مرَّ في المقدمة.

---

(١) يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش:٦٩/٨.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل:٣٢٥/٢، ٤٢/٣، ومواضع أخرى من الكتاب.

(٣) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك:٦٤٦/٢، ومواضع أخرى.

(٤) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد:٣٠/٢، ٢٦٩.

(٥) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:١٣٩٤/٣، ١٨٢٦/٤، ٢٢٥٥/٥، ٢٩١٠/٦ ومواضع أخرى من الكتاب.

(٦) يُنظر: المقاصد الشافية:٤٣٤/٣، ٤٧٩.

(٧) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح:٥٩٧/١، ٦٠٧، ٦٢٧.

(٨) يُنظر: همع الهوامع:٥٢٨/١-٥٢٩.

المطلب الثاني

أبو حيان ومنهجه في توظيف نحو ابن خروف

أولًا: أبو حيان: أثير الدين المكنى بأبي حيان، وهو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النفزي الأثري الغرناطي[١]، وهو الإمام العلّامة حجَّة العرب، لُقب بالأندلسي الجيّاني الغرناطي، الشافعي ولد سنة أربع وخمسين وست مائة[٢].

كتب في العربية في سن مبكرة من عمره، وقد وصفه الصفدي(ت:٧٦٤هـ) قائلًا: ((كان أميرًا في النحو، والشمس السافرة شتاءً في يوم الصحو، والمتصرف في هذا العلم والاثبات فإليه الإثبات والمحو، ولو عاصر أئمة البصرة لبصرهم، وأهل الكوفة لكفّ عنهم أتباعهم الشواذ وحذرهم، نزل منه كتاب سيبويه في وطنه بعد أنْ كان طريدًا، وأصبح به التسهيل بعد تعقيده مفيدًا...))[٣].

ولُقب أبو حيان بألقاب عدة منها: الأندلسي، وهو نسبة إلى موطنه الأندلس[٤]. ولُقب بالغرناطي نسبة إلى مدينة غرناطة، وهي مكان ولادته، التي تُعدُّ قاعدة بلاد الأندلس، فكانت ولادته في حي مطخشارش، وهو من أحياء غرناطة[٥]. كما لُقّب بالنفزي، نسبة إلى قبيلة نفزة من البربر[٦]. أما لقبه الجياني فنسبة إلى مدينة جيان[٧].

وكان أبو حيان نحوي عصره، ولغويًا، ومفسّرًا للقرآن، ومحدثًا ومقرئًا، وكان مؤرخًا وأديبًا أيضًا، أخذ القراءات عن أبي جعفر بن الطباع (ت:٧١٢هـ)، وأخذ العربية عن أساتذة أجلاء أمثال أبي الحسن الأُبذي، وأبي جعفر بن الزبير(ت:٧٠٨هـ)، وابن أبي

---

(١) يُنظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، المقري التلمساني:٢/٥٣٥.

(٢) يُنظر: المعجم المختص بالمحدثين، ٢٦٧، ومعرفة القراء الكبار على الطبقات والأنصار، ابن قيماز الذهبي:٣٨٧، وغاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري:٢/٢٨٥.

(٣) أعيان العصر وأعوان النصر، الصفدي:٥/٣٢٦.

(٤) يُنظر: الرد الوافر، أبو بكر ناصر الدين:٦٢.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه:٦٣، وبغية الوعاة:١/٢٨٠.

(٦) يُنظر: طبقات المفسرين، الداوودي:٢/٢٨٧.

(٧) يُنظر: ارتشاف الضرب:١/٤.

الأحوص(ت:٦٨٠هـ)، وابن الصائغ، وأبي جعفر اللبي، وبمصر عن البهاء بن النحّاس وجماعته[١].

فقد كان متقدمًا في النحو، وقرأ في حياة شيوخه بالمغرب، سمع الحديث في الأندلس والإسكندرية، وأفريقيا، ومصر، والحجاز من نحو أربعمائة وخمسين شيخًا[٢]. وكان الإمام المطلق في علمي النحو والصرف، وأيضًا كان عارفًا بالتفسير والحديث، كذلك له معرفة في تراجم الناس، ومعرفة طبقاتهم وبالأخص المغاربة، وكان له دورٌ في تسهيل قراءة كتب ابن مالك للناس من شرحه لغوامضها[٣].

ولهذا قيل كان أبو حيان إمام النحاة في عصره شرقًا وغربًا فقد خدم العربية مدة تقارب الثمانين عامًا، توفي في القاهرة في الثامن والعشرين من صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة[٤]. وكانت له شهرة ومكانة علمية كبيرة كانت سببًا في إقبال التلاميذ عليه من كلّ بلد، ومن تلاميذه الذين تتلمذوا عليه، المرادي [٥]، وتقي الدين السبكي[٦]، ومن تلاميذه أيضًا شهاب الدين أحمد بن يوسف بن محمد المعروف بالسمين الحلبي(ت:٧٥٦هـ)، وكذلك ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام(ت:٧٦١هـ) ، ومحمد بن يوسف بن احمد بن عبد الدائم المعروف بـ(ناظر الجيش)(ت:٧٧٨هـ) [٧].

ومن الذين تتلمذوا عليه أيضًا، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عقيل القرشي الهاشمي العقيلي الهمذاني، قاضي القضاة، بهاء الدين بن عقيل الشافعي توفي سنة (٧٦٩هـ)[٨]، والعسقلاني عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن عبد الله

---

(١) يُنظر: طبقات الشافعية، ابن قاضي شُهبة:٦٨/٣، وبغية الوعاة:٢٨٠/١، وطبقات المفسرين، الدوودي:٢٨٧/٢، ومعجم حفّاظ القرآن عبر التاريخ، محمد محمد:١٣٨/٢.

(٢) يُنظر: بغية الوعاة:٢٨٠/١.

(٣) يُنظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، العسقلاني:٥٩/٦.

(٤) يُنظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب:٥٣٨/٢.

(٥) يُنظر: بغية الوعاة:٥١٧/١.

(٦) يُنظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة:٧٤/٤-٨٣.

(٧) يُنظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح الحنبلي:٣٠٧/٨، ٣٢٩، ٤٤٦.

(٨) يُنظر: بغية الوعاة:٤٧/٢، ٤٨.

بن خليل بن إبراهيم المعروف بالعسقلاني المكي، المتوفى سنة(٧٧٧هـ)[١]، وغيرهم الكثير ممن تتلمذوا عليه.

ولأبي حيان أثر بالغ في العربية، وذلك واضح من مؤلفاته التي تعبر عن سعة علمه وكثرة اطلاعه على الكثير من العلوم في عصره، كونه لغويًا وأديبًا، ومفسرًا، ومقرئًا، فقد أغنى المكتبات العربية بالكثير من المصنفات ولا سيَّما في النحو، والتفسير، واللغة، والصرف، والقراءات، والفقه، وغيرها من العلوم. وكانت له اليد الطولى في تراجم الناس ومعرفة طبقاتهم خصوصًا المغاربة، وقد أصبح تلاميذه أئمة وأشياخًا في حياته[٢].

ومن أهمِّ مصنفاته التي كانت مصدراً في دراستنا هذه هي:

١. تفسير البحر المحيط.
٢. النهر الماد من البحر (وهو مختصر لكتاب البحر المحيط).
٣. منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك.
٤. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل.
٥. ارتشاف الضرب من لسان العرب (مختصر لكتاب التذييل والتكميل).
٦. تذكرة النحاة
٧. تقريب المقرب في النحو.
٨. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان.

فقد وجدنا الكثير من آراء ابن خروف في هذه المصادر، ولهذا كانت الأكثر اعتمادًا في دراستنا.

ثانيًا: منهج أبي حيان في توظيف نحو ابن خروف

من تتبعنا لكتب أبي حيان النحوية وجدناه كثير الذكر لآراء ابن خروف النحوية، مما يدلُّ على تأثره الكبير بنحوه، وكان منهجه المتبع في توظيف تلك الآراء على النحو الآتي:

١. يبدأ بعرض المسألة النحوية ذاكرًا آراء النحويين المتقدمين في تلك المسألة، أمثال: سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، والمبرِّد (ت:٢٨٥هـ)، وابن السراج (ت:٣١٦هـ)،

---

(١) يُنظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة:٣/٧٣-٧٤.

(٢) يُنظر: بغية الوعاة:١/٢٨١.

والسيرافي(ت:٣٦٨هـ)، والفارسي (ت:٣٧٧هـ)، وابن جني (ت: ٣٩٢هـ) وغيرهم، أو يكتفي بمصطلح (ذهب أصحابنا)، أو (ما ذهب إليه أصحابنا)، ومن تتبعنا لكتبه النحوية وجدنا أنَّ المقصود بلفظة (أصحابنا) هم البصريون، أو المغاربة.

٢. يذكر رأي ابن خروف في المسألة، ولم يكن نقله ثابتًا، فعند تتبعنا لآراء ابن خروف في آثاره وجدنا أنّ أبا حيان تارة ينقل عنه نصًا، وتارة بالمعنى، وتارة أخرى لم نجد ما نقله عنه، فربما بعض ما نقل عنه هو ما أخذه سماعًا عن شيوخه أو من تتلمذ عليهم، أو ربما تضمَّنه مخطوط لم يطبع بعد.

٣. يذكر موقف ابن خروف في المسألة، فيعطي رأيه فيها مؤيدًا له كما ورد في المسائل التي تناولناها في الفصل الأول، ومنها مثلًا ما ورد في مسألة(العطف على اسم إنَّ بعد تمام الخبر)[١].

وأيضًا في مسألة (رفع الاسم المشغول عنه قبل العرض والتحضيض) كان أبو حيان موافقًا لرأي ابن خروف[٢].

وأيضًا من تأييده لابن خروف مسألة (العامل في المفعول المطلق)، فقد ذهب إلى ما ذهب اليه ابن خروف، قائلًا بعدما عرض آراء النحاة وتفصيل القول في المسألة:((والصحيح في المصدر الموافق معنى لا لفظًا كونه معمولًا لموافقته معنى... وهذا الذي اخترته اختيار المبرِّد، والسيرافي، وهو مذهب المازني))[٣]، وكان ابن خروف في هذه المسألة ذاهبًا إلى ما ذهب إليه المبرِّد.

---

(١) يُنظر: الفصل الأول من الرسالة، المبحث الأول، مسألة:(العطف على اسم إنّ) بعد تمام الخبر، ص:٢١ – ٢٢

(٢) ينظر: الرسالة، الفصل الأول، المبحث الأول، مسألة(رفع الاسم المشغول عنه قبل العرض والتحضيض)، ص:٢٩.

(٣) ينظر: الرسالة، الفصل الأول، المبحث الثاني، مسألة (العامل في النائب عن المفعول المطلق)، ص:٣٢ –٣٣. وهذا النص مقتبس من التذييل والتكميل:١٤٦/٧.

وفي مسألة (أفعل التفضيل عامل في حالين) أيضًا كان مؤيدًا لابن خروف، وذلك من بيان موقفه في المسألة، فقد قال:((والذي نختاره أنّ أفعل التفضيل عامل في الحالين))[1]، وهذا هو مذهب ابن خروف في المسألة.

٤. كان أبو حيان متنوعًا في أسلوبه وطرائق تعبيره عندما يؤيد آراء ابن خروف منها:(الصوّاب أنّ ذلك جائز)، و(هو المشهور)، و(الصحيح جواز ذلك للقياس والسماع)، وقد ورد ذلك في مسألة (الفصل بين المتعجب والمتعجب منه)، فقد كان رده على موقف ابن خروف هو:((والصوّاب أنّ ذلك جائز فهو المشهور والمتصور))[2].

٥. لم يكن أبو حيان موافقًا لابن خروف في جميع ما ذهب إليه، فقد كان معترضًا على أغلب آرائه، وأيضًا كان في اعتراضه معتمدًا على السماع والقياس، ومن المسائل التي اعترض بها أبو حيان هي أكثر من المسائل التي توافق بها في هذه الدراسة.

وقد استعمل عبارات عديدة تدلّ على اعتراضه منها: قَبُحَ ذلك، وهذا باطل، وهذا فاسد، وليس بصحيح، والصحيح منعه، وليس بمسموع، و لا يجوز هذا، و(لم يسمع من لسانهم)، و(نصّ الأئمة على منعه)، و(لو قالوا بالسماع ما اختلفوا)، و(هذا ليس ببيّن)، و(ما ذهب اليه خطأ)، و(المستعمل في لسان العرب خلاف ما زعم)، وغيرها من المصطلحات التي تدل على اعتراضه عليه.

---

(١) يُنظر: الرسالة، الفصل الأول، المبحث الثاني، مسألة (أفعل التفضيل عامل في حالين)، ص:٣٧، وهذا النصّ من منهج السالك، أبو حيان:٢٠٢، من التذييل والتكميل:١١٣/٩، وارتشاف الضرب:١٥٨٨/٣،.

(٢) يُنظر: الرسالة، الفصل الأول، المبحث الثاني، مسألة (الفصل بين المتعجب والمتعجب منه)، ص: ٤٢، وهذا القول مقتبس من التذييل والتكميل:٢١٢/١٠، وارتشاف الضرب:٢٠٧٢/٤.

٦. وكان لابن خروف آراء انفرد بها في مسائل نحوية عديدة، وكانت أغلبها لها أثر في فكر أبي حيان، إلّا أنّ أبا حيان كان معترضًا على ما انفرد به ابن خروف في العديد من المسائل، ومن ذلك مثلًا مسألة:(القول في اتحاد فاعل الفعل وفاعل المصدر في باب المفعول به)، فبعد عرضه لرأي ابن خروف رده قائلًا: ((وهذا ليس ببيّن))[١].

٧. وقد استعمل تنوعًا أسلوبيًا في اعتراضه على رأي ابن خروف ومنها:((خلافًا لابن خروف... وليس بمسموع))[٢]، كما ذكر في مسألة:(القول في وقوع جملة التعجب صلة الموصول). وفي مسألة: (دخول لام الابتداء على معمول الخبر المتوسط بين اسم إنَّ وخبرها) كان أيضًا معترضًا على رأي ابن خروف قائلًا: ((فلا يجوز هذا ولم يسمع من لسانهم، ونص الأئمة على منعه))[٣].

٨. من تتبعنا لمنهج أبي حيان وجدناه مبتعدًا عن التكلف، فهو لا يخرج عن مذهب الجمهور، وهو المنهج السليم، فقد اتبع الأخذ بالمسموع وما ثبت من كلام العرب شعرًا أو نثرًا، وأكثر ما نهجه أبو حيان في توظيف نحو ابن خروف هو التمثيل بالجمل معتمدًا على أصول التقعيد النحوي.

---

(١) يُنظر: الرسالة، الفصل الثالث، المبحث الأول، مسألة (القول في اتحاد فاعل الفعل، وفاعل المصدر في باب المفعول به)، ص:١٢١ – المقتبس من التذييل والتكميل:٢٤٠/٧، والرسالة، الفصل الثالث، المبحث الأول، مسألة (إجراء أعلام الأيام مجرى أعلام الشهور في باب المفعول فيه)، ص:١٣٠ المقتبس من التذييل والتكميل:٢٨٤/٧، الرسالة، الفصل الثالث، المبحث الثاني، مسألة (الواو في جملة الحال الماضية)، ص:١٣٥ المقتبس من البحر المحيط:٥٧٢/٤، وتفسير النهر الماد، أبو حيان:٤٣١/٢، و التذييل والتكميل:١٨١/٩، وارتشاف الضرب:١٦٠٧/٣، ومنهج السالك:٢١٥.

(٢) يُنظر: الرسالة، الفصل الثالث، المبحث الثالث، مسألة :(القول في وقوع جملة التعجب صلة الموصول)، ص:١٥٤ – ١٥٥، المقتبس من النكت الحسان في شرح غاية الاحسان، أبو حيان الأندلسي:٤٩.

(٣) يُنظر: الرسالة، الفصل الثالث، المبحث الثالث، مسألة (دخول لام الابتداء على معمول الخبر المتوسط بين اسم إنّ وخبرها)، ص: ١٤٦ المقتبس من منهج السالك: ٨٠.

الفصل الأول

نحو ابن خروف في فكر أبي حيان موافقةً

المبحث الأول: موافقته في المرفوعات

١- العامل في الخبر إذا كان ظرفًا

٢- العطف على اسم إن بعد تمام الخبر

٣- رفع الاسم المشغول عنه قبل العرض

المبحث الثاني : موافقته في المنصوبات

١- العامل في النائب عن المفعول المطلق

٢- أفعل التفضيل عامل في حالين

٣-الفصل بين المتعجب والمتعجب به

المبحث الثالث : موافقته في مسائل متفرقة

١- (جعل) ومعانيها

٢- الفاء في جواب الامر المقدَّر

٣- دلالة الحال على المفاعلة

٤- اسمية (على)

المبحث الأول

موافقته في المرفوعات

١- [العامل في الخبر إذا كان ظرفًا]

خبر المبتدأ على ضربين: ضرب يظهر فيه الاسم الذي هو الخبر نحو:(زيدٌ أخوك)، وضرب يحذف منه الخبر ويقوم مقامه ظرف له، وذلك الظرف على نوعين : إما أنْ يكون من ظروف المكان أو من ظروف الزمان[١]. أمّا ظروف المكان فمثالها:(زيدٌ خلفك)، و(عمرو في الدار)، على تقدير: زيد مستقرٌ خلفك، وعمرو مستقر في الدار، ومثال ظرف الزمان قولك:(القتال يوم الجمعة) بتقدير: القتال مستقر يوم الجمعة[٢].

فيحذف اسم الفاعل للتخفيف وللعلم به، واقيم الظرف مقامه، فانتقل الضمير الذي كان في اسم الفاعل إلى الظرف، وارتفع ذلك الضمير بالظرف كما يرتفع باسم الفاعل وموضع الظرف رفع المبتدأ[٣].

قال أبو حيان: ((قال ابن خروف : العامل عند (س) في الظرف المبتدأ، وهو الذي نص عليه في أبواب الصفة ، عمل فيه نصبًا كما عمل في المفرد رفعًا لكونه إياه، ولما لم يكن المبتدأ عمل فيه نصبًا ، وهو مذهب متقدمي أهل البصرة))[٤].

وذكر أبو حيان هذا القول في مصدر ثانٍ من مؤلفاته[٥]، ولم يكتفِ بذكره فحسب، بل تأثره في تفكيره أيضًا في مصدرٍ ثالثٍ من مؤلفاته، إذ قال:((ذهب ابن خروف إلى أنَّ الظرف منصوب بالمبتدأ نفسه، قال ابن خروف: وهو مذهب متقدمي أهل البصرة))[٦].

---

(١) يُنظر: الأصول في النحو، ابن السراج:٦٢/١ – ٦٣ ، واللمع في العربية، ابن جني: ٧٤، شرح المفصل، ابن يعيش النحوي:١/ ٢٠٧ – ٢٠٨.

(٢) ينظر: الاصول في النحو: ٦٢/١ – ٦٣.

(٣) ينظر: اللمع في العربية: ٧٥

(٤) التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي: ٥٠/٤.

(٥) ينظر: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان الأندلسي: ٤٢.

(٦) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ابو حيان الأندلسي : ١١٢١/٣.

وقد كان لأبي حيان ذكر رابع لابن خروف في هذه المسألة إذ قال:((زعم ابن أبي العافية*، وابن خروف وغيرهما أنَّ مذهب سيبويه أنَّك إذا قلت: زيدٌ امامك، وزيدٌ خلفك فالظرف منصوب بالمبتدأ نفسه، وهو خبر عنه، وعمل فيه المبتدأ النصب لا الرفع؛ لأنَّه ليس الأول في المعنى، فإذا كان الخبر هو الأول رفع، وإذا كان غير الأول نصب))(١).

فقد تبين لنا أنَّ لابن خروف أثرًا واضحًا في فكر أبي حيان من إيراده ذكره في مسألة: (العامل في الخبر إذا كان ظرفًا) في ثلاثة من مؤلفاته وهذا دليلٌ واضحٌ على التأثير العلمي.

وإذا ما بدا لنا أن نتوثق من صحة قول ابن خروف يتبيّن أنَّ أبا حيان كان دقيقًا في نقله عنه، فقد صرح ابن خروف بالمسألة قائلًا:((وجميع هذه الأخبار العامل فيها المبتدأ، فقول سيبويه "عمل في الظرف نصبًا كما عمل في المفرد رفعًا"... وليس عمله النصب بأبعد من عمله للرفع، ونصّ على ذلك في عدة مواضع منها قوله "في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت" قال: ((فصار هو خلفك، وزيد خلفك بمنزله ذلك، والعامل في (خلفك) الذي هو في موضع له، والذي هو في موضع خبره، كما أنَّك إذا قلت:(عبدالله أخوك)، فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه، وبه استغنى الكلام))(٢).

وهذا القول مطابق لما نقله ابن خروف عن سيبويه (ت:١٨٠هـ) في أكثر من مصدر من مؤلفات أبي حيان النحوية في المسألة نفسها. وأورد أبو حيان آراء ابن مالك (ت:٦٧٢هـ) حول المسألة وموقفه من ابن خروف قال:((وهو مذهب س)) ثم ذكر المصنف كلامًا لسيبويه زعم أنَّه هو الذي حمل ابن خروف على نسبة هذا المذهب إلى سيبويه وتأويله وطوَّل فيه قال:((وهو يبطل من سبعة أوجه))(٣)، والظاهر أنَّ أبا حيان قد ذكر موقف المصنف ابن مالك من المسألة، وقد ردَّ قول ابن خروف من أوجه

---

* ابن ابي العافية: محمد بن أبي العافية أبو عبد الله الاشبيلي النحوي المقرئ إمام جامع بلنسية، كان بارعاً في النحو واللغة أخذ عن الأعلم الشنمتري توفي سنة (٥٠٩هـ)، ينظر: الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي: ٤٩/٣.

(١) منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك: ٤٢، وينظر: التذييل والتكميل: ٥٠/٤، وارتشاف الضرب: ١١٢١/٣.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف: ٣٩٤/١.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: ٥١/٤.

أحدها:((أنَّـه قـول مخـالف لمـا شـهر عـن البصـريين والكـوفيين مـع عـدم الـدليل فوجـب اطراحه))[١].

وردّ أبو حيان هذا الوجه على أنَّه مخالف لما شهر عن البصريين والكوفيين ليس كما ذكر ابن مالك؛ لأنَّ ما نقله ابن خروف وغيره هو مذهب متقدمي أهل البصرة، ولم يكتفِ بـذلك وردّ قولـه:((مع عـدم دليـل))، إذ قـال:((فليس كمـا ذكـر بـل الـدليل يـدلُّ عليـه فكمـا أعملنا المبتدأ في الخبر إذا كان إياه رفعًا، كذلك أعملناه فيه نصبًا))[٢]، ومن وجه آخر يقول ابن مالك: ((إنَّ قائله يوافقنا على أنَّ المبتدأ عامل رفع ويخالفنا بادّعاء كونه عامل نصب، وما اتفق عليه إذا امكن أولى مما أختُلفَ فيه، ولا ريب في إمكان تقدير خبر مرفوع ناصب للظرف))[٣].

فردّ أبو حيان على ذلك الوجه قائلًا: ((لا نوافق على أنَّ المبتدأ عاملُ رفع على الإطلاق، بل الاتفاق على أنَّه عاملُ رفع إذا كان الخبر هو الأول، أما إذا كان الخبر ظرفًا فلا))[٤].

فردود أبي حيان على مَنْ أبطل قول ابن خروف، ودفاعه عنه دليل واضح على أثره في فكره موافقةً، فرأي أبي حيان موافق لرأي ابن خروف في هذه المسألة، وظروف الزمان والمكان التي تقع خبرًا عن المبتدأ يكون المبتدأ معهما على ضربين هما:(جثة)، و(حدث)، فالجثة ما كان شخصًا مرئيًا نحو:(زيد وعمرو)، والحدث ما كان معنى، وهو المصدر، نحو:(القيام، والقعود)[٥]. فإذا كان المبتدأ جثة، ووقع الظرف خبراً عنه لم يكن ذلك إلّا من ظروف المكان، كقولك:(زيدٌ خلفك)، فـ(زيدٌ) مرفوع بالابتداء، والظرف بعده خبرٌ عنه والتقدير:(زيدٌ مستقرٌ خلفك) فحذف اسم الفاعل واقيم الظرف مقامه، وموضع الظرف رفع المبتدأ[٦].

---

(١) التذييل والتكميل: ٥١/٤.

(٢) المصدر نفسه: ٥١/٤.

(٣) المصدر نفسه: ٥١/٤.

(٤) المصدر نفسه: ٥١/٤.

(٥) ينظر: اللمع في العربية: ٧٤ – ٧٥.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٧٥.

وقد يقع ظرف الزمان خبرًا عن الاشخاص إذا تمت الفائدة؛ فما أفاد يجوز، وإذا كان الكلام كاملًا من جميع جهاته[١].

فقد قال ابن خروف:((وقوله في ظروف الزمان: (لا يكون اخبارًا عن الجثث) على هذا مضى جماعة النحويين، وقدمت أنَّ ذلك جائز ... وإنَّما اطلقوا القول بذلك؛ لأنَّ الإفادة بها قليلة في هذا الكلام))[٢].

والمشهور عند جمهور النحويين أن ظرف الزمان لا يجوز الإخبار به عن اسم عين، وتأولوا ما جاء منه على حذف مضاف نحو:(الليلة الهلال)، أي: طلوعه، و(الثلج شهرين)، أي: وجوده، ... في حين أجاز ابن خروف الاخبار بظرف الزمان عن الجثة من غير تأويل بشرط الفائدة[٣]. وهذا ما بيَّنه أبو حيان في بعض مؤلفاته وهو يوافق ابن خروف في رأيه في هذه المسألة.

ويرى أبو حيان أنَّ ظرف الزمان والمكان إنَّما يقع خبرًا لأسماء الناس أو المواضع أو المصادر، فإنْ وقع خبرًا لأسماء الناس، فإما أنْ يكون مضافًا أو غير مضاف، والمضاف أمّا أنْ يكون مضافًا إلى معرفة أو مضافًا إلى نكرة[٤]، وقد اختلف النحويون في المضاف إلى معرفة نحو: (زيد خلفك)، فمذهب البصريين جواز رفعه ونصبه، فيقولون:(زيدٌ خلفَك وخلفُك)، ومذهب الكوفيين أنّه لا يجوز إلّا النصب، وإنْ أضيف إلى نكرة اتفق الفريقان على جواز رفعه ونصبه، فتقول:(زيد خلفَ حائط، وخلفُ حائطٍ)، وإنْ لم يكن مضافًا، فأما يكون مصحبًا من أو غير مصحبًا من وإنْ كان مصحبًا جوّزوا كلهم رفعه ونصبه نحو:(زيد قريبٌ منك، وقريبًا منك)[٥].

وذهب الكوفيون إلى أنَّ الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرًا للمبتدأ، نحو:(زيدٌ أمامك) ... وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب(ت:٢٩١هـ) ... إلى أنَّه

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف : ١/ ٣٩١.

(٢) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف: ٤٠١/١، وينظر: علل النحو، ابن الوراق:٢٦٧.

٣() ينظر: التذييل والتكميل:٤/ ٥٩-٦٠، وارتشاف الضرب: ١١٢٣/٣.

(٤) ينظر: منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك:٤٢.

(٥) المصدر نفسه : ٤٢ – ٤٣

ينتصب؛ لأنَّ الأصل في قولك:(أمامكَ زيد)، حلَّ أمامك، فحذف الفعل، وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقي منصوبًا على ما كان عليه مع الفعل[١].

وحجَّة الكوفيين النصب بالخلاف هي كل ظرف إذا جاء منصوبًا، فيكون نصبه على الخلاف إذا وقع خبرًا للمبتدأ؛ لأنَّ خبر المبتدأ هو المبتدأ في المعنى[٢]، فإنْ قلت:(زيد قائم)، كان (قائم) في المعنى هو (زيد)، وأما قولك:(زيدٌ امامك) لم يكن (أمامك) في المعنى هو(زيد) ولهذا قال ثعلب: ((إنَّه منصوب بفعل غير مقدر))[٣].

أما البصريون فقالوا: إنَّه ينتصب بعامل مقدَّر إما فعل أو اسم فاعل على اختلاف التقدير؛ لأنَّ كل ظرف زماني أو مكاني فإن فيه معنى (في)، و(في) حرف جر، وحروف الجر لا بُدَّ لها من شيء تتعلق به؛ لأنها دخلت رابطة[٤]، وهذا ما ذكره أبو حيان في شرحه للمسألة في أكثر من مؤلف من مؤلفاته[٥].

والحقيقة أنَّ مسألة:(العامل في الخبر إذا كان ظرفًا) هي من المسائل الخلافية التي فَصّل القول فيها أبو حيان في أكثر من مصدر من مؤلفاته، وقد كان لابن خروف أثر كبير في تفكير أبي حيان النحوي لكثرة آرائه وإيراد اسمه في أكثر من مصدر من مؤلفاته، وكانت الآراء متفقة بينهما، فأبو حيان كان موافقًا لرأي ابن خروف، ومدافعًا عنه أمام مَنْ أبطل نقله عن سيبويه، وهذا دليل واضح على أثر نحو ابن خروف في تفكير أبي حيان النحوي موافقةً.

---

(١) الانصاف في مسائل الخلاف: أبو بركات الانباري: ٥٧/١ المسألة(٢٩)، و٢٢٥/١.

(٢) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: أبو بركات الانباري:٢٢٥/١ المسألة(١)، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، الشرجي الزبيدي: ٣٥.

(٣) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٢٢٥/١، وائتلاف النصرة: ٣٥.

(٤) ينظر: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، الشرجي الزبيدي: ٣٥

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ٤/ ٥٧، وارتشاف الضرب: ١١٢٣/٣.

٢- [العطف على اسم إنَّ بعد تمام الخبر]

"إنَّ وأخواتها" من الأحرف التي وضع لها سيبويه بابًا في كتابه سمَّاه (باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده) وهذه الأحرف هي: (إنّ، ولكنّ، وليتّ، ولعلّ، وكأن)[١]، وعدّ سيبويه هذه الحروف خمسةً؛ لأنَّه اسقط (أنّ) المفتوحة؛ لأنَّ أصلها (إنّ) المكسورة[٢]، فهذه الحروف تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ أسمًا لها، وترفع الخبر خبرًا لها، نحو:(إنّ زيدًا قائمٌ)[٣]. هذا على مذهب البصريين وهو مخالف للكوفيين في قولهم: إنَّ الخبر باقٍ على رفعه، أي إنَّها تعمل فقط في المبتدأ[٤]، وبعض العرب ينصب بهذه الأحرف الجزأين معًا[٥]، ومنهم مَن يرفع الجزأين[٦]، وقولهم:(إنَّ زيدًا في الدار) شبّهوه بالفعل الذي يتعدى إلى مفعول به مقدم على الفاعل، كقولهم:(ضرب زيدًا عمرو)، و (أخرج عمرًا صالح)[٧].

ولا يجوز تقديم خبر إنَّ على اسمها إلّا إذا كان ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا، نحو:(إنّ في الدار عمرًا)، و(لعلَّ عندك عمرًا)[٨] . وإنْ عُطف على اسم (إنّ) نحو:(إنّ زيدًا منطلقٌ وعمرو)، جاز في المعطوف الرفع والنصب[٩]، والرفع جوازه من وجهين هما: الرفع على موضع الابتداء، أو أنْ تعطفه على الضمير المرفوع الذي في اسم الفاعل، وإنْ حُمل على هذا الوجه وجب أنْ تؤكد فيقال:(إنَّ زيدًا منطلق هو وعمرو)؛ والنصب أنْ تحمله على لفظ ما عملت فيه (إنّ) دون موضعها[١٠].

---

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه :١٣١/٢.

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ : ٥٣٥/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك، أبو محمد المرادي المالكي: ٩٥/١، وشرح ابن عقيل: ٢٧٥/١.

(٣) ينظر: الأصول في النحو ٥٥/١، واللمع في العربية: ٩٢.

(٤) ينظر: الانصاف : ١٦٧/١ (المسألة ٢٢).

(٥) توضيح المقاصد والمسالك : ٥٢٣/١.

(٦) الجمل في النحو ، المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي : ١٥٧.

(٧) المصدر نفسه : ٧٣.

(٨) ينظر: الايضاح العضدي، أبو علي الفارسي:١١٦، واللمع في العربية:٩٣، والمفصل في صنعة الاعراب، الزمخشري:٤٨.

(٩) ينظر: الايضاح العضدي: ١١٦، واللمع في العربية: ٩٥ – ٩٦ .

(١٠) ينظر: الايضاح العضدي: ١١٦.

وقال أبو حيان: ((تلخص أنّ في العطف حالة الرفع مذاهب: أحدها: أنه مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف متعين ذلك فيه، والثاني: أنَّه معطوف على موضع اسم إنّ؛ لأنَّه قبل دخول إنّ كان في موضع رفع. قال ابن خروف: وممن قال بالموضع أبو الحسن، والمبرِّد، وأبو بكر وأبو علي. والثالث: أَنَّه معطوف على (إنّ) وما عملت فيه، والرابع: أنّه معطوف على الضمير المستكن في الخبر إنْ كان مما يحتمل الضمير))[1].

وعلى هذه المذاهب وقع الخلاف هل هذا العطف من قبيل عطف الجمل أو من قبيل عطف المفردات؟ فمن زعم أنَّه معطوف على موقع اسم (إنّ) أو على (إنَّ) وما عملت فيه اعتقد أنَّه من باب عطف المفردات ومن نحا إلى هذا المذهب، الأصل في هذه المسألة من قبيل عطف الجمل[2].

وذكر أبو حيان موقفًا آخرَ لابن خروف يؤيد ما قاله، قال أبو حيان: ((من نحا إلى أنَّه من قبيل عطف الجمل – منهم ابن خروف قال: من أقوى الأدلة على أنّ الحمل على الجملة لا على المفرد أنّه لا يوصف على الموضع ولا يؤكد عليه، ولا يبدل منه، ولا يحمل عليه عطف البيان، ولو كان لاسمها موضع لم يمتنع شيء من ذلك، كما لم يمتنع فيما له موضع))[3].

ولم يكتفِ أبو حيان بذكر موقف ابن خروف في هذه المسألة فيما يخص عطف الجمل في (مسألة العطف على اسم إنَّ) فقد ذكر أيضًا رأيه في عطف المفرد مع (لا العاطفة)، قال: ((وقال ابن خروف في قولهم إنّ زيدًا منطلقٌ لا عمرًا: يجوز فيه الوجهان المتقدمان في الرفع، وإن لم يجز الابتداء بـ(لا). ومن هنا وقع الخلاف؛ إذ لا يقال في الابتداء: لا عمرو قائم، فذكر (لا) هنا أوقع الخلاف بين النحويين في هذا المرفوع، وإنما دخلت (لا) هنا، من حيث كان هذا الاسم بعدها بصورة المعطوف فجاز فيه ما لا يجوز في الابتداء))[4].

وإذا ما بدا لنا أنْ نتوثق من صحة قول ابن خروف يظهر لنا أنّ أبا حيان كان دقيقًا في نقله عنه. قال ابن خروف:((فإذا تأخر المعطوف جازَ فيه الرفع والنصب؛ فالنصب

---

(١) التذييل والتكميل: ١٨٦/٥.

(٢) المصدر نفسه:١٨٦/٥.

(٣) المصدر نفسه:١٨٨/٥.

(٤) المصدر نفسه: ١٨٧/٥.

على حذف الخبر، وحمله على اسمِ (إنّ)، والرفع على وجهين إنْ كان في الخبر ضميرٌ، فأحدهما: العطف على ذلك الضمير، وأحسن ذلك أن يؤكد، أو يوقع بعده شيء يقوم مقام التأكيد، نحو:(إنّ زيدًا قائم في الدار وعمرو) و (إنّ زيدًا ضاربٌ عمرًا وخالدٌ). والوجه الثاني: أنْ يرتفع بالابتداء، ويضمر الخبر للدلالة على ما قبله عليه ويراعي في (إنّ) حكم الابتداء. والوجهان ذكرها سيبويه وغيره من المحققين))[1] هذا القول يؤيد صحة ما نقله أبو حيان عن ابن خروف في ذكر موقفه الأول.

وإذا ما أردنا أنْ نتحقق من قول ابن خروف الثاني الذي نقله أبو حيان في هذه المسألة وجدناه دقيقًا أيضًا في النقل عنه، قال ابن خروف:((والوجه الثاني ما ذكره أبو القاسم*، وهو وجه الرفع بالابتداء؛ لأنّه لو كان من عطف المفردات لثنى الخبر، فلابد أنْ يكون من عطف الجمل وخبر محذوف فرجع ألأمر إلى الابتداء وإضمار الخبر، ... إنَّ الكلام معناه معنى الابتداء، ولا يستقل المفرد فيه حتى يكون له خبر كالأول الذي حُمل عليه، ألا ترى أنَّ الاسم لا ينعت على الموضع، ولا يبدل منه ولا يؤكد لمّا لم يكن له موضع على انفراده فكذلك لا يعطف عليه عطف المفردات))[2].

أما قول ابن خروف الثالث الذي ذكره أبو حيان فيما يخصّ (إنَّ زيدًا منطلقٌ لا عمروٌ)، فقد حاولت التوثّق منه في آثار ابن خروف، فلم أجده في أيٍّ من كتابيه بحسب اطلاعي، ولكن وجدتُ بعض النحويين ممن استشهدوا بهذا القول ومنهم ناظر الجيش[3]، وكان في استشهاده معتمدًا في نقل قول ابن خروف نصًا عن أبي حيان الذي ذكره في كتابه التذييل والتكميل[4].

وقد تبيَّن لنا أنَّ لابن خروف أثرًا واضحًا في فكر أبي حيان النحوي من إيراده لثلاثةِ أقوال مختلفة في مسألة (العطف على اسم إنَّ)، وكان أبو حيان موافقًا لابن خروف في رأيه، ومما يدلُّ على هذا التأثر قوله:((الأصل في هذه المسألة من قبيل عطف الجمل،

---

(١) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف: ٤٥٩/١.

***أبو القاسم الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي البغدادي، كان إمامًا في (علم النحو) وصنّف فيه كتاب (الجمل الكبرى) توفي في رجب سنة (٣٧٧هـ)، وقيل (٣٣٩هـ)، وقيل في شهر رمضان سنة (٣٤٠هـ)، والأول اصح، وفيات الاعيان، ابن خلكان: ١٣٦/٣.**

(٢) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف: ٤٦٠/١ – ٤٦١.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش :١٣٩٤/٣.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ١٨٧/٥.

إلّا إنَّهم لما حذفوا الخبر لدلالة ما تقدم عليه أنابوا حرف العطف منابه ولم يقدروا إذ ذاك الخبر محذوف في اللفظ لئلا يكون جمعًا بين المعوض والمعوض منه، فأشبه عطف المفردات من جهة أنّ حرف العطف ليس بعده في اللفظ إلّا مفرد))[1]، ودليل موافقة أبي حيان لابن خروف في رأيه الثاني، قوله:((قول العرب: زيد منطلق لا عمروٌ، وإنَ زيدًا منطلقٌ لا عمرو، لا يتصور أنَّه من قبيل عطف الجمل لأنَّ (لا) لا يعطف بها إلّا المفردات، ولو كان ما بعد (لا) مرفوعًا بالابتداء، وكانت (لا) حرف نفي مستأنفًا ما بعدها، لزم تكرارها))[2].

ومما يؤيد تبني أبي حيان لرأي ابن خروف في هذه المسألة وتأكيده لموافقته إياه، قوله أيضًا: ((لو كان العطف من قبيل عطف المفرد لكان وقوعه قبل التمام أولى؛ لأنَّ وصل المعطوف بالمعطوف عليه أولى من فصله، ولو كان من عطف المفردات لجاز رفع غيره من التوابع))[3].

وحمَّل سيبويه ما أوهم العطف قبل التمام على التقديم والتأخير ومثاله قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [المائدة: من الآية٦٩]، فالتقدير عنده في هذه الآية: إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا، فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك. وأسهل من التقديم والتأخير خبر قبل العطف مدلول عليه بخبر ما بعده، كأنَّه قيل: إنَّ الذين آمنوا فرحون ...، أنْ يحزنون فإن حذف ما قبل العطف لدلالة ما بعده مقطوع بثبوته في كلام العرب قبل دخول إنّ[4].

فقد اختلف النحويون في مسألة (العطف على اسم إنّ قبل التمام)، فقد ذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال[5]، وأمَّا

---

(١) التذييل والتكميل: ١٨٦/٥ – ١٨٧.

(٢) المصدر نفسه: ١٨٦/٥ – ١٨٧

(٣) المصدر نفسه : ١٨٩/٥

(٤) ينظر شرح التسهيل، ابن مالك : ٥٠/٢، والبسيط في شرح جمل الزجّاجي، ابن أبي ربيع: ٨٠٣، والتذييل والتكميل :١٨٨/٥-١٨٩، وأوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، ابن هشام: ٣٤٥/١ – ٣٤٨، والمساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل: ٣٣٦/١، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، الدماميني: ٨٥/٤.

(٥) ينظر: الانصاف: ١٧٥/١ (م ٢٣).

الكوفيون فذهبوا إلى جواز العطف على (إنَ) قبل تمام الخبر، فيقال: (إنَّ زيدًا وعمرًا قائمان)، واعتماداً على الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾[1]، ولأنَّه يجوز ذلك مع (لا) اجماعًا نحو: (لا رجل ولا امرأة أفضل منك) فجاز مع (إنّ)؛ لأنَّ عملها واحد وإن كانت (إنّ) للإثبات، و(لا) للنفي؛ لأنَّهم يحملون الشيء على حده كما يحملونه على نظيره[2].

واختلفوا بعد ذلك، فأجاز الكسائي(ت:١٨٩هـ) رفع المعطوف بعد (إنّ) قبل الخبر مطلقًا فيقول:(إنَّ زيدًا وعمروٌ قائمان)، و(إنك وزيدٌ ذاهبان). ووافقه الفراء إنْ خفي إعراب الاسم نحو:(إنّك وزيد ذاهبان)، وكلا المذهبين ضعيف[3]؛ ((لأنَّ (إنَّ واخواتها) فكما امتنع بكان أنْ يكون للجزأين إعراب في المحل يخالف إعراب اللفظ يمتنع بـ(إن)، ولو جاز أن يكون اسم إن مرفوع المحل باعتبار عروض العامل، لجاز أنْ يكون خبر كان مرفوع المحل بذلك، ولا اعتبار لتساويهما في اصالة الرفع وعروض النصب))[4].

ولا توجد حجَّة لهما فيما حكاه سيبويه من قول العرب: إنَّهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان؛ لأنَّ الأول يخرج على أنَّ أصله: أنَّهم هم أجمعون ذاهبون، فـ(هم) مبتدأ، و(أجمعون) توكيد، و(ذاهبون) خبر المبتدأ، وهو وخبره خبر (إن)، وأصل الثاني: إنّك أنت وزيد ذاهبان، فـ(أنت) مبتدأ، و(زيد) معطوف، و(ذاهبان) خبر المبتدأ، والجملة خبر إنّ، وحذف المتبوع وإبقاء التابع عند فهم المعنى جائز بإجماع فالقول به راجح، إلّا أنَّ سيبويه قد غَلّطَ مَنْ قال:(إنّهم أجمعون ذاهبون)، و(إنك وزيد ذاهبان)، فقال: واعلم أنَّ ناسًا من العرب يغلطون فيقولون:(إنَّهم أجمعون ذاهبون)، و(إنك وزيد ذاهبان) وذلك إنَّ معناه معنى الابتداء[5].

---

(١) ينظر: الانصاف: ١/١٧٥، م (٢٣)، وائتلاف النصرة : ١٦٧.

(٢) ينظر: الانصاف: ١/ ١٧٥– ١٧٦ (م٢٣)، وائتلاف النصرة : ١٦٧.

(٣) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك: ٢/٥١، وأوضع المسلك إلى الفية ابن مالك: ١/٣٤٥، و١/٣٤٨.

(٤) شرح التسهيل، ابن مالك: ٢/٥١.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢/١٥٥، وشرح التسهيل، ابن مالك : ٢/٥١ – ٥٢.

قال أبو حيان: ((ولم يفهم أحد عن سيبويه ما فهمه ابن مالك من أنه أراد حقيقة الغلط، بل أراد أنَّه لم يشترك في الناصب وكأنّه لم يتقدم ناصب البتة، بل ابتدأ بالاسم مرفوعًا فأتبعه مرفوعًا))[١].

ويقول أبو حيان: ((وفي (البسيط): "سمّاه غلطًا لخروجه عن القياس لما فيه من إعمال عاملين في واحد، والكوفيون يقولون: إنّ الخبر ليس معمولًا لـ(إن) فلا يلزمهم ذلك، وكذلك من يجوز عمل العاملين"))[٢].

ومذهب البصريين أنَّه لا يجوز إلّا بعد تمام الخبر، ولا يجوزون مع التقديم إلا النصب؛ لأنَّ العطف على الموضع لا يجوز قبل تمام الكلام لأنَّه حمل على التأويل[٣]، والحمل على التأويل قبل تمام الكلام فاسد وإذا حذفت خبر (زيد) فلا يتم إلّا بخبر (عمرو) فلم يجز العطف قبل تمامه لأنه الذي بيّنه؛ ولأنَّه إذا رفع المعطوف فكأنه أعمل الابتداء وأظهر عمله فيكون مظهرًا لعاملين: (إنّ) والابتداء، وإنما جاز مع (لا)؛ لأنّ (لا) مبيّنة مع ما دخلت عليه، فكأنك لم تعمل عاملين في الخبر[٤]، و(لا) تعمل في الخبر (كأنَّ) ولكن إنَّما جاز ذلك مع (لا) دون (إنَّ)، وذلك لأنَّ (لا) ركبت مع الاسم النكرة بعدها فصار شيئًا واحدًا فكأنه لم يجتمع في الخبر عاملان، وأمَّا (إنّ) فأنَّها لا تركب مع الاسم بعدها فيجتمع مع الخبر عاملان وذلك لا يجوز فهذا هو الفرق بينهما ،كذلك ما تبيَّن أنَّ (لا) لا تعمل في الخبر لضعفها[٥].

وهذا ما بيّنه أبو حيان متأثرًا بموقف ابن خروف في مسألة (العطف على اسم إنَّ) في العطف على اسم (لا) العاملة عمل (إنّ)[٦].

وتشترك (إنّ وأنّ ولكن) في حكم المعطوف قبل الخبر أو بعد الخبر، فإذا جاء معطوفًا قبل خبر (أنّ) وجب نصبه هذا عند الجمهور وأجاز بعضهم رفع المعطوف على

---

(١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، الدماميني: ٩١/٤.

(٢) التذييل والتكميل: ١٩٧/٥.

(٣) ائتلاف النصرة : ١٦٨.

(٤) المصدر نفسه : ١٦٨.

(٥) الانصاف: ١٨١/١ (م٢٣)، وينظر: ائتلاف النصرة : ١٦٨.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل: ١٨٧/٥.

معنى الابتداء، إذا تقدّم (أن) علم أو في معناه كقوله تعالى: ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ٱلۡأَكۡبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥۚ ﴾ [التوبة: من الآية ٣] وصريح العلم[١] كقول الشاعر[٢]:

وَإِلّا فَــاعْلمُوا أنَّــا وأنْــتُمْ بُغَـاةٌ مَـا بَقِينَـا فِـي شِـقَاقِ

وتقديره عند سيبويه: (فاعلموا أنّا بغاة وانتم كذلك)، بحذف خبر (أنتم) أو عطف (أنتم) على محل اسم أنّ فمحله الرفع، أو خبر (أنّ) هو المحذوف، و(بغاة) الظاهر خبر أنتم[٣]. ويقول أبو حيان:((وجدتُ بخط ابن خروف: "هذا يشير إلى تخريج (س) البيت، نصّ في المفتوحة أنَّه يحمل معها على الابتداء"))[٤]. وبيّن هذا التخريج بقوله: ليس بنصٍ إذ يحتمل أنْ يكون من باب العطف على التوهم، ويحتمل أنْ يكون (وأنتم) معطوفًا على مبتدأ محذوف، وتقديره:(وإلّا فاعلموا أنا نحن وانتم بغاة) والجملة من قوله:(نحن وانتم بغاة) في موضع خبر (أنّا) كما تأولوا (إنَّك وزيدٌ ذاهبان على تقدير:(إنَّك أنت وزيد ذاهبان، أما على قراءة مَنْ قرأ ﴿أنَّ الله بريءٌ﴾ بفتح همزة (أنّ) فيكون (ورسوله) معطوفًا على الضمير المستكنّ في (بريءٌ) وحسن ذلك الفصل بين الضمير والمعطوف بالجار والمجرور[٥].

ويرى أبو حيان أنَّ في هذا العطف ثلاثة مذاهب هي[٦]:

المذهب الأول: الجواز مطلقًا وهو ظاهر كلام ابن مالك، والذي صححه وجعله ابن جني، وأبو علي من قبيل عطف الجمل على (أن) وصلتها.

المذهب الثاني: المنع مطلقًا، فلا يجوز العطف فيها على معنى الابتداء عند أكثر المحققين؛ لأنَّ المفتوحة وما عملت فيه تتقدر باسم مفرد.

---

(١) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٨٧/٤ – ٨٨، والمقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، بدر الدين العيني: ٧٥٠/٢.

(٢) ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تح: عزة حسن، مطبوعات مديرية احياء التراث القديم، دمشق، ١٩٦٠م:١١٦. وينظر: التذييل والتكميل: ١٩٥/٥.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٥٦/٢، والأصول في النحو: ٢٥٣/١، والمقاصد النحوية: ٧٥٠/٢.

(٤) التذييل والتكميل : ٢٠١/٥

(٥) المصدر نفسه: ٢٠١/٥.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٢/٥-٢٠٥.

المذهب الثالث: التفصيل بين أنْ يكون الموضع الذي قد وقعت فيه يجوز وقوع المفرد فيه ووقوع الجملة أو يكون لا يقع فيه إلَّا المفرد فإن كان مما لا يقع فيه إلّا المفرد فلا يجوز العطف على موضع (أنّ) وصلتها، وإنْ كان الموضع يصلح للمفرد والجملة جاز العطف على موضع (أنّ) وصلتها.

وذهب ابن جني إلى أنَّه يعطف على موضع (أنَّ) وأجراها مجرى (إنَّ) وعليه حمل كلام سيبويه وكانت حجته البيت الشعري: وإلّا فاعملوا أنا وانتم...[1].

ومن ثَمَّ فإنَّ مسألة (العطف على اسم إنَّ) هي من المسائل الخلافية بين النحويين البصريين والكوفيين، وقد كان لأبي حيان دور بارز في شرح المسألة وتفصيل القول فيها، وقد وجدناه متأثرًا بنحو ابن خروف تأثرًا كبيرًا وواضحًا من خلال ما ذكر له من مواقف عدة وآراء في المسألة نفسها، وكان موافقًا إياه في الرأي وهذا دليل واضح على أثر نحو ابن خروف في تفكير أبي حيان النحوي موافقةً.

(١) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجّاجي: ٨٠٤/١، والتذييل والتكميل: ٢٠٤/٥.

٣- [رفع الاسم المشغول عنه قبل العرض والتحضيض]

إنّ مصطلح الاشتغال أول ما ظهر عند الزجّاجي(ت:٣٤٠هـ)، فقد وضع بابًا مستقلًا وهو (باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره)[١]، وقد بيّن فيه معنى الاشتغال، وأنماطه وأركانه ولكن بشكل مختصر، وقد بيَّن الزمخشري (ت:٥٣٨هـ) ظاهرة الاشتغال تحت عنوان التفسير قائلًا:((ومن المنصوب باللازم إضماره ما أضمر عامله على شريطة التفسير في قولك:(زيدًا ضربته)، كأنك قلت: ضربت زيدًا ضربته...))[٢].

فالاشتغال: هو ((أنْ يتقدّم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه))[٣]، وهذا الاسم المتقدم على الفعل يكون صالحًا؛ لأنَّ ينصبه لفظًا أو محلًا[٤]، ويعرب ذلك الاسم المتقدم في ضميره مباشرة أو في سببه، والمقصود بسبب الاسم المتقدم ما له صلة وعلاقة به، قرابة أو صداقة أو عمل[٥].

وأركان الاشتغال ثلاثة هي: مشغول عنه: وهو الاسم المتقدم، ومشغول: وهو الفعل المتأخر، ومشغول به: وهو الضمير الذي تعدى اليه الفعل بنفسه أو بالوساطة[٦].

ويأتي الاسم الواقع الذي بعده فعل ناصب على خمسة أوجه: لازم النصب، ولازم الرفع بالابتداء، وراجح النصب على الرفع، ويستوي فيه الأمران، وراجح الرفع على النصب[٧].

ومدار بحثنا الوجه الثاني: لازم الرفع بالابتداء، ويكون الرفع واجبًا لسببين: أحدهما: أنْ يتقدّم على الاسم ما يختص بالابتداء كـ(إذا) الفجائية، و(ليتما) فالرفع يكون لازمًا على الإبتداء، وتخرج المسألة عن هذا الباب إلى باب المبتدأ والخبر، نحو:(خرجت

---

(١) الجمل، أبو القاسم بن اسحاق الزجّاجي: ٥١.

(٢) المفصل في صنعة الاعراب : ٧٥.

(٣) المقرب، ابن عصفور: ٨٧.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك ، ابن الناظم :١٧٢

(٥) ينظر: أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك : ١٣٩/٢.

(٦) ينظر: أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: ١٣٩/٢، شرح شذور الذهب، الجوجري: ٧٤٨/٢.

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم: ١٧٢.

فإذا زيد يضربه عمرو) و(ليتما بشر كلمته)[١] فلو نصبت (زيدًا) و(بشرًا) لم يجز؛ لأنَّ (إذا) المفاجأة و(ليت) المقرونة بـ(ما) لا يليهما فعل ولا معمول فعل، وإنَّما يليهما مبتدأ وخبر[٢]، وذكر المرادي ما يختص بالابتداء واو الحال نحو:(خرجت وزيد يضربه عمرو) ولا يجوز زيدًا يضربه عمرو[٣].

أمّا السبب الثاني من وجوب الرفع فهو: ((أنْ يكون بين الاسم والفعل شيء لا يعمل ما بعده فيما قبله كأدوات الاستفهام والشرط والتحضيض والموصول والموصوف و(إلّا) في الاستثناء والحروف الناسخة وكم الخبرية، ولام الابتداء و(ما) النافية))[٤]. ومن الأمثلة على ما ذكر:(زيدٌ إنْ زرته يكرمك)، و(هل رأيته؟)، و(هلا كلّمته)، (زيدكم لقيته!)، (زيد ليتني أكرمه)، (ما زيد إلّا يضربه عمرو)، (زيد ما ضربته)، (زيد الذي ضربته)، (زيدٌ رجل ضربته)[٥].

قال أبو حيان:((وقال شيخنا أبو الحسن الأُبذي*: ((الظاهر من كلام (س) أنَّ العرض والتحضيض لا يجوز في الاسم قبلهما إلّا الرفع؛ لأنّها حروف لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فلا يفسر، ومن التمني ما لا يتصور خلاف في منع النصب فيه، وذلك:(زيدٌ ليتك أكرمته)، وكذا قال ابن طاهر وابن خروف والأستاذ أبو علي، نصوا على ذلك، ولا أدري من أين اختار الجزولي النصب))[٦].

وإذا ما أردنا أنْ نتحقق من صحة ما نقله أبو حيان عن ابن خروف في آثاره نجده قد جانب الصواب فيما نسبه إلى ابن خروف في رفع الاسم قبل أدوات العرض والتحضيض، إذ قال ابن خروف:((والموضع الذي يكون فيه النصب أحسن من الرفع لطلب الموضع

---

(١) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك: ١٣٨/٢، وشرح ابن الناظم: ١٧٣ – ١٧٤، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك، المرادي: ٦١٤/٢، وارشاد السالك إلى حل الفية ابن مالك، ابن القيم الجوزية : ٣٣٢/١.

(٢) ينظر: شرح الاشموني لألفية ابن مالك، الأشموني: ٤٣٠/١.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك : ٦١٤/٢

(٤) المصدر نفسه : ٦١٥/٢ ، وينظر: شرح الفية ابن مالك المسمى (تحرير الخصاصة في تيسر الخلاصة)، أبو حفص الوردي:٢٧٣/١، وشرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، أبو زيد المكودي: ١٠٢.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك: ٦١٥/٢.

* الأبذي: هو إسماعيل بن محمد بن يوسف برهان الدين أبو إبراهيم الأنصاري الأندلسي الأبذي المتوفى سنة (٦٥٦هـ)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ابن قياماز الذهبي: ٨٠٠/١٤.

(٦) التذييل والتكميل:٣٠١/٦.

للفعل: الأمر، والنهي، العرض، والتحضيض، والدعاء، وبعض الاستفهام؛ نحو: "زيدًا اضربه"... "زيدًا هلاّ تضربه"))[1].

إلّا أنَّ ابن خروف في موضع آخر قال:((وكذلك إنْ تقدم الاسم الذي يجوز نصبه في هذا الباب وحال بينه وبين فعله الذي يسند اليه، مالا يجوز أن يعمل (ما) بعده فيما قبله لم يجز النصب، وذلك في الاستفهام، والشرط، و(كم)، وأشباهها من الموصولات والصفات، و(ما) في النفي))[2].

وهذا القول هو مطابق لرأي أبي حيان في وجوب الرفع على الابتداء فقد قال: ((أنْ يليه أداة تحضيض، أو عرض أو تمنٍ بـ(ألا) نحو:(زيدٌ هلا ضربته)، و(زيد ألا تكرمه)، و(العون على الخير ألا أجده)، هذا مذهب سيبويه))[3].

وإجراء التحضيض والعرض والتمني بـ(ألا) مجرى الاستفهام في منع تأثر ما قبلها بما بعدها هو مذهب المحققين العارفين بكتاب سيبويه، وإنّما اجريت مجراه؛ لأنَّ معنى:(هلاّ فعلت)، و(هلاّ تفعل): لِمَ لمْ تفعل ولمَ لا تفعل؟ ومعنى:(ألا تفعل) أتفعل؟ مع أنَّ (هلاّ) مركبة من (هل)، و(لا)، و(ألا) مركبة من الهمزة و(لا)، فوجب مع التركيب ما وجب قبله[4].

وقد عكس قوم الأمر فجعلوا توسيط التحضيض، وإخوته قرينة يرجح بها نصب الاسم السابق، وممن ذهب إلى هذا أبو موسى الجزولي(ت:٦٠٧هـ) وهو ضد مذهب سيبويه[5].

أمّا الجوجري* (ت:٨٨٩هـ) فيرى أنَّ مسائل وجوب الرفع ليست من باب الاشتغال في شيء؛ لأنّه لا يصدق عليها حدُّ الاشتغال، ويقول: ((ولهذا يقع في بعض النسخ عقب

---

(١) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف : ٤٠٦/١.

(٢) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف: ٤١٠/١.

(٣) ارتشاف الضرب: ٢١٦٣/٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك: ١٣٩/٤، والتذييل والتكميل: ٣٠١/٦، والمساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل: ٤١٢/١، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢٨٠/٤.

* الجوجري: محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري، فقيه نحوي ولد سنة (٨٢١هـ) بـ(جونجر) قرب دمياط، تحوّل إلى القاهرة، وناب في القضاء، توفي في مصر سنة (٨٨٩هـ)، ينظر: الاعلام، لزركلي: ٢٥١/٦، معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة: ٢٦٠/١٠.

(٥) شرح التسهيل: ١٣٩/٤، وينظر: التذييل والتكميل: ٣٠١/٦.

ذكرها: (وهذا خارج عن أصل الباب)، وذكرها حينئذٍ في الباب إنَّما هو لتكميل الفائدة باستيفاء الأقسام[١].

أمَّا في موضع آخر فيقول: ((وإنَّما لم تكن مسائل الرفع من باب الاشتغال كما تقدم؛ لأنّه لا يصحُّ فيها أنْ يعمل العامل المشغول في الاسم السابق لما تبيّن، والقاعدة أنَّ ما لا يعمل لا يفسر عاملًا))[٢].

ومن ثمَّ فإن مسألة (وجوب الرفع في باب الاشتغال) هي من المسائل التي اختلف فيها النحويون، فمنهم مَن جعلها ضمن أنواع الاشتغال، ومنهم مَن أخرجها من الاشتغال واقتصر على النصب، وكان لأبي حيان دور بارز في شرح موضوع الاشتغال شرحًا مفصلًا ولاسيَّما في مسألة (رفع الاسم المشغول عنه قبل العرض والتحضيض)، فقد فصَّل القول فيها، فهو من النحويين الذين جعلوا مسألة (وجوب الرفع) ضمن أنواع الاشتغال، وقد وجدنا أنَّ أبا حيان قد جانب الحقيقة؛ وذلك لأنَّه عزى وجوب الرفع إلى ابن خروف، واثبت البحث أنّه لم يقل بذلك، بل جوّزه في موضع آخر.

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب، الجوجري: ٢/٧٤٩.

(٢) المصدر نفسه: ٢/٧٥٤.

المبحث الثاني
موافقته في المنصوبات

١- [العامل في النائب عن المفعول المطلق]

المفعول المطلق، وهو المصدر[١]، وقد سُمّي بذلك الاسم؛ لأنَّ الفعل يصدر عنه[٢] ويسمّيه سيبويه اسم الحدثان، ويذكر ليدل على الحدث[٣]. ((وسمِّي بالمفعول المطلق؛ لأنّه لم يقيد بشيء من حروف الجر، وهو أسماء الأحداث، فالفعل غير المتعدي إلى المفعول به، والمتعدي يتعدى إلى المصدر تقول:(قمت قيامًا، ونمت نومًا)))[٤]، والمصدر أعم مطلقًا من المفعول المطلق؛ لأنَّ المصدر يكون مفعولًا مطلقًا، وفاعلًا، ومفعولًا به وغير ذلك، والمفعول المطلق لا يكون إلّا مصدرًا ؛ نظرًا إلى أنَّ ما يقوم مقامه مما يدلّ عليه خلف عنه في ذلك[٥].

والمفعول المطلق يؤتى به لتوكيد معنى عامله، أو لبيان نوعه، أو لبيان عدد وقوعه[٦]. وينوب عن المفعول المطلق أو ما يسمى المصدر ما كان دالًا عليه، أشياء عدة وهي: صيغته، نحو:(ضربته أشد الضرب)، أو مرادفه، نحو:(افرح الجذل)[٧]، ومشارك له في مادته من اسم المصدر نحو قوله تعالى: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: من الآية٨]؛ لأنَّ تبتل مصدره (تبتلًا) و(تبتيلًا) مصدر (بتل)؛ لأنَّ تبتل وبتَّل بمعنى واحد[٨]، أو يكون نوعًا من أنواع فعله، نحو: (اقعد القرفصاء)، أو عدده، أو الاشارة إليه،

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ١٥٩/١، واللمع في العربية:١٠١، والمفصل في صنعة الاعراب: ٥٥، والبديع في علم العربية، ابن الأثير: ٢٢/١.

(٢) ينظر: اللمع في العربية: ١٠١، والمفصل في صنعة الاعراب: ٥٥، وشرح ابن الناظم على الفية ابن مالك: ١٩١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٤/١ – ٣٦.

(٤) الايضاح العضدي: ١٦٧.

(٥) اللمحة في شرح الملحة: ٣٤٧/١.

(٦) ينظر: البديع في العربية: ١٢٤/١، وشرح ابن الناظم على الفية ابن مالك:١٩١، وأوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: ٦٤٨/٢.

(٧) ينظر: ارشاد السالك إلى حل الفية ابن مالك: ٣٥٥/١ – ٣٥٦.

(٨) ينظر: الكتاب: ٨١/٤، والمقتضب، المبرِّد:٢٠٤/٣، والاصول في النحو: ١٣٤/٣.

نحو:(ضربته ذلك الضرب)[١]، أو ضميره، أو آلته نحو:(ضربته سوطًا)[٢] ... وغيرها.

ومدار بحثنا في هذه المسألة هو ما كان مشاركًا في مادته من اسم المصدر، أي يأتي المصدر النائب عن فعله جاريًا على غير الفعل.

قال أبو حيان:((وإن كان غير جارٍ كقوله: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [نوح: من الآية١٧] ... فثلاثة مذاهب: أحدها: أنّه منصوبٌ بذلك الفعل الظاهر وهو مذهب المازني، والثاني: أنّه منصوبٌ بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمرًا، والفعل الظاهر دليل على ذلك الفعل المضمر، وإلى هذا ذهب المبرِّد، وابن خروف، وزعم أنَّه مذهب (س) ...، والثالث: التفصيل بين ما يكون معناه مغايرًا لمعنى ذلك الفعل الظاهر فتنصبه بفعل مضمر يدل عليه الظاهر))[٣]، وذكر أبو حيان هذا الموقف في مصدرِ ثانٍ من مؤلفاته[٤].

فقد تبيّن لنا أنَّ لابن خروف أثرًا واضحًا في فكر أبي حيان من إيراده لذكر ابن خروف في مسألة (العامل في النائب عن المفعول المطلق) في اثنين من مؤلفاته. وإذا ما أردنا التوثق من صحة قول ابن خروف يتبين لنا أنَّ أبا حيان كان دقيقًا في نقله عنه فقد صرح بالمسألة قائلًا: ((ويريد بقوله: "إذا أطلقت الفعل عليه في موضعه" إذا جئت به من لفظ الفعل المقدم عليه، أو من معناه، والفعل قد استغنى عنه بمعمولاته، كان منصوبًا على التأكيد))[٥].

وقد تبين لنا أنَّ أبا حيان كان موافقًا لابن خروف ومتأثرًا في رأيه ومما يدلّ على هذا التأثر ما نصّه قائلًا:((والصحيح في المصدر الموافق معنى لا لفظًا كونه معمولًا لموافقة معنىً .. وهذا الذي اخترته اختيار المبرِّد والسيرافي، ومذهب المازني))[٦].

---

(١) ينظر: ارشاد السالك إلى حل الفية ابن مالك:١/٣٥٦.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك: ٢/٦٤٧، وارشاد السالك إلى حل الفية ابن مالك:١/٣٥٧.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: ٧/١٤٢.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/١٣٥٤.

(٥) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف: ١/٣٧٢.

(٦) التذييل والتكميل: ٧/١٤٦.

وهذا القول كان موافقًا للمذهب الأول والثاني اللذين قال بهما أبو حيان، ومن ضمن المذهب الثاني هو المنصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمرًا دليل على ذلك الفعل المضمر وإلى هذا ذهب المبرِّد، وابن خروف[١].

ومما يؤيد صحة نقل أبي حيان عن ابن خروف ودقة النقل عنه ما ذكره بعض النحويين، ومنهم المرادي(ت:٧٤٩هـ) [٢]، وناظر الجيش(ت:٧٧٨هـ) [٣]، فقد كان نصهم في مسألة (العامل في النائب عن المفعول المطلق) إذا كان الفعل غير جارٍ على لفظ المصدر مطابقًا لما أورده أبو حيان في ذكره له، وهذا مما يدلُّ على أنَّه كان دقيقًا في النقل عنه.

وقد أورد سيبويه في كتابه بابًا يخصُّ هذه المسألة وهو باب (ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأنَّ المعنى واحد)[٤]، وذلك قولك: ((اجتَورُوا تجاوُرًا، وتجاوروا اجتوارًا؛ لأنَّ المعنى اجتوروا وتجاوروا واحد ... وقال تبارك وتعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾؛ لأنّه إذا قال: أنبته فكأنه قال: قد نبت))[٥] .

وقال المبرِّد(ت:٢٨٥هـ): ((لو كان على (أنبت) لكان إنباتًا ولكن المعنى والله اعلم: أنه إذا انبتكم نبتم نباتًا))[٦]. فيكون الفعل عاملًا في مصدره بلا خلاف، نحو قمت قيامًا، وضربت ضربًا؛ لقوة دلالته عليه إذا كانت دلالته عليه دلالة لفظية، وكذلك يعمل فيما كان في معناه، وإنْ لم يكن جاريًا عليه[٧]، وهو على ضربين: أحدهما: أن يكون لفظ الفعل وحروفه، أي: فيه حروف الفعل نحو قوله تعالى: ﴿ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾[٨][المزمل: من الآية٨]، فقد جاء (تبتيلًا) وهو مصدر للفعل (بتل) نائبًا عن (التبتل) الذي هو مصدر

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ٧ / ١٤٢.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك شرح الفية ابن مالك: ٦٤٦/٢.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٨٢٦/٤.

(٤) الكتاب: ٨١/٤.

(٥) الكتاب: ٨١/٤، وينظر: الأصول في النحو: ١٣٤/٣.

(٦) المقتضب: ٢٠٤/٣، وينظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي: ٤٥٦/٤ – ٤٥٧.

(٧) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ١٥٩/١.

(٨) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٢٥٩/١، والبديع في علم العربية: ١٢٦/١، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٦٤٦/٢.

(بتل)[1]، وفي قراءة ابن مسعود (ت:٣٢هـ) ﴿ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴾ [الفرقان: من الآية٢٥]، إذ معنى أنزل ونزّل واحد[2]، وهي في المصحف (نزّل).

فهذه المصادر أكثر النحويين يُعمل فيها الفعل المذكور؛ لاتفاقهما في المعنى، وهو رأي المبرِّد، والسيرافي(ت:٣٦٨هـ)[3]. وبعضهم يُضمر لها فعلًا من لفظها، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾، أي: أنبتكم فنبتم نباتًا، فتكون هذه المصادر منصوبة بفعل محذوف دلّ عليه الظاهر[4]، وهذا هو مذهب المازني. ومذهب الجمهور أنْ ناصبة مقدرة وزعم ابن خروف أنَّه مذهب سيبويه[5]. وهذا الرأي هو ما تأثر به أبو حيان بابن خروف موافقةً إياه في الرأي في مصدرين من مؤلفاته[6].

أمّا الضرب الثاني: هو أنْ يكون الفعل ليس من لفظ المصدر، وإنْ كان معناهما متقارباَ نحو:(أبغضته كراهةً)، (قعدت جلوسًا)، فأكثر النحويين يجيز أنْ يعمل الفعل في مصدر الآخر وإن لم يكن لفظه؛ وذلك لاتفاقهما في المعنى .

وذهب الآخرون إلى أنَّ الفعل لا يعمل في شيء من المصادر؛ إلاَّ أن يكون من لفظه، نحو:(قمت قيامًا)؛ لأنَّ لفظه يدل عليه إذ كان مشتقًا منه[7]، أما (قعدتُ جلوسًا) فهو منصوب بفعل مقدَّر دلَّ عليه الظاهر، فكأنك قلت:(قعدت فجلست جلوسًا)، وهذا ما جاء به سيبويه[8].

ومن ثَمَّ فإنَّ مسألة (العامل في النائب المفعول المطلق) هي من المسائل التي اختلف فيها النحويون، فالفعل يعمل في مصدره بلا خلاف إذا كان مشتقًا من لفظه وبمعناه، وإنّما الخلاف في الفعل العامل في المصدر فيما كان في معناه وإنْ لم يكن جاريًا عليه، فبعضهم من يعمل فيها الفعل المذكور، وذلك بالاتفاق في المعنى، وبعضهم مَن يضمر لها فعلًا من لفظها، وهذا هو الذي ذهب إليه أبو حيان وكان له دورٌ بارزٌ في شرح

---

(١) أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك:١٨٤/٢.

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش: ٢٦٠/١، وينظر: المقاصد الشافية في شرح الفية ابن مالك، الشاطبي:٢٢٦/٣.

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش: ٢٦٠/١.

(٤) المصدر نفسه:٢٦١/١.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٦٤٦/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٨٢٦/٤.

(٦) يُنظر: التذييل والتكميل:١٤٢/٧، وارتشاف الضرب:١٣٥٤/٣.

(٧) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٢٦١/١.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦١/١ – ٢٦٢ .

المسألة وتفصيل القول فيها، ويبدو أن أبا حيان وابن خروف متوافقان فيما ذهبا إليه في هذه المسألة.

٢- [أفعل التفضيل عامل في حالين]

الحال: هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الهيئات(١)، وهو ما يبين هيأة الفاعل أو المفعول به أو صفة الفعل المخبر به عنه(٢)، والحال منصوبةً لشبهها بالمفعول لمجيئها بعد تمام الكلام واستغناء الفاعل بفعله(٣)، ويمكن معرفة الحال بإدخال (كيف) على الفعل والفاعل، تقول: (كيف جاء عبدالله؟) فيكون الجواب راكبًا(٤)، ولا تكون الحال إلا نكرة تأتي بعد المعرفة ، وهي معرفة في المعنى(٥).

والحال يمكن الاستغناء عنها؛ كونها فضلة فهي ليس ركنًا في الاسناد(٦) وأحيانًا لا يجوز حذف الحال لكون المراد لا يُفهم إلّا بثبوتها، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًاۖ ﴾ [النساء: من الآية٣٧](٧). والغالب في الحال أنْ تكون منتقلة أي مشتقة، أي وصفًا غير ثابت مأخوذًا من فعل مستعمل، وتكون وصفًا ثابتًا إذا كانت مؤكدة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا ﴾(٨)[البقرة: من الآية٩١].

وتأتي الحال جامدة مؤولة بمشتق في عدة مسائل وهي: إذا دلّت على تشبيه، أو مفاعلة، أو ترتيب، أو موصوفة، أو عدد، أو تسعير، أو تكون نوعًا لصاحبها نحو:(هذا

---

(١) ينظر: الحدود في النحو، الأبذي :٤٧٩.

(٢) ينظر: معجم التعريفات، الشريف الجرجاني: باب الحاء مع الآلف: ٧٢.

(٣) ينظر: الاصول في النحو: ٢١٣/١، واللمع في العربية:١١٦.

(٤) ينظر : الاصول في النحو: ٢١٣/١.

(٥) ينظر: اللمع في العربية :١١٦.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٦٩٢/٢، وأوضح المسالك: ٢٤٩/٢، وشرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام :٢٣٤.

(٧) ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية، أحمد بن عمر الحازمي: ٥٢٨.

(٨) ينظر: شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك: ٢٢٨، وشرح الفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: ٣١٩/١.

مالك ذهبًا)، أو أصلًا لصاحبها، أو فرعًا لصاحبها، أو أنْ تكون دالة على طور واقع فيه تفضيل، نحو:(هذا بسرًا اطيب منه رطبًا)[١].

ومدار بحثنا (أفعل التفضيل العامل في حالين معًا)، فيقول أبو حيان:((ولا يقتضي عاملٌ من مصدرٍ أو ظرف أو حالٍ أزيدَ من واحد إلّا (بعطف) إلّا (أفعل) التفضيل فإنّه يعمل في ظرفين وحالين لذي حالٍ فإن كانا في ذوي حال جاز في كل عامل))[٢]. ومثاله:(هذا بسرًا أطيب منه رطبًا)[٣]، قال أبو حيان:((وذهب المازني في الأظهر من كلامه، والفارسي في نقل بعض أصحابنا عنه، وابن جني، وابن كيسان، وابن خروف إلى أنَّ أفعل التفضيل عامل في الحالين معًا، فـ" بُسرًا" حال من الضمير المستكن في (أطيب) و(رطبًا) حال من الضمير المجرور في منه والعامل فيهما أطيب))[٤].

وذكر أبو حيان هذا القول في مصدر ثانٍ من مؤلفاته باختلاف بسيط في القول فقد قال: ((ذهب المازني... والفارسي في تذكرته...وابن خروف – وهو اختيار ابن عصفور في بعض كتبه))[٥]. ولم يكتفِ بذكرها فحسب فقد كان للمسألة أثرٌ في تفكيره أيضًا في مصدر ثالث من مؤلفاته باختلاف بسيط في ورود القول أيضًا فقد قال:((وذهب المازني، والفارسي في تذكرته، وابن كيسان، وابن جني وابن خروف إلى أنَّ أفعل التفضيل هو العامل في الحالين، فـ(بسرًا) حال من الضمير المستكن في أطيب و(رطبًا) حال من الضمير في (منه) ونسب هذا إلى سيبويه، وهو الذي نختاره))[٦].

فقد تبيَّن أثر ابن خروف في فكر أبي حيان حين ورد ذكره في ثلاثة من مؤلفاته في المسألة نفسها.

وقد حاولتُ التوثّق من المسألة في آثار ابن خروف فلم أجدها في أيٍّ من مؤلفيه. إلّا أنّ بعض النحويين قد ذكروا المسألة وبينوا موقف ابن خروف فيها، منهم ابن

---

(١) ينظر: أوضح المسالك: ٢/٢٥٤ – ٢٥٥، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٥/٢٢٤٥ – ٢٢٥٣.

(٢) تقريب المقرب، ابو حيان الاندلسي: ٦٤.

(٣) ينظر: ومنهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك: ٢٠٢، التذييل والتكميل:٩ /١١٠، وارتشاف الضرب: ١٥٨٨/٣.

(٤) منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك: ٢٠٢.

(٥) التذييل والتكميل: ٩ / ١١٢.

(٦) ارتشاف الضرب: ٣ / ١٥٨٨.

عقيل(ت:٧٦٩هـ)[١]، والشاطبي[٢]، وخالد الأزهري[٣]، فقد قال الشاطبي:((قال ابن خروف: "انتصب بسرًا عند سيبويه على الحال من الضمير في أطيب، وانتصب رطبًا على الحال ـ أيضًاـ من الضمير المجرور في منه، والعامل فيهما أطيب بما تتضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين، كأنه قال: هذا في حال كونه بسرًا أطيب منه في حال كونه رطبًا، يريد أنْ يفضل بسرًا على الرطب. قال: فأطيب ناب مناب عاملين؛ لأن التقدير: يزيد طيبه في حال كونه بسرًا على طيبِهِ في حال كونه رطبًا وأشار بهذا إلى التمر"))[٤].

وقد كان أبو حيان موافقًا في الرأي لابن خروف وذلك في قوله:((والذي نختاره أنَّ أفعل التفضيل عامل في الحالين؛ لأنه تضمّن معنى فعل يتعلق بمصدرين، والتقدير: هذا يزيد طيبهُ بسرًا على طيبه رطبًا، هذا أصل الكلام، ثم حُذف وضُمن أفعل التفضيل معنى يزيد المتعلق بمصدرين))[٥].

أمَّا في الارتشاف فقد قال أبو حيان بعد ذكر القول:((وهو الذي نختاره))[٦]. وهذا دليلٌ واضحٌ على أثر ابن خروف في فكر أبي حيان موافقةً من خلال ذكر ابن خروف في أكثر من مؤلفٍ من مؤلفات أبي حيان النحوية في المسألة نفسها، وموافقته له في الرأي.

ومما يلاحظ أنَّ هنالك تناقضًا في نصِّ أبي حيان في كتابه منهج السالك إذ قال:((ذهب المازني في الأظهر من كلامه والفارسي في نقل بعض أصحابنا عنه وابن جني، وابن كيسان وابن خروف إلى أنَّ أفعل التفضيل عامل في الحالين معًا))[٧]، وبعد ذلك في النصّ نفسه يقول:((قال أبو علي الفارسي في الحلبيات في مسألة هذا بسرًا

---

(١) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٣٠/٢.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح الفية ابن مالك): ٤٧٩/٣.

(٣) ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو :٥٩٧/١.

(٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٣/ ٤٧٩ – ٤٨٠، وينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ٥٩٧/١ – ٥٩٨.

(٥) منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك: ٢٠٢، وينظر: التذييل والتكميل: ١١٣/٩.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٥٨٨/٣.

(٧) منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك:٢٠٢.

أطيب منه رطبًا أنَّ "بسرًا" العامل فيه اسم الاشارة ومنع أنّ أفعل التفضيل يعمل في الحالين ومنع أيضًا أنَّ نصبها بكان صلة لظرف على تقدير حذفهما))[١].

فيلاحظ أنَّ أبا حيان في حديثه تارة يذكر من النحاة الفارسي(ت:٣٧٧هـ) من الذين ذهبوا إلى أنّ أفعل التفضيل عامل في الحالين وتارة أخرى يقول: منع أبو علي الفارسي أفعل التفضيل يعمل في حالين[٢].

توثيقًا لرأي الفارسي يقول:((ولا يجوز أنْ يكون "بسرًا" حالًا من "أطيب منه "مقدمًا؛ لأنَّ "اطيب منه" قد انتصب عنه "رطبًا" ولا يجوز إذا انتصب عن فعل أو معنى فعل حال أن ينتصب عنه اسم آخر على أنَّه حال، كما لا ينتصب عنه مفعولان إلا أنْ تجعل الثاني صفة للأول، ولا يجوز ذلك في هذه الحال، ألا ترى أنَّه لا يستقيم أنْ تصف "البسر" بـ"الرطب" فإذا علقتها به انتصب الحالان بالفعلين المضاف اليهما الظرفان ولا يجوز أنْ تعمل في الحالين من حيث اعملته في الظرفين؛ لأنَّ الحال لا تعمل فيها المعاني اذا تقدمت عليهن)) [٣]. ويقول أبو القاسم السهيلي(ت:٥٨٣هـ) في مسألة (هذا بسرًا أطيب منه رطبًا):((وليس يجوز أنْ يعمل عامل واحد في حاليين ولا ظرفين، إلّا أنْ يتداخلا ويصح الجمع بينهما نحو قولك:(زيد خارج يوم الجمعة ضحوة)؛ لأنَّ الضحوة في يوم الجمعة، وكذلك (سرت راكبًا مسرعًا)، ولو قلت:(مسرعًا مبطئًا) لم يجز؛ لاستحالة الجمع بينهما وكذلك:(بسرًا) و(رطبًا) يستحيل أنْ يعمل فيهما عامل واحد؛ لأنَّهما غير متداخلين كما سبق))[٤].

فمسألة (هذا بسرًا أطيب منه رطبًا) من المسائل التي اختلف فيها النحويون في العامل في الحالين حسب ما ذكر أبو حيان في مؤلفاته[٥]، فمنهم مَن ذهب إلى أنَّ العامل هو (كان) التامة المضمرة، ومنهم مَن ذهب إلى أنَّ (أفعل) التفضيل هو العامل

---

(١) المصدر نفسه: ٢٠٢.

(٢) ينظر: منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك: ٢٠٢.

(٣) المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي: ١٧٩- ١٨٠.

(٤) نتائج الفكر في النحو: ٢٠٨.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ١١٠/٩ – ١١٢، وارتشاق الضرب: ١٥٨٨/٣، ومنهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك :٢٠٢.

في الحالين، وهو الذي ذهب اليه المازني وابن كيسان (ت:٢٩٩هـ) وابن جني(ت:٣٩٢هـ)، وابن خروف.

وقد اتضح لنا موقف أبي حيان من ابن خروف في هذه المسألة، فقد كان موافقًا له في الرأي، وكان لابن خروف أثرٌ كبيرٌ في التفكير النحوي لأبي حيان؛ لكثرة ايراده لموقفه واسمه في أكثر من مؤلف من مؤلفات أبي حيان النحوية.

٣- [الفصل بين المتعجب والمتعجب منه]

((التعجّب: انفعال النفس عمّا خفي سببه))[١]، وهو رؤيتك الشيء يعجبك تظن أنك لم ترَ مثله[٢]، والتعجب عند النحويين: هو ((استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها، وخرج بها المتعجب به عن أمثاله، أو قل نظيره فيها))[٣]، والتعجب يقسم على قسمين هما: ما يسمى بالتعجب السماعي: وهو الذي لم يبوب في النحو، وله في العربية الفاظ عديدة، ومنها:(لله دره)، و(سبحانه الله) و(حسبك يزيد رجلًا)، و(يا لك من ليلٍ)، و(واهًا له ناهيًا)) وأيضًا صيغة (لا إله إلّا الله)، و(كفاك به رجلًا)[٤]، وغيرها من الصيغ المتعددة، وكذلك الاستفهام المجازي المتضمن معنى التعجب كقوله تعالى:﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾[٥][البقرة : ٢٨] و ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ [النبأ:١].

أما المبوب له قياسًا في النحو فاثنتان[٦]:هما (ما أفعله)، و(أفعل به) نحو:(ما أحسن زيدًا)، و(أحسن بالزيدين). وللفعل الذي يصاغ منه التعجب القياسي شروط عدة وهي: أنْ يكون الفعل ثلاثيًا، ومتصرفًا، وقابلًا للتفاوت، وتامًا، ومثبتًا، ومبنيًا للمعلوم، وليس الوصف منه على (أفعل مؤنثة فعلاء)[٧].

---

(١) معجم التعريفات: (باب التاء مع العين والغين): ٥٦، وينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة ، أحمد مختار عمر: (ع ج ب): ١٤٥٧/١.

(٢) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة: (ع ج ب): ١٤٥٧/١.

(٣) أوضح المسالك: ٢٢٤/٣، وينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٤٣٢/٤.

(٤) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي:٥٣/٣.

(٥) ينظر: أوضح المسالك: ٢٢٤/٢.

(٦) ينظر: أوضح المسالك: ٢٢٥/٢، وشرح ابن عقيل: ٦٨/٣.

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم :٣٢٩، وأوضح المسالك: ٢٣٥/٣ – ٢٣٧، وشرح ابن عقيل: ٧٠/٣.

ولا يجوز بالإجماع تقديم المتعجب منه نحو:(ما زيدًا أحسن وبه أكرم)؛ لأنَّ فعلي التعجب أشبها الحروف بمنع التصرف فجريا مجراها في منع تقدم معمولها[١].

أمّا الفصل بين المتعجب والمتعجب منه، هو مدار بحثنا في هذه المسألة، فإنَّ الفصل بين الفعل ومعموله بظرف أو جار ومجرور مستعمل في لسان العرب، وإنَّ في ذلك خلافًا[٢]، والذي ذكر عن ابن مالك وابنه بدر الدين محمد المعروف بابن الناظم(ت:٦٨٦هـ)، إنَّه لا خلاف في منع الفصل بين المتعجب والمتعجب منه بالحال أو المنادى، وقد خالفهم أبو حيان فقد قال: ((بل الخلاف في الحال موجود، ذهب الجرمي من البصريين وهشام من الكوفيين إلى أنَّه يجوز الفصل بينهما بالحال))[٣].

أما الفصل بالمنادى بين المتعجب والمتعجب منه فقد قال ابن الناظم:((لا خلاف في منع ذلك))[٤]، وفي لسان العرب ما يدل على ذلك قول علي بن أبي طالب (عليه السلام): ((اعزز علّي ابا اليقظان أنْ أراك صريعًا مجدلًا)) فقد قال ابن مالك عن هذا القول: ((مصحح الجواز الفصل))[٥].

وقال أبو حيان:((ذهب الجرمي، والفراء، والأخفش في أحد قوليه، والمازني، والزجّاج والفارسي، وابن خروف، والاستاذ أبو علي الشلوبين إلى جواز الفصل وهو الصحيح المشهور ... وذهب الأخفش في أحد قوليه والمبرِّد وأكثر البصريين إلى المنع واختاره الزمخشري ونسبه الصيمري* إلى سيبويه))[٦].

وذكر أيضًا هذا القول في مصدر ثانٍ من مؤلفاته، ولكن بصيغة أخرى فقد قال:((وأجاز الجرمي الفصل بالمصدر، فأجاز: ما أحسن إحسانًا زيدًا، ومنع ذلك الجمهور لمنعهم أنْ يكون له مصدر... وقوله وإنْ كان احدهما فقد يلي وفقًا للفراء

---

(١) شرح التسهيل، ابن مالك :٣/٤٠.

(٢) ينظر: منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك: ٣٨٠.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: ١٠ / ٢١٠.

(٤) ارتشاف الضرب: ٤/٢٠٧١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٤/٢٠٧١.١

*الصيمري: هو عبد الواحد بن محمد القاضي أبو القاسم الصيمري، وسمِّي بالصيمري نسبة إلى نهر من أنها البصرة، بقال له الصيمر، توفي (٣٨٦هـ)، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، السبكي: ٣/٣٣٩، وسير أعلام النبلاء: ١٧/١٥.

(٦) ارتشاف الضرب: ٤/٢٠٧١ – ٢٠٧٢.

والجرمي، والفارسي وابن خروف والشلوبين انتهى. وهو مذهب المازني، وذهب الأخفش والمبرِّد واكثر البصريين إلى أن ذلك لا يجوز واختاره الزمخشري، ونسبه الصيمري إلى (س)...))[١].

ولم يكتفِ بذكرها فحسب فقد كان للمسألة أثر في تفكيره أيضًا في مصدر ثالثٍ من مؤلفاته فقد قال:((فإذا كان الظرف أو المجرور معمولاً للفعل نحو:(ما أعزّ زيدًا عليّ) ... ففي هذا الخلاف ذهب الفراء وغيره من الكوفيين إلى جواز ذلك حكى سلمة عنه أنَّه أجاز (ما أحسن عليك البياض) وإلى ذلك ذهب الجرمي وأبو اسحاق والفارسي من البصريين، وهو اختيار ابن خروف والاستاذ أبي علي وشيوخنا وذهب الأخفش والمبرِّد وأكثر البصريين إلى أنَّ ذلك لا يجوز، ونسبه الصيمري إلى سيبويه، وليس في كلامه نص عليه))[٢].

وإذا ما بدا لنا أنْ نتحقق من صحة ما نقله أبو حيان عن ابن خروف في آثاره نجد أنَّ هذا الرأي الذي نقله أبو حيان هو من الآراء التي نسبت إلى ابن خروف، وفي النص ما يخالفها بحسب ما ذكرته محققة الكتاب.

ذكر عنه ابن مالك أنّه يجيز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف والجار والمجرور، وأنَّ هذا مذهبه في كتاب سيبويه، تقول المحققة: ((العلّة بالجزء المفقود التنقيح))[٣].

وابن خروف يقول في شرح الجمل: ((ولا فصل في قول الشيوخ والمحققين)) فصيغته هذه تدل على منع الفصل لا على جوازه. ولعله قال بالرأي الأول ثم رجع عنه، وهو أمر وارد الحدوث عند النحويين[٤]. وهو في باب التعجب يقول:((ولا في معموله في تقديم وتأخير، ولا فصل في قول الشيوخ والمحققين ويعمل في الظرفين والحال))[٥]. وهذا الرأي عليه أكثر النحويين، وأجاز الجرمي(ت:٢٢٥هـ)، وهشام*(ت:٢٠٩هـ)، وابن

---

(١) التذييل والتكميل: ١٠ /٢١١.

(٢) منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك: ٣٨٠.

(٣) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف : ١٨٣/١

(٤) المصدر نفسه: ١٨٣/١.

(٥) المصدر نفسه: ٥٧٤/٢.

*هشام الضرير: أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير، نحوي كوفي من أئمة النحو في الطبقة الثالثة من المدرسة الكوفية في النحو، عرف بمصاحبته للكسائي، وهو أحد تلاميذه، توفي سنة (٢٠٩هـ)، ينظر: الأعلام، الزركلي: ٨٨/٨.

كيسان(ت:٣٢٠هـ)، وابن مالك الفصل، وذكر ابن مالك أنَّه اختيار ابن خروف في شرح كتاب سيبويه[١].

إلّا أنَّ هذا القول الذي نقله أبو حيان عن أبي خروف ومن وافقه في هذه المسألة قد أورده العديد من النحويين بالنص نفسه وبالمسألة نفسها. ومنهم ابن مالك[٢]، والمرادي[٣]، وابن عقيل[٤]، وخالد الأزهري[٥].

ومما يؤيد تأثر أبي حيان في رأي ابن خروف تأييده لرأيه في هذه المسألة وتأكيده لموافقته إياه فقد قال: ((فتلخص من ذلك ثلاث مذاهب: المنع، والجواز فصيحًا، والجواز على قبح[٦]، ويقول أيضًا: ((والصواب أنَّ ذلك جائز هو المشهور والمنصور... والصحيح جواز ذلك للقياس والسماع))[٧].

وصحَّ الفصل قياسًا؛ لأن الظرف والجار والمجرور مغتفر الفصل بهما بين المضاف والمضاف اليه مع أنَّهما كالشيء الواحد، فاعتبار الفصل بهما بين فعلي التعجب والمتعجب منه وليسا كالشيء الواحد أحق وأوْلى[٨]، فإن يقع الفصل بين فعل التعجب ومعموله أوْلى بالجواز، وهذا دليل ذكره أبو علي الفارسي في البغداديات، ومذهب الجرمي هو المشهور واختار هذا المذهب ابن خروف في شرح كتاب سيبويه[٩].

وقيل لعدم تصرف فعلي التعجب امتنع أنْ يتقدم عليهما معمولهما، وأنْ يفصل بينهما بغير الظرف أو الجار والمجرور[١٠]، فلا خلاف في منع الفصل بينهما أيضًا عن غير الجار والمجرور كالحال والمنادى، ففي الحال خلاف فقد أجاز الجرمي من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال[١١]، وقد ورد في الكلام العربي الفصيح ما يدلُّ على

---

(١) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف: ٥٧٤/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك :٤٢/٣.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك في شرح الفية ابن مالك: ٩٠١/٢.

(٤) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١٥٧/٢.

(٥) ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ٦٥/٢ – ٦٦ .

(٦) التذييل والتكميل: ١٠/ ٢١٤.

(٧) التذييل والتكميل: ١٠/ ٢١٢، وينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٧٢/٤.

(٨) شرح التسهيل، ابن مالك: ٤١/٣.

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ٤٢/٣.

(١٠) ينظر: اوضح المسالك: ٢٣٣/٣.

(١١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٨٩٩/٢، وهمع الهوامع: ٥١/٣.

جواز الفصل بالمنادى[١]، كقول علي بن أبي طالب (عليه السلام) عندما رأى عمار بن ياسر مقتولًا قال:((اعزز عليّ – أبا اليقظان – أنْ أراك صريعًا مجدلًا))[٢]، وفي هذا القول أكثر من شاهد ومنها: الفصل بالجار والمجرور، والآخر: الفصل بالنداء، وغيرها[٣].

وكذلك ((اختلفوا في الفصل (بظرف أو مجرور) حال كونهما متعلقين بالفعل الدال على التعجب، والصحيح الجواز للتوسع ، فذهب الأخفش(ت:٢٠٧هـ)، والمبرِّد وأكثر البصريين إلى المنع، وذهب الفراء(ت:٢٠٧هـ) والجرمي والمازني والفارسي وابن خروف والشلوبين إلى الجواز، كقولهم:(ما أحسن بالرجل أنْ يصدق))[٤]. وهذا ما أيّده أبو حيان فقد كان موافقًا لما جاء به ابن خروف في هذه المسألة ما يدل على تأثره بنحوه).

وقد اتضح لنا أنّ الفصل بالظرف والمجرور عند مَن أجاز الفصل بهما مشروط بكونهما متعلقين بفعل التعجب وإنْ لم يتعلقا به امتنع الفصل بهما كما امتنع بغيرهما، وهذا ما ذكره أغلب النحويين، وذكر المرادي أنَّه لا يجوز قول:(ما أحسن بمعروف آمرًا)[٥].

ومن ثَمَّ فإن مسألة(الفصل بين المتعجب والمتعجب منه بغير الظرف والجار والمجرور) من المسائل الخلافية وفيها ثلاثة مذاهب، منهم من أجاز الفصل بغير الظرف والجار والمجرور ومنهم الجرمي والفارسي وابن خروف ومنهم مَن منع ذلك كالأخفش والمبرِّد وأكثر البصريين، ومنهم مَن أجاز ذلك بقبح. والذي ذهب إليه أبو حيان هو جواز الفصل بين المتعجب والمتعجب منه بغير الظرف والجار والمجرور، وقد كان لأبي حيان دورٌ بارز في شرح المسألة وتفصيل القول فيها، وقد وجدناه متأثرًا بنحو ابن خروف تأثيرًا كبيرًا وواضحًا، من ذكر لموقف ابن خروف في أكثر من مصدر من مؤلفاته في المسألة نفسها، وكان موافقًا إياه في الرأي.

---

(١) ينظر: شرح ابن مالك المسمى تحرر الخصاصة في تسير الخلاصة: ٤٥٤/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١٥٧/٢.

(٢) ينظر: شرح ابن مالك المسمى تحرر الخصاصة في تسير الخلاصة : ٤٥٥/٢ ، وتوضح المقاصد والمسالك: ٨٩٩/٢

(٣) ينظر: شرح ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تفسير الخلاصة : ٤٥٥/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١٥٧/٢.

(٤) شرح التوضيح والتصريح بمضمون التوضيح في النحو: ٦٥/٢ – ٦٦.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك : ٩٠١/٢.

المبحث الثالث

موافقته في مسائل متفرقة

١ – [" جَعَلَ " ومعانيها]

جعل من باب ((ظنَّ وأخواتها)) وهي أفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبها بعد استيفاء فاعلها(١)، وتسمى الأفعال القلبية، وليس كلّها قلبية؛ لأنَّ أفعال التصيير كـ(جعل، واتخذ) ونحوهما من جملتها، ومنها القلبية التي تدلّ على يقين أو ظن أو عليهما(٢).

وقد تأتي (جعل) المتعدية إلى معانٍ عدة ليس للتصيير فقط. قال أبو حيان:((وإياه اعتمد (ف)* وكساه بعبارة أخرى، فقال: يريد فللاسم أو وللفعل ثلاثة أوجه: أحدها أنْ يكون مفعولًا به لا مفعول له، نحو قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾[الأنعام: من الآية١]، أي: عملها، فقدّر بهذا الوجه الأول بنوعيه من كون الفوقية فوقية مكان أو فوقية شرف...، قال: والثاني مفعول له مفعول يريد معه مجرور، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ﴾ [الأنفال: من الآية٣٧]. قال: أو الثالث أنْ يكون مفعوله الأول هو الثاني، كقوله تعالى:﴿ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا ﴾ [المائدة: من الآية٢٠]، أي: صيّركم. ف. وهذا تقسيم صحيح فجعل كعمل، والثاني فيه حال، وجعل كـ(ألفى)، والثاني فيه مفعول للأول، وجعل كـ(صير) وهي التي تتعدى إلى اثنين الأول هو الثاني، وهي التي جعلها كـ(ظننت)، ولم يرد أنَّها مثلها في المعنى إلى آخر كلام (ف)...))(٣).

وإذا توثقنا من صحة قول ابن خروف يتبيّن لنا أنَّ أبا حيان كان دقيقًا في نقله عنه. قال في باب أقسام الأفعال في التعدي: ((والمشهور من هذه الأفعال ثمانية ما ذكر، و(جعلت)، و(وجدت)، قال تعالى: ﴿ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا﴾ و﴿ وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا﴾[النبأ:من الآية٩] وما بعده، ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾

---

(١) ينظر: أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: ٢٨/٢، وإرشاد السالك إلى حل الفية ابن مالك: ٢٦٨/١.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٥٥٥/١، وارشاد السالك: ٢٦٧/١ – ٢٦٨، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣٥٤/١.

* أبو حيان يقصد بـ(ف) ابن خروف، كما ذكر في قائمة الرموز المستخدمة في المخطوط ودلالاتها: م٣٧

(٣) تذكره النحاة، أبو حيان الأندلسي: ٢٢٢ – ٢٢٣.

[الزخرف:من الآية١٩] و(جعل) هذه بمنزلة السبعة في الإعمال؛ لأنَّ الثاني فيها الأول والمعنى: صيركم ملوكًا))[١].

وما يؤيد صحة نقل أبي حيان عن ابن خروف قول ابن خروف في استعمال (جعل) في موضع آخر، فقد قال ابن خروف:(((وجَعَلَ) تستعمل على أربعة اوجه: "جَعَل بمعنى "عمل" قال تعالى: ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ ﴾ [الأنعام: من الآية١]، وبمعنى "ألقى"، قال عزَّ من قائل: ﴿ وَيَجۡعَلَ ٱلۡخَبِيثَ بَعۡضَهُۥ عَلَىٰ بَعۡضٖ ﴾ [الأنفال: من الآية٣٧]، أي: يُلقيه، و(بعضه) بدل من الخبيث، وتكون من أفعال المقاربة، تقول: (جَعَل زيدٌ يفعل كذا). وتكون بمعنى "صيَّر"، وهي التي ذكرنا أنَّها تتعدى إلى مفعولين ك(ظننت)...))[٢] .

فقد كان أبو حيان موافقًا لابن خروف في رأيه إذ قال: ((وهو التخريج المتقدم))[٣].

وعبَّر سيبويه عن معنى: (جعلت متاعك بعضه فوق بعض) إنْ شئتَ جعلتَ (فوق) في موضع الحال كأنّه قال: عملت متاعك، وتكون بمعنى (ألقيت) فيكون معناها: ألقيت متاعك بعضه فوق بعض، وتأتي بمعنى (ظننت) ويكون معناها: ظننت متاعك بعضه أحسن من بعض[٤].

قال أبو سعيد السيرافي: ((اعلم أنَّ "جعلت" تكون بمعنين بمعنى صنعت ، وعملت، ومعنى صيّرت[٥]، فإذا كانت بمعنى صنعت فهي تتعدى إلى مفعول به واحد، قال عزّ وجلَّ: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ ﴾))[٦]. واطلق عليها بعض النحويين في هذه الآية معنى (أوجد) أو (وجب)[٧].

وإنْ كانت بمعنى (صيّرت) تعدت إلى مفعولين، لا يجوز الاقتصار على أحدهما وهي بهذا الوجه تنقسم على ثلاثة أقسام كما تنقسم (صيّرت)، أحدها بمعنى سميت

---

(١) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف: ٣٦٢/١.

(٢) المصدر نفسه: ٣٦٥/١ – ٣٦٦.

(٣) تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي: ٢٢٣.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٥٧/١.

(٥) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١٩/٢.

(٦) شرح كتاب سيبويه: ١٩/٢ وينظر: الايضاح العضدي: ٣٢.

(٧) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ٢/ ٧٨، والتذييل والتكميل: ٢٥/٦، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣٥٦/١، همع الهوامع: ١/ ٥٣٩، وحاشية الصبّان، الصبّان:٣٢/٢.

كقولـه:﴿ وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخـرف: مـن الآيـة ١٩] أي: صـيروهم[١] فيتعـدى الفعـل معهـا إلـى مفعـولين[٢]، وكقولـه تعـالى: ﴿إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾[البقرة: من الآيـة١٢٤])). وسمّاها بعض النحـويين فـي هذا الموضـع بالاعتقاديـة أي: (جعل) بمعنى اعتقد. فمعنى (جعلوا الملائكة) هو اعتقدوهم[٣].

والوجـه الثـاني: أنْ تكـون علـى معنـى الظـن والتخييـل كقولك:(اجعـل الأميـر عاميًـا وكلمـه)، والوجـه الثالـث: يكـون فـي معنـى النقل فتقول:(جعلت الطين خزفًا)، أي: صيّرته خزفًا[٤]. وكذلك قوله تعالى:﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا﴾[النبأ: من الاية ١٠][٥].

و(جعل) التـي بمعنـى (صيّر) فإنّهـا ليسـت مـن القلبيـات ...، ومـا جـاء مـن الأفعـال بمعنـى (صـير) فإنّـه يعمـل عمـل الأفعـال القلبيـة أيضًـا فـي نصـب المبتـدأ والخبـر، نحو:﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَٰذًا﴾[الأنبياء: من الاية٥٨][٦].

ويقول أبو حيان:((وقال بعض الناس:(يصح أنْ تكون (خلق) بمعنى (جعل) فكسبها ذلك قوة في التعدي إلى مفعولين ويكون قوله (ضعيفًا) من قوله: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ مفعولًا ثانيًا، انتهى))[٧]، ولا اعلم أحدًا من النحويين ذهب إلى ذلك، بل الذي ذكر الناس أنَّ مـن اقسـام (جعـل) أنْ تكـون بمعنـى (خلـق) فتتعـدى إلـى مفعـول بـه واحـد كقولـه تعالى:﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ أمّا العكس فلم يذهب إلى ذلك أحد النحويين[٨].

---

(١) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١٩/٢، وينظر: الإيضاح العضدي: ٣٢.

(٢) ينظر: الإيضاح العضدي: ٣٢، وشرح مفصل، ابن يعيش: ١/ ٩، والعدة في اعراب العمدة، ابن فرحون: ٧٢/١.

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش: ٩/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك: ٧٨/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١/ ٥٥٧، وارشاد السالك إلى حل الفية ابـن مالـك: ١/ ٢٧١، والمسـاعدة علـى تسـهيل الفوائـد: ١/ ٣٥٦، وتمهيـد القواعـد بشـرح تسـهيل الفوائـد: ١٤٦٨/٣، وشرح الاشموني: ١/ ٣٥٨، وهمع الهوامع: ١/ ٥٣٩.

(٥) ينظر: العدة في شرح العمدة: ١/ ٧٢.

(٦) ارشاد السالك في حل الفية ابن مالك: ١/ ٢٧٣.

(٧) التذييل والتكميل: ٦/ ٥٣.

(٨) التذييل والتكميل: ٦/ ٥٣، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣/ ١٤٨٤.

ومن ثمَّ فإنَّ (جعل) المتعدية تأتي لمعانٍ عدة، تارة تكون متعدية إلى مفعول به واحد بحسب معناها، وتأتي متعدية إلى أكثر من مفعول فتكون بمعنى التصيير، أو بمعنى الظن. وقد ذكر أبو حيان أغلب معاني (جعل) في أكثر من مصدر من مؤلفاته النحوية، إلّا أنَّه استشهد بموقف ابن خروف في معاني (جعل) في كتاب (تذكرة النحاة)، وكان موافقًا إياه في الرأي.

٢- ["الفاء في جواب الأمر المقدَّر]

تأتي الفاء لمعانٍ عدة فتكون عاطفة، نحو:(مررتُ بزيدٍ فعمرو)، و(دخلتُ البصرةَ فبغداد)[١] وتأتي عاطفة سببية فيكون ما قبلها علّة وسببًا لما بعدها نحو:(أعطيته فشكر)، فالإعطاء سبب الشكر[٢]، وتأتي الفاء رابطة للجواب، فتكون الفاء للإتباع دون العطف، وذلك نحو قولك:(إنْ تُحسنْ إليَّ فاللهُ يجازيك)، فالفاء هنا للإتباع دون العطف، فجاء الشرط فعل مجزوم والجواب بعد الفاء جملة اسمية مكونه من مبتدأ وخبر، فقد جاءت الفاء توصُّلًا إلى المجازاة بالمبتدأ والخبر[٣].

وتأتي الفاء زائدة وقد منعها سيبويه، وأجاز الأخفش وغيره من المتقدمين زيادتها، فإنّه يُجيز (زيدٌ فقائمٌ) على معنى زيدٌ قائمٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣]، أي: كبِّرْ، ومن ذلك ما ذهب إليه المازني في قولهم:(خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ) فإنَّ الفاء في هذ القول هي زائدة[٤].

ومدار بحثنا في هذه المسألة هو الفاء الواقعة في جواب الأمر المقدر، فقد اختلف النحويون في الفاء الداخلة على الفعل المقدم معموله في الأمر والنهي، نحو:(زيدًا فاضرب)، و(عمرًا فلا تهن)، فذهب قوم منهم الفارسي إلى أنَّها زائدة، وذهب قوم إلى أنَّها عاطفة، وقالوا: الأصل في نحو:(زيدًا فاضرب): تنبه فاضرب زيدًا، فالفاء عاطفة على

---

(١) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ١٧٢/٨، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام :١٨٠/١ – ١٨٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ١٧٢/٨.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٢/٨ – ١٧٣.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٣/٨.

تنبه ثم حذف المعطوف عليه، فلزم تأخير الفاء؛ لئلا تقع صدرًا؛ فلذلك قدم المعمول عليها[١].

قال أبو حيان:((والفاء في قوله: ﴿فَٱرۡهَبُونِ﴾، دخلت في جواب أمرٍ مقدرٍ، والتقدير:(تنبهوا فارهبون). وقد ذكر سيبويه في كتابه ما نصَّه:(كُلَّ رجل يأتيك فاضرب)؛ لأنَّ (يأتيك) صفة ها هنا، كأنك قلت:(كل رجل صالح فاضرب)، انتهى. قال ابن خروف:((قوله: "كلَّ رجل يأتيك فأضرب" بمنزله (زيدًا فاضرب)، إلّا أنَّ هنا معنى الشرط لأجل النكرة الموصوفة بالفعل، فانتصب (كُلَّ)، وهو أحسن من:(زيدًا فاضرب)...))[٢].

وإذا ما أردنا أنْ نتأكد من صحة نقل أبي حيان لمسألة (الفاء الواقعة في جواب الأمر المقدر) نجدها فعلًا قد صرّح بها ابن خروف بأسلوب أوسع مما ذكره أبو حيان وأوضح قال:((الموضع الذي يكون فيه النّصب أحسن من الرفع لطلب الموضع للفعل: الأمر، النهي، والعرض، والتخصيص... نحو:(زيدًا أضربه) و(السَّارقَ فاقطعْ يده)، و(كل رجل يأتيكَ فأكرمهُ)[٣].

وما يؤيد صحة نقل أبي حيان عنه، فقد صرّح ابن خروف في موضع آخر قائلًا:((...(كُلّ رجل يأتيني فاضربهُ)، و(كلّ من يأتيني فأكرمه)، ولا خلاف بين الجماعة أنَّ النصب فيه هو المختار، وقد اجتمع فيه معنى الشرط والعموم والإبهام، ونصّ سيبويه –رحمه الله– على أنّ النّصب فيما ذُكر أحسن من الرفع وأقوى))[٤].

وقد تبين لنا أنَّ لابن خروف أثرًا واضحًا في فكر أبي حيان النحوي من ذكره لموقفهِ في مسألة (الفاء الواقعة في جواب الأمر المقدر) موافقةً، ومما يدل على هذا التأثر ما نصّه قائلًا:((ولا يظهر لي وجه الأحسنية التي أشار إليها ابن خروف، والذي يدلُّ على أنَّ هذا التركيب، أعني:(زيدًا فاضرب): تركيب عربيّ صحيح قوله تعالى:﴿بل الله فاعبد﴾[الزمر: ٦٦]))[٥].

---

(١) الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي: ٧٣ – ٧٤.

(٢) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي: ١/٢٨٤ – ٢٨٥.

(٣) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف: ١/٤٠٦ – ٤٠٧.

(٤) المصدر نفسه: ١/٤١٣.

(٥) البحر المحيط: ١/٢٨٥.

وقد ذكر سيبويه في باب الأمر والنهي قائلًا:((والأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل ويُبنى على الفعل...لأنَّهما لا يقعان إلّا بالفعل مظهرًا أو مضمرًا))[١]، والأمر والنهي لا يكونان إلا بالفعل وذلك قولك:(زيدًا أضربه)، و(عمرًا أمرر به)[٢]، وقد وضّح السيرافي دخول الفاء على فعل الأمر قائلًا:((فإنْ قلت:(زيدًا اضرب)، فتقديره: اضرب زيدًا، وإذا ادخلت الفاء؛ فلأنَّ حكم الأمر أنْ يكون الفعل فيه مقدمًا فلما قدمت الاسم أضمرت فعلًا، وجعلت الفاء جوابًا له، واعملت ما بعد الفاء في الاسم؛ لأنّك قدمت الاسم عوضًا من الفعل المحذوف الذي ينبغي أنْ يكون مصدرًا به في الأمر، وتقدير الكلام: تأهب فاضرب زيدًا، أو تعمد فأضرب زيدًا))[٣].

أما قول سيبويه الذي ذكره أبو حيان:((وتقول كل رجلٍ يأتيك فأضرب، نصب لأنَّ يأتيك صفة...))[٤]، فقد فسره السيرافي قائلًا:((نصب (كلا) بالفعل الذي بعد الفاء؛ لأنَّ الفاء في الأمر يعمل ما بعدها فيما قبلها، كقولك:(زيدًا فأضرب)، و(بزيدٍ فأمرر) .. و(يأتيك) صفة للرجل))[٥].

وقيل إنَّ الأصل في (زيدًا فاضرب): تنبه فاضرب زيدًا، ثم حُذف (تنبه) فصار:(فاضرب زيدًا) فلما وقعت الفاء صدرًا قدموا الاسم إصلاحًا للفظ، وانَّما دخلت الفاء هنا لتربط هاتين الجملتين[٦].

أما قوله ﴿وَإِيَّـٰىَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ [البقرة:من الآية٤١] فقد فسّر الأخفش (وإياي) قال:((...(واياي) وقد شغلت الفعل بالاسم المضمر الذي بعده الفعل؛ لأنَّ كل ما كان من الأمر والنهي في هذا النحو فهو منصوب نحو قولك:(زيدًا فأضرب أخاه)؛ لأنَّ الامر والنهي مما يضمران كثيرًا ويحسن فيهما الاضمار، والرفع جائز على أنْ لا يضمر))[٧]. وقيل إنَّه نُصب بالأمر كأنّه في المعنى (ارهبوني)، ويكون الثاني تفسير هذا الفعل

---

(١) الكتاب:١/١٣٧.

(٢) المصدر نفسه:١/١٣٧.

(٣) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١/٤٩٢.

(٤) البحر المحيط: ١/٢٨٥.

(٥) شرح كتاب سيبويه، السيرافي:١/٤٨٧.

(٦) البحر المحيط: ١/٢٨٥.

(٧) معاني القرآن، الأخفش:١/٨٣.

المضمر[1]. وقد فسّرها ابن عطية(ت:٥٤٢هـ) قائلًا:((قوله تعالى: ﴿وَإِيَّىَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ الاسم (أيا) و(الياء) ضمير ككاف المخاطب، وقيل:(إياي) بجملته هو الاسم، وهو منصوب بإضمار فعل مؤخر تقديره:(وإياي ارهبوا فارهبون)، وامتنع أنْ يتقدر مقدمًا؛ لأنَّ الفعل إذا تقدم لك يحسن أنْ يتصل به إلّا ضمير خفيف، فكان يجئ و(ارهبون)، والرَّهبة يتضمن الأمر بها معنى التهديد، وسقطت الياء بعد النون؛ لأنّها رأس آية))[2].

وقد ذكر السَّمين الحلبي(ت:٧٥٦هـ) أنّ الفاء في قوله تعالى: ﴿وَإِيَّىَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ فيها قولان للنحويين، أحدهما: جواب أمر مقدر، تقديره:(تنبهوا فارهبون)، وهو نظير قولهم:(زيدًا فاضرب) تقديره: (تنبه زيدًا فاضرب)، والقول الآخر في هذه الفاء: أنْ تكون زائدة[3].

ومن ثَمَّ فإنّ الفاء الواقعة في جواب الأمر المقدر قد اختلف النحويون في بيانها، منهم مَن يرى أنَّها زائدة، ومنهم مَن يرى أنَّها عاطفة رابطة، فقد كان لأبي حيان دورٌ بارزٌ في شرح المسألة وتفصيل القول فيها، وقد اتضح لنا موقف أبي حيان من ابن خروف في هذه المسألة، فقد وجدناه متأثرًا بنحو ابن خروف تأثرًا كبيرًا من خلال ذكر موقفه في هذه المسألة عرضًا وتحليلاً وموافقةً.

---

(١) ينظر: معاني القرآن واعرابه، الزجّاج: ١٢١/١

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية: ١٣٤/١.

(٣) ينظر: الدار المصون في علوم الكتاب المكنون، السَّمين الحلبي: ٣١٤/١، واللباب في علوم الكتاب، سراج الدين الحنبلي: ١٢/٢.

٣- [الحال الدالة على المفاعلة]

تقع الحال جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل[١]:

أحدها: أنْ تدل على تشبيه نحو: كرَّ زيدٌ أسدًا.

الثانية: أنْ تدل على مفاعلة نحو: بعثه يدًا بيد، أي: متقابضين، و(كلّمته فاه إلى فيّ) أي: متشافهين[٢].

الثالثة: أنْ تكون دالة على ترتيب كـ(أدخلوا رجلًا رجلًا)، أي: مترتبين[٣].

فقد تأتي الحال الجامدة مؤولة بالمشتق إذا دلت على (مفاعلة) قال أبو حيان:((قوله وجعل (فاهُ) حالًا من (كلمته فاهُ إلى فيّ) أولى من أنْ يكون أصله: جاعلًا فاه إلى فيَّ، أو من (فيه إلى فيَّ) قال المصنف في الشرح:" مذهب (س) أنّه نصب على الحال؛ لأنّه واقع موقع مشافهًا ومُوَدٍّ معناه))[٤].

وقد قال أبو حيان أيضًا: ((فلو قلت: فاه إلى فيّ كلمتُ عبدالله لم يجز باتفاق من الكوفيين وتابعهم بعض متأخري البصريين وأجازه جماعة من البصريين فلو قلت: فوه إلى فيّ كلمني عبد الله لم يجز ذلك عند أحد الكوفيين ولا نص عن البصريين أحفظه في ذلك والقياس الجواز ويقتصر في نحو: كلمته فاه إلى في على مورد السماع والمسموع هذا وماحكاه الفرّاء قبل. وحكى ابن خروف عنه انه حكى صارعته جبهته على جبهتي بالرفع والنصب وأجاز هشام القياس على ذلك فتقول ماشيته قدمي إلى قدمه وكافحته وجهه إلى وجهي ونحو ذلك))[٥].

وقد ذكر أيضًا هذا القول في مصدر ثانٍ من مؤلفاته ولكن بصيغة أخرى قال: ((وقوله ولا يُقاس عليه خلافًا لهشام يعني أنّه لا يقاس على (فاهُ إلى فيّ)، بل يقتصر على مورد السماع، وهو ما حكاه الفراء، وما حكاه ابن خروف عنه أنّه حكى: صارعته

---

(١) ينظر: أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: ٢/٢٥٢.

(٢) أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: ٢/٥٣٢، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٥/٢٢٤٨.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك: ٢٣٠، وأوضح المسالك إلى الفية ابن مالك:٢ / ٢٥٣.

(٤) التذييل والتكميل: ٩ / ٢٠.

(٥) منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك: ١٨٥.

جبهته على جبهتي، بالرفع والنصب. واجاز هشام القياس على ذلك فتقول:(ماشيته قدمه إلى قدمي)، وكافحتهُ وجهه إلى وجهي ونحو ذلك))[١].

ولم يكتفِ بذكر هذه المسألة فحسب فقد كان للمسألةِ أثرٌ في تفكيره أيضًا في مصدر ثالث من مؤلفاته وأيضًا بصيغة أخرى فقد قال: ((وحكى ابن خروف: صارعته جبهته إلى جبهتي بالرفع والنصب، وذكر ابن مالك عن الفراء: جاورته بيته إلى بيتي، ويقتصر في هذا على مورد السماع، وهو ماحكاه الفرّاء وابن خروف، وأجاز ابن هشام القياس على ذلك فتقول: ماشيته قدمي إلى قدمه وكافحته وجهه إلى وجهي))[٢].

وإذ ما أردتُ التوثق من صحة ما نقله ابو حيان عن ابن خروف في آثاره، فلم أجد ما صرَّح به أبو حيان في نقله عن ابن خروف فيما حكاه عن الفرّاء نصًا وإنما تحدّث عن المسألة في باب الحال قائلًا:((ثم قد تأتي معرفة في كثير من الكلام وليس ذلك بقياس عند الجميع، نحو: ارسلها العراك...، و(كلمته فاهُ إلى فيَّ) وقُرِئَ:(ليَخرُجنَّ الأعزُّ منها الأذل)[٣]، بفتح الياء وضم الزاي أي:(ليخرجن الأعزُّ منها ذليلًا) و(أرسلها معتركة) ...، و(كلمتهُ مشافهة)...))[٤]. فلم يصرِّح ابن خروف في قوله هذا فيما حكاه عن الفراء، والذي يؤيد ما نقله أبو حيان عن ابن خروف ما استشهد به بعض النحويين في ذكر القول الذي ذكره أبو حيان نفسه وفي المسالة نفسها، ومنهم ابن مالك[٥]، وناظر الجيش[٦]، والشاطبي[٧].

وكان لابن خروف أثر عند نحويين آخرين، فقد قال ناظر الجيش: ((وقال ابن خروف: (إلى فيّ) متعلق باستقرار في موضع الحال من (فاه)...))[٨]، وقال في موضع

---

(١) التذييل والتكميل: ٩ / ٢٤.

(٢) ارتشاف الضرب: ١٥٦١/٣.

(٣) سورة المنافقون: آية (٨).

(٤) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف : ٣٨٠/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٣٢٥/٢.

(٦) ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : ٢٢٥٥/٥.

(٧) ينظر: شرح الفية ابن مالك (المقاصد الشافية): ٤٣٤/٣.

(٨) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٢٤٩/٥

آخر فيما يخص ما نقله أبو حيان أيضًا:((وجوّز ابن خروف أيضًا أنْ يكون في موضع رفع، أي: هو إلى فيَّ، أو ذلك إلى فيّ))[١].

كان أبو حيان موافقًا لابن خروف في رأيه، ومما يدل على هذا التأثر ما نصه قائلًا:((لا يقاس على (فاه إلى فيّ) بل يقتصر على مورد السماع، وهو ما حكاه الفراء قبل، وما حكاه ابن خروف عنه أنَّه حكى: صارعته جبهته على جبهتي، بالرفع والنصب))[٢].

ويقول سيبويه:((وذلك قولك: كلّمتُه فاهُ إلى فيّ، كأنّه يقول كلمته وفُوهُ إلى فيّ،...أي كلمته في هذا الحال. وبعض العرب يقول: كلمته فاه إلى فيّ، كأنّه يقول: كلمته وفُوهُ إلى فيَّ، أي كلمته وهذه حالهُ، فالرفع على قوله كلمتُه وهذه الحالة، والنصب على قوله: كلمتُه في هذا الحال، فانتصب؛ لأنه حال وقع فيه الفعل))[٣]، وهذا الكلام هو ما اتبعه ابن خروف في قوله في المسألة نفسها، وكان أبو حيان موافقًا له في الرأي لتأثره بنحوه في تفكيره النحوي.

وقال أبو سعيد السيرافي:((اختلف الناس في ما نصب فاه، فأصحابنا يقولون: إنَّ الناصب: كلمته، وإنّه إضمار فيه وجعلوه نائبًا عن مشافهة التي معناها: مشافها، ... والكوفيون ينصبون: فاه بإضمار: جاعلا، كأنّه قال: جاعلا فاه إلى في، ولو كان على ما قالوا من إضمار: جاعلًا ما كان فيه شذوذ، ولجاز أنْ يقال: كلّمته وجهه إلى وجهي ... ولم يقل هذا أحد فدلّ على أنّه شاذ، كما قال أصحابنا فلذلك لم يقس عليه))[٤]، وقوله: (كلمته فاه إلى فيّ) شاذ لا يقاس عليه، وإنَّما جعل بمنزله المصدر الذي يكون حالًا وهو معرفة نحو: ارسلها العراك))[٥].

---

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٥/٢٢٥٠

(٢) منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك: ١٨٥، والتذييل والتكميل: ٩/٢٤.

(٣) الكتاب: ١/٣٩١.

(٤) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٢/ ٢٨٢ – ٢٨٣.

(٥) المصدر نفسه: ٢/٢٨٥.

وقد صرّح العكبري(ت:٦١٦هـ) بهذه المسألة قائلًا:((ومن ذلك كلمته فاه إلى فيّ تقديره مكافحًا أو مشافهًا ثم حذف هذا وجعل (فاه إلى في) نائبًا عنه ويجوز (فوه إلى فيّ) والجملة على هذا حال))[١].

أمَّا ابن هشام فقد ذكر قول أبي الحسن الأخفش في (كلمته فاه إلى في) ((أنَّ انتصاب فاه على اسقاط الخافض، أي من فيه، وردَّه المبرِّد فقال: إنَّما يتكلم الإنسان من في نفسه لا من في غيره، وقد يكون أبو الحسن إنما قال ذلك في: ((كلمني فاه إلى فيّ)) أو قاله وحمله على القلب لفهم المعنى، فلا يرد عليه سؤال أبي العباس فلنعدل عنه))[٢].

أما قول بعض العرب: كلمته فوه إلى في، فيرفعونه بالابتداء والخبر، والجملة في موضع الحال، وذلك بتقدير:(وفوه إلى فيّ)، إلّا أنّه تم الاستغناء عنها بإضمار العائد إليه عن الواو، ولولا الضمير المضاف اليه لم يكن بدٌّ من الواو[٣].

فقد تبين لنا أنَّ في نصب (فاه) في: (كلمته فاه إلى فيّ) ثلاثة مذاهب: نُصِبَ نصب الحال وهو مذهب سيبويه؛ لأنّه واقع موقع مشافهًا ومؤد معناه، والمذهب الثاني: وهو مذهب الكوفيين بأنّه منصوب بعامل مقدر على المفعولية، وأصله: كلّمته جاعلًا فاه إلى فيه، والمذهب الثالث: وهو مذهب الأخفش، وهو أنّه منصوب بإسقاط حرف الجر، وأنَّ أصله: كلمته من فيه إلى فيّ))[٤]، وتبين أن أوْلى المذاهب هو الأول؛ ((لأنّه قول يقتضي تنزيل جامد منزلة مشتق على وجه لا يلزم منه لبس ولا عدم نظير، وذلك موجود بإجماع في هذا الباب وغيره، فوجب الحكم بصحته))[٥].

أما ما ذكره ابن الحاجب(ت:٦٤٦هـ) في أماليه فهو مختلف عما ذكره بعض النحويين، فقد قال:((وكذلك قولهم: كلمته فاه إلى فيه، أصله: فوه إلى فيّ. إلّا أنّهم كما كثر استعمالهم له بمعنى: مشافها، وغلب ذلك فيه حتى صار يفهم منه مشافها مع قطع النظر عن مفردات الجملة باعتبار الإسناد أجروه مجرى المفرد في إعرابه بإعرابه لما قبل ذلك. وكذلك: فاها لفيه، لما عملوا استعماله في معنى الخيبة والدُّهي حتى يصير التركيب

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري: ٢٨٧/١.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١٩٥/٢، وينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٥٧٥/١.

(٣) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ١٥٠/٢.

(٤) ينظر: العدة في اعراب العمدة: ١٠٣/٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٢٥٤/٥.

(٥) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٢٥٤/٥.

فيه نسيًا منسيًا أجروه مجرى المفرد الذي صار بالأخرة كمعناه في إعرابه الاسم الأول بإعرابه))[١]. ووجه الرفع ذكره سيبويه وتبعه بعض النحويين ومنهم ابن خروف وأبو حيان.

مما سيق تبين أنَّ أبا حيان وابن خروف متوافقان في هذه المسألة، وما ذهبا إليه هو مذهب سيبويه.

٤- ["اسمية "على"]

(على) من حروف الجر، وسمّيت بحروف الجرِّ؛ لأنَّها تجرُّ ما بعدها من الاسماء، أي تخفضها، وتسمى أيضًا بحروف الاضافة؛ لإضافتها معاني الافعال التي قبلها إلى الاسماء التي بعدها، ويسمّيها الكوفيون (حروف الصفات)؛ لأنّها تقع صفات لما قبلها من النكرات[٢]. وذكر الزمخشري أنَّ هذه الحروف تأتي على ثلاثة أضرب هي:(ضرب لازم للحرفية، وهي:(من، وإلى، وحتى، وفي، والياء، واللام، ورَبَّ، وواو القسم، وتأوه)، وضرب كائن اسمًا وحرفًا، هي:(على، وعن، والكاف، ومن، ومنذ)، وضرب كائن حرفًا وفعلًا، وهي:(حاشا، وخلا، وعد)[٣].

والذي يعنينا هو ما كان اسمًا وحرفًا، فقد ذكر الفارسي في باب ما يستعمل مرة حرف جرّ، ومرة غير حرف جر:((من ذلك على، وعن، وكاف التشبيه، ومن، ومنذ...، فدخول من عليه قد دل على أنّها اسم))[٤].

فمدار بحثنا هو (على)، فقد ذكر ابن يعيش(ت:٦٤٣هـ) معاني (على) قائلًا: ((فأما (على) فكان أبو العباس المبرِّد يقول: إنّها مشتركةٌ بين الاسم والفعل والحرف لا أن الاسم هو الفعل والحرفُ، ولكن يتفق الاسم والفعل والحرف في اللفظ، فإذا كانت حرفًا دلت على معنى الاستعلاء فما دخلت عليه، كقولك: زيدٌ على الفرس))[٥]. وأما إذا كانت اسمًا

---

(١) أمالي ابن الحاجب: ٤٦٩/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ١٦/٨.

(٣) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣٧٩.

(٤) الإيضاح العضدي: ٢٥٩.

(٥) شرح المفصل، ابن يعيش: ٦٨/٨.

فتكون ظرف مكانٍ بمعنى الجهةِ، ويدخُل عليها حرفُ الجرِّ كما يدخل على غيرها من الجهات، نحو قول بعض العرب:(نهضت من عليه)، أي: من فوقه[١].

وقال أبو حيان: ((وتأتي (على) على وجهين، أما أنْ تكون اسمًا إذا دخل عليها (من)، هو مشهور قول البصريين. وذهب ابن الطراوة(ت:٥٢٨هـ)، وابن طاهر(ت:٥٨٠هـ)، وابن خروف وأبو علي الرّندي(ت:٦٨٤هـ) ... إلى أنّها لا تكون حرفًا وزعموا أنَّ ذلك مذهب س))[٢].

ولم يكتفِ أبو حيان بذكر هذا القول فحسب، فقد كان للمسألة أثرٌ في تفكيره أيضًا في موضع آخر في كتابه قال:((ومن حروف الجرِّ (على). وهذا الذي ذكره من أنَّ (على) حرف جر وهو المشهور عند النحاة... ومذهب من زعم أنّها لا تكون أبدًا إلا أسما[٣]... وكذا كان يقول أبو حسن بن خروف، كان يقول:(لا تكون إلّا اسمًا))[٤].

وإذا أردنا التحقق من صحة ما نقله أبو حيان عن أبي خروف في آثاره، نجده قد جانب الصّواب فيما نسبه إلى ابن خروف في (اسميه "على")، إذ قال ابن خروف:((ومنها ما يشترك لفظه بين الاسم والحرف، نحو:(عن)، و(على)، إذا خفضتا كانتا حرفين وإنْ [دخل عليهما خافضٌ] كانتا اسمين))[٥]. إلّا إنَّ محققة كتاب الجمل، لابن خروف ذكرت أنَّ بعض النحويين ذكروا رأيًا آخرَ لابن خروف، وهو أنّ (على) اسم ولا تكون حرفًا، واشارت إلى مجموعة من الكتب النحوية التي ذكر هذا القول فيها [٦].

وقد ذكر ابن خروف في شرحه لجمل الزجّاجي شاهدًا شعريًا للشاعر الاسلامي (مزاحم بن الحارث العُقيْلي)[٧] قال:

غَدَتْ منْ عليْهِ بعدَ ما تمَّ ظِمؤها تَحيلُّ وعن قيض بزيزاء مَجْهَلِ[٨]

---

(١) شرح المفصل، ابن يعيش: ٨ /٦٩.

(٢) التذييل والتكميل: ١١/١٥٥ – ١٥٦.

(٣) التذييل والتكميل:١١/٢٢٩.

(٤) المصدر نفسه: ١١/٢٣٠.

(٥) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف: ١/٤٨٠.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف : ١/٤٨٠.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١/٤٨٣.

(٨) ديوان مزاحم العقيلي، مزاحم العقيلي دار صادر، بيروت، ٢٠١٢م: ١١٣.

فقد قال ابن خروف:((ومعنى (من عليه): من فوقه ... وفي البيت شاهدان: كون (على) اسمًا لدخول حرف الجر عليها، وكون (عن) اسمًا لعطفها، على تقديرها:(ومن عن قيض))[١].

وقد ذكرت محققة كتاب شرح الجمل لابن خروف في (اسمية "على") قائلةً:((نسب المرادي إلى الزُّبيدي، وابن الطراوة*، وابن طاهر، وابن خروف، وابن معزوز**، والشلوبين*** – في احد قوليه– القول بأنَّ (على) اسم ولا تكون حرفًا. قال: وزعموا أنَّ ذلك مذهب سيبويه[٢]، وهذا القول ما جاء به أبو حيان عن ابن خروف وهو مطابق لما نقله عنه. ومن النحاة الذين ذكروا المسألة وبيّنوا موقف ابن خروف فيها هم ابن يعيش[٣]، وابن عقيل[٤]، وناظر الجيش[٥]، وهم لم يختلفوا عمّا جاء به أبو حيان. وكان أبو حيان موافقًا في الرأي لابن خروف، وذلك في قوله: ((وكلّ من أدركنا وهو القياس؛ لأنها تخرج عن شبه الحرف، إذ لا حرف في معناها، وقلة تصرفها لا توجب بها البناء))[٦].

وأكد سيبويه اسمية (على) في قوله:((أما (على) فاستعلاء الشيء، تقول: هذا على ظهر الجبل وهي على رأسه، ويكون أنْ يطوى أيضا مستعليًا كقولك: مَرَّ الماء عليه))[٧]،

---

(١) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف: ٤٨٥/١.

* ابن طراوة: أبو الحسن سليمان بن محمد بن عبد الله بن الطراوة المالقي النحوي، أخذ عن أبي الحجاج الأعلم، وأبي مروان بن السرّاج، كان عالم الأندلس في زمانه، له كتاب المقدمات على سيبويه) توفي سنة (٥٢٨هـ)، ينظر: قوات الوفيات: ٧٩/٢.

** ابن معزوز: أبو الحجاج يوسف بن معزوز القسي المرسي إمام النحو مصنف (شرح الإيضاح) للفارسي، وله رد على الزمخشري في المفصل، توفي سنة (٦٥٢هـ)، ينظر: الوافي بالوفيات: ١٥٩/٢٩

*** الشلوبين: ابو علي عمر بن محمد بن عبد الله المعروف بالشلوبيني الاندلسي الاشبيلي النحوي، كان إمامًا في النحو، شرح المقدمة الجزولية شرحين كبير وصغير، وله كتاب (التوطئة) في النحو، توفي سنة (٦٤٥هـ) بأشبيلة، ينظر: وفيات الأعيان: ٤٥١/٣-٤٥٢

(٢) ينظر: شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف: ٤٨٥/١ (الهامش).

(٣) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٦٩/٨.

(٤) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢٦٩/٢.

(٥) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٩١٠/٦.

(٦) التذييل والتكميل: ٢٣٠/١١.

(٧) الكتاب: ٢٣٠/٤.

وهو اسم ولا يكون إلاّ ظرفًا، ويدلك على أنَّه اسم قول بعض العرب:(نهض من عليه) قول الشاعر:

غَدَت من عليه بعدما تَمَّ خِمْسُها تصِلُّ وعن قيض ببيداء مجهل[١]

فدخول (من) عليه قد دلَّ على أنَّها اسم[٢].

وقد ذكر ناظر الجيش أنَّ (عن، وعلى) يصير كل منهما اسمًا إذا سبقتا بحرف الجر(من)، فإنْ قيل:(من عن) كانت بمعنى: (جانب)، وإذا قيل:(من على) كانت بمعنى (فوق)[٣]. وعن ابن عصفور(ت:٦٦٩هـ) قال:((إنها تكون اسمًا في (هون عليك) ونحوه، وإنْ كانت اسمًا فقيل: مبنية، كما بُنِيَت عن اسمٍ، وقيل: معربة؛ لأنَّه أصل في الاسماء[٤].

وبيّن ناظر الجيش أنَّ في كتب المغاربة الإشارة إلى مسألتين: الأولى:((إنَّ الفراء ومن وافقه من الكوفيين يزعمون أنَّ (عن، وعلى) إذا دخلت عليها (من) حرفان كما كانتا قبل دخولها، قال: وزعموا أنَّ (من) تدخل على حروف الجر كلها سوى (من، واللام والياء، وفي)[٥] .

وذكر عنهم دليل، وهو لأنَّها تسد مسدّ الاسم المخفوض ... ولو كانت (عن وعلى) اسمين إذا دخلت عليهما (من) لقيل: عندك مرغوب فيه، يعني به ناحيتك مرغوب فيهما، وهذا لا يلزم كما لا في الاسماء، إذ منها ما لا يتصرف، نحو: أيمن الله وسبحان الله. ولا شك أنَّ هذا الدليل ونحوه مما لا يشتغل به فالواجب اهمال ذكره))[٦].

الثانية: إنَّ جماعة من النحاة منهم ابن طاهر، وابن خروف، والأستاذ أبو علي في أحد قوليه – ذهبوا إلى أنَّ (على) لا تكون حرفًا، وزعموا أنَّ ذلك مذهب سيبويه؛ لقوله في باب عدة ما يكون عليه الكلم: وهو اسم ولا يكون إلّا ظرفًا[٧]. والفرق بينهما إذا كانت اسمًا، وإذا كانت حرفًا أنّها إذا كانت حرفًا دلَّت على معنى في غيرها، وتُوصلُ الثاني بالأول على جهة أنَّ معنى الثاني اتصل بالأول بمُوصل بينهما من غير أنْ يكون له

---

(١)الكتاب: ٤/٢٣٠: ٤/٢٣١.

(٢) الإيضاح العضدي: ٢٥٩.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : ٦/ ٢٩٠٧.

(٤) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٢٦٩.

(٥) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٦/٢٩٠٩.

(٦) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٦/٢٩٠٩

(٧) المصدر نفسه: ٦/ ٢٩١٠.

معنى في نفسه، وهذا شرط حرف بالإضافة، وأما إذا كانت اسمًا فإنها تدلُّ على معنى في نفسها، وهو معنى لظرفية كما يدلُّ (فوق) على ذلك))[1].

ومن ثَمَّ فإنَّ مسألة (اسمية "على") هي من المسائل التي اختلف النحويون فيها، فمذهب الفراء ومَن قال بقوله من الكوفيين أنَّ (على) إذا دخل عليها (من) حرف، ومذهب جماعة من البصريين ومن تبعهم ومنهم ابن طراوة وابن طاهر، وابن خروف أنّها اسم دائمًا، والمشهور من مذهب البصريين أنّها حرف إلّا إذا جُرت بـ(من) فإنها اسم، وهو ظاهر كلام سيبويه وابن السراج والفارسي، وخالف ابن عصفور، وجعله ضرورة[2].

(١) شرح المفصل، ابن يعيش: ٧١/٨.

(٢) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٦٩/٨.

الفصل الثاني

نحو ابن خروف في فكر أبي حيان اعتراضاً

المبحث الأول : اعتراضه في المرفوعات

١- بناء كان لما لم يُسمَّ فاعله

٢- إلغاء الظن وإعماله مع المصدر

٣- اسم الفاعل في الماضي لا يرفع الظاهر

المبحث الثاني: اعتراضه في المنصوبات

١- العامل في الحال المؤكدة

٢- عامل نصب التميز المنقول عن فاعل

٣- اسم (لا) العاملة عمل (إن) إذا كان جمعَ مؤنثٍ سالمًا

المبحث الثالث: اعتراضه في مسائل متفرقة

١- الخلاف في حقيقة الإعراب لفظيًا أم معنويًا

٢- الأمر النائب مناب الشرط

٣- الخلاف في الاسم المعطوف بعد واو المعية في باب المفعول معه

٤- القول في فعلية (أفعل) التعجب في صيغة (أفعل به) والخلاف في حقيقته

الفصل الثاني
نحو ابن خروف في فكر أبي حيان اعتراضاً

المبحث الأول
اعتراضه في المرفوعات

١- [بناء " كان " لما لمْ يُسمَّ فاعله]

ما لم يُسمَّ فاعله، ويسمّى بالفعل المبني للمفعول أو الفعل المبني للمجهول، حدَّه: ((هو ما استغنى عن فاعله فأُقيم المفعول مقامه، وأُسند إليه))[١]. والسبب الذي لأجله يُحذف الفاعل ويُقام المفعول مقامه هو: إمّا للعلم به نحو قولك: (أُنزل المطر)، أو للجهل به نحو: (ضُرِبَ زيدٌ)، وإمّا للتعظيم أو التحقير، أو للخوف منه أو عليه، وإما للإبهام أو لإقامة الأوزان والقوافي في الشعر، وغيرها من الأسباب[٢].

ويُصاغ الفعل لما لم يُسمَّ فاعله بضم أوّله مطلقًا في الماضي والمضارع، وإنْ كان الماضي مفتتحًا بتاء مزيدة ضُمَّ أوله وثانيه، وإنْ كان مفتتحًا بهمزة وصل ضُمَّ أوّله وثالثه، ويُكسَر ما قبل الآخر في الماضي ويُفتح في المضارع نحو قولك:(ضُرِبَ، ويُضرَب، وتُكُرِّم، ويُتَكرَّم، واستُخرِج، ويُستَخرَج)[٣].

وتُقسم الأفعال في بنائها لما لم يُسمَّ فاعله ثلاثة أقسام: قسم اتفق النحويون على أنَّه لا يجوز بناؤه للمفعول، وهو كل فعل لا يتصرّف نحو:(نِعمَ، بِئسَ، حبّذا...)، وقسم فيه خلاف وهو (كان وأخواتها)، وقسم اتفق النحويون على جواز بنائه لما لم يُسمَّ فاعله، وهو ما بقى من الأفعال المتصرّفة[٤].

---

(١) المفصّل في صنعة الإعراب:٣٤٣.

(٢) يُنظر: شرح جمل الزجّاجي، ابن عصفور:١/٥٣٤، واللمحة في شرح الملحة:١/٣١٥.

(٣) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٤/١٦٤١، والمقاصد الشافية، الشاطبي:٣/١٤.

(٤) يُنظر: شرح جمل الزجّاجي، ابن عصفور:١/٥٣٥.

ومدار بحثنا هو (بناء كان لما لم يُسمَّ فاعله). قال أبو حيّان: ((اختلف النحاة في بناء كان الناقصة لما لم يُسمَّ فاعله: فأجاز ذلك س، والسيرافي، والكوفيون: الكسائي، والفراء، وهشام. ومنع ذلك الفارسي مطلقًا... وأما السيرافي فذهب إلى أنه إذا بنيت للمفعول حذف اسمها، وانحذف بحذفه خبرها، إذ محال وجود مسند بغير مسند إليه، وأقيم ضمير مصدرها مقام المحذوف... واختار ابن خروف مذهب السيرافي، وقال: يحذفان، ويقام مصدرها مقام الفاعل. واستدل على أنَّها ذات مصدر بقولهم: كن قائمًا، ومحال أنْ يؤمر بالزمان، وإنَّما يؤمر بالحدث، وبقولهم: عجبت من كونك قائمًا))[١].

ولم يكتفِ أبو حيّان بذكر موقف ابن خروف في هذه المسألة فحسب فقد كان للمسألةِ أثرٌ في تفكيرِهِ أيضًا في مصدرٍ ثانٍ من مؤلفاته، قال: ((فأما سيبويه فقال في كتابه: ((فهو كائن ومكون، ولم يبين ما الذي يقوم مقام المحذوف، وتأول الفارسي، والأعلم قول سيبويه: مكون إنه من كان التامة. وقال ابن طاهر، وابن خروف، مكون من كان الناقصة لا يتكلم به، وإنما قصد سيبويه أنَّها فعل متصرف ويستعمل منه ما لا يستعمل من الأفعال إلا إن منع مانع... وأما السيرافي فقال: يحذف اسم كان، ويحذف الخبر لحذفه، ويقام ضمير مصدرها مقام المحذوف، واختاره ابن خروف))[٢].

وإذا أردنا أنْ نتأكد من صحة ما نقله أبو حيّان عن ابن خروف في آثاره نجده قد جانب الصّواب فيما نسبه إلى ابن خروف في (بناء كان لما لم يُسمَّ فاعله)، إذ قال: ((ولم ترد " كان "وأخواتها إلى ما لمْ يُسمَّ فاعله؛ للزوم حذف الاسم وإبقاء الخبر لغير دليل، ولا يجوز حذف أحدهما من غير دليل))[٣].

أما قول أبي حيان: ((واختار ابن خروف مذهب السيرافي، وقال: يحذفان، ويقام مصدرها مقام الفاعل))[٤] فعند التحقق من نسبة القول إلى ابن خروف وجدتُ أنَّ هذا القول

---

(١) التذييل والتكميل:٦/٢٥٥-٢٥٦.

(٢) ارتشاف الضرب:٣/١٣٢٦.

(٣) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف:١/٤٥٠.

(٤) التذييل والتكميل:٦/٢٥٦.

الذي جاء به أبو حيان هو للسيرافي فقط ولم يختره ابن خروف، فإنَّ ابن خروف يقول: ((ولا يجوز ردُّ "كان" وأخواتها إلى ما لم يُسمَّ فاعله، لحذف المبتدأ من غير دليل عليه))[١].

وقال أيضًا: ((وقوله فهو كائن ومكُون، استدلَّ به على تصرّفها، وإنَّها فعلٌ، وهو قول سيبويه –رحمه الله– ولا يقال: "مكون" كما لا يقول: "كائن" دون خبر، وإنّما قصد إلى أنَّه يستعملُ منها اسم فاعلٍ، ولم يقصد عملًا ولا غيره، ... ولم يمنع منه ضعف "كان" عن التصرّف، والمانع منه أنَّها لا تُردُّ إلى ما لم يُسمَّ فاعله إلّا بحذف الاسم من غير دليلٍ، فكما لا يُحذف المبتدأ إلّا بدليل لا يُحذف اسمها إلّا بدليل، ولا دليل في بنية المفعول على الفاعل))[٢] .

ففي هذا القول لابن خروف نجد أنَّه لم يختر مذهب السيرافي كما نسبه أبو حيان. فإنَّ قول سيبويه: ((فهو كائن ومكُونٌ، كما تقول ضاربٌ ومضروبٌ))[٣]، فقد فسّره السيرافي بقوله: ((وأما قوله:((كائنٌ ومكُونٌ)) فالكائن اسم فاعل من كان؛ لأنّك إذا قلت: "كان زيدُ قائمًا" جاز أنْ تقول: زيدٌ كائنٌ قائمًا"، وأما "مكونٌ" فهو لما لم يُسمَّ فاعله، غير أنَّ "كان" لا يجوز نقلها إلى ما لم يُسمَّ فاعله بأنْ يُقام الخبر مقام الاسم... ولكن الوجه الذي يصحُّ منه "مكونٌ" أنْ تحذف الاسم والخبر وتصوغ كان لمصدرها، وذلك المصدر ينوب مناب الاسم والخبر، ويكون الاسم والخبر تغييرًا له فتقول: "كين الكون زيدٌ منطلقٌ" فالكون اسم ما لم يُسمَّ فاعله لـ(كين)، و"زيدٌ منطلقٌ" جملة هي تفسير الكون))[٤].

وهذا النصّ الذي قاله السيرافي في تفسير قول سيبويه هو غير الذي فسّره ابن خروف، فلم يذكر ابن خروف حذف الاسم والخبر وصياغة كان لمصدرها، ولم يجعل مصدرًا نائبًا عن اسم كان وخبرها، فابن خروف يقول: ((فكما لا يحذف المبتدأ إلّا بدليل لا يحذف اسمها إلّا بدليل، ولا دليل في بنية المفعول على الفاعل))[٥]. ولم يذكر نيابة المصدر مناب الاسم

---

(١) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف:١/٥٢٤.

(٢) المصدر نفسه:١/٤٥٣.

(٣) الكتاب:١/٤٦.

(٤) شرح كتاب سيبويه، السيرافي:١/٣٠١، ويُنظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنمتري:٢٦٨.

(٥) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف:١/٤٥٣.

والخبر كما زعم السيرافي؛ ولهذا نجد أنَّ أبا حيان قد جانب الصواب فيما نسبه إلى ابن خروف باختياره مذهب السيرافي.

والنصّ الذي جاء به أبو حيان هو للأُبذي(ت:٦٨٠هـ) وليس لابن خروف كما زعم، كما ذكر محقق الكتاب في دراسته، قال الأُبذي: ((وبناءً عليه فالأُبذي يجيز بناء (كان) الناقصة للمفعول، وحذف اسمها وخبرها؛ لتلازمهما، وإقامة مصدر (كان) مقام الفاعل، موافقًا في ذلك السيرافي))[١].

وقد ذكر أبو حيان أنَّ سيبويه والسيرافي، والكوفيين: الكسائي، والفرّاء(ت:٢٠٧هـ) وهشام قد أجازوا بناء (كان لما لم يُسمَّ فاعله) والذي منع ذلك هو الفارسي[٢]. وقد ذكر أبو حيان أنَّ ابن خروف قد اختار مذهب السيرافي، وقد ردَّ أبو حيان مذهب السيرافي قائلًا:((لا تقول: كان زيدًا كونًا، فتعديها إلى مصدرها، فإذا لم يجز لها أن تنصبه فكيف ترفعه))[٣].

والصواب أنَّ ابن خروف لم يكن موافقًا للسيرافي في بناء كان لما لم يُسمَّ فاعله، كما زعم أبو حيان إذ إنَّ مذهب ابن خروف هو منع بناء كان لما لم يُسمَّ فاعله، وهو الذي ذهب إليه أبو حيان في مؤلفاته فكانا غير متوافقين في الرأي، حسب ما جاء في كتاب شرح الجمل لابن خروف[٤].

وقد أوقع نصّ أبي حيان طائفة من المؤلفين في وهمٍ ومنهم السيوطي فموقفه في بناء كان للمفعول يُبيّنه قوله: ((إِذا جَوَّزنَا بِنَاء كَانَ للْمَفْعُول فقد اخْتلف فِيمَا يُقَام مقَام الْمَرْفُوع فَقيل ضمير مصدرها ويحذف الِاسْم وَالخبر وَعَلِيهِ السيرافي وَابْن خروف))[٥].

---

(١) شرح الجزولية، الأبذي: السفر الثاني: ٤٦

(٢) يُنظر: التذييل والتكميل: ٦/٢٥٥.

(٣) المصدر نفسه:٦/٢٥٦-٢٥٧.

(٤) يُنظر: شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف:١/٤٥٠، ١٧٢.

(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:١/٥٨٩.

تلقف طائفة من الدارسين والباحثين[١] قولَ أبي حيان فيما نقله عن ابن خروف من دون الرجوع إلى آثار ابن خروف، فقد قالت: (الدكتورة سلوى عرب) محقّقة كتاب شرح الجمل لابن خروف:((من الآراء التي وافق فيها بعض العلماء السابقين هي "لا ترد كان وأخواتها إلى ما لم يُسمَّ فاعله " فقالت: اختلف النحويون في بناء كان وأخواتها للمفعول، فمن النحويين مَنْ أجازه ومنهم مَنْ منعه. وقد وافق ابن خروف ابن السرّاج والفارسي، والسهيلي وابن طاهر على المنع))[٢]. وفي موضعٍ آخر من الكتاب قالت: ((بناء كان للمفعول فيه خلاف، فمن النحويين مَنْ أجازه وهم: الكسائي، والفرّاء والسيرافي وهشام، ومنهم مَنْ منعه وهم: الفارسي والسهيلي وابن طاهر، وابن خروف... وهو اختيار أبي حيان))[٣] .

وقد عبّر الأعلم عن تفسير السيرافي لقول سيبويه:(هو كائنٌ ومكون)، قال: ((هذا تقدير السيرافي وغيره، وهو مدخول؛ لأنَّ الجملة التي هي تفسير الأمر المضمر في خبر كان عنه في الحقيقة على حد قولك: كان الأمر هذا، وكان الكون هذا، فإذا كان تقدير الجملة تقدير الخبر المنصوب المفرد بطل أن يقوم لكان مقام الفاعل كما يبطل أنْ يقوم الخبر المفرد مقامه. والذي يصح عليه (مكون): أنْ يكون منقولًا من كان التامة التي يكتفي بفاعلها في قولك: كان الأمرُ، أي حدث ووقع، ثمَّ تحذف الأمر ويُقام المصدر الذي في قولك: كان الأمرُ كونًا، مقامه فيقول: كين فهو مكون، أي: كين الكون فهو مكون فتضمر الكون في كين لدلالته عليه))[٤] .

---

(١) يُنظر: ابن خروف وآراؤه النحوية، حسين علي حسين عبد الفتلي، إشراف: أ. م .د: أسعد محمد علي النجّار، جامعة بابل، كلية التربية، قسم اللغة العربية، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م:٧٢ (رسالة ماجستير) مسألة: ما ينوب عن مرفوع كان المبنية للمجهول، ومسائل النحو الخلافية في ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، نزار عبد اللطيف صبر، إشراف: أ. م. د. محسن حسين علي الخفاجي، جامعة بابل، كلية التربية، قسم اللغة العربية، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م:٢٢٠ (رسالة ماجستير) (المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله)، الخلاف في جواز بناء " كان " للمفعول.

(٢) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف:١/١٧٢.

(٣) المصدر نفسه:١/٤٥٠ ، هامش رقم (٩).

(٤) النكت في تفسير كتاب سيبويه:٢٦٩.

وأيضًا علّق البطليوسي* (ت:٥٢١هـ) على شرح السيرافي لقول سيبويه "هو كائن ومكون" قائلًا: ((هذا الذي قاله كلّه صحيح إلّا قول (مكون) فإنَّ سيبويه ذكره في كتابه، وتعقّبه الناس عليه وقالوا: لا يجوز أنْ يُبنى (مكون) من (كان)؛ لأنَّ (مفعولًا) لا يُبنى إلّا من كل فعل يصح أنْ يصاغ لما لم يُسمَّ فاعله، بأنْ يُقام خبرها مقام اسمها، لأنَّك إذا قلت: كان زيدٌ أخوك، لا يستغني أحدهما عن الآخر لأنّهما بمنزلة المبتدأ والخبر فلا يجوز أنْ تحذف زيدًا فيبقى الخبر منفردًا))(١).

ثمَّ ذكر البطليوسي المحاكاة التي دارت بين ابن جني وأبي علي الفارسي قال: ((قال ابن جني: سألتُ أبا علي عن قول سيبويه: (فهو كائنٌ ومكون) فلم يجيبني بشيء، وقال: يمرون عليها وهم معرضون، قال: فقلتُ له: أتقول: إنَّ سيبويه يجيز أنْ يبنى (كان) للمفعول؟ فقال: لا، فقلتُ: فما نعمل بهذا الذي ورد؟ فقال: لا أدري. قلت: أنقول أنَّه خطأ وقع في النسخة؟ فقال: لا، ثمَّ قال: ليس داء يعالجه الطبيب))(٢). ثمَّ ذكر ابن جني أنَّ أبا علي كان يقول: ((إنّما أراد سيبويه تصرّف الفعل وأنَّه ليس جامد كالحرف، وقال: هذا قدر بما أراده، ولم يثبت بهذا جواز بناء "كان" للمفعول ولا فساده))(٣).

وقيل إنَّ "كان" هي التامّة، والتي تعتبر أصلًا لـ(كان) الناقصة؛ لأنَّ أصل "كان" تكون عبارة عن المُحصّل ثمَّ تُعلّق على ضربين: أحدهما: تعليق الفعل الصحيح بفاعله، والآخر: على التشبيه، فجاز له أنْ يحتج لهذه الناقصة بتلك التامة لذلك فاعلمه، فتضمر الكون في "كان" بدلالتها عليه إذا كان مصدرًا. وهذا ما كان يقصده السيرافي في تفسير قول سيبويه (كائن، ومكون) بحسب تفسير الأعلم في شرحه للمسألة(٤).

*** البطليوسي: أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي النحوي ولد سنة (٤٤٤هـ) كان عامًا بالآداب واللغات، له كتب عديدة منها (المثلث) في مجلدين، وله كتاب (الحلل في شرح أبيات الجمل)، و(الخلل في اغالي الجمل) توفي سنة (٥٢١هـ) ، ينظر: وفيات الأعيان: /٩٦.**

(١) الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي:١٧٨.

(٢) الحلل في اصلاح الخلل:١٧٨-١٧٩، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤/١٦٤٠.

(٣) الحلل في اصلاح الخلل:١٧٩.

(٤) يُنظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه:٢٦٩.

ومن المانعين لبناء (كان) للمجهول العكبري إذ قال:((لَا يجوز أَن تبنى (كَانَ) لما لم يُسمَّ فَاعله ... وَقَالَ الفرَّاء يجوز وَهُوَ فاسدٌ لما تقدَّم))[١] .

وقد بيّن ابن الحاجب علّة امتناع بناء (كان) الناقصة وأخواتها لما لم يُسمَّ فاعله، قال مملياً: ((إنما امتنع بناء "كان" الناقصة وأخواتها لما لم يسم فاعله، لأنها لو بنيت لم يخل إما أن يحذف معمولها جميعًا أو يثبتا جميعا، أو أحدهما دون الآخر، والجميع باطل، فكان باطلًا. أما إذا حذفا جميعًا فإنّه فاسد من جهة إخراج "كان" عن معناها الموضوعة له؛ لأنّها موضوعة لإثبات شيء على صفة، فإذا لم يذكرا جميعًا فقد استعملتها في غير ما وُضعت له، وهو فاسد، وأما إذا أثبتا جميعً فلا يستقيم؛ لأنّه إخراج لبناء ما لم يُسمَّ فاعله عن حقيقته، إذ حقيقته أنْ يحذف إليه الفعل، وهذا لم يحذف. وأما إنْ حذف أحدهما، فإنْ كان الأول فهو فاسد لوجهين: أحدهما: أنّه إخراج لـ" كان" عن معناها، وهو غير مستقيم. والثاني: إقامة ما هو في المعنى خبر مقام ما لم يُسمَّ فاعله))[٢].

ومن ثمَّ فإنَّ مسألة (بناء كان لما لم يُسمَّ فاعله) هي من المسائل الخلافية بين النحويين، فإنَّ الكوفيين يجيزون بناء (كان) للمفعول قياسًا، وإنْ لم يرد به سماع فيحذفون الاسم لشبهه بالفاعل ويقيمون الخبر مقامه لشبهه بالمفعول[٣].

وقد اختلف بعض الكوفيين في وجه الجواز فحكى السيرافي عن الفرّاء الجواز بإطلاق على إقامة الخبر مقام الاسم، وحكاه السرّاج عن قوم، وزعم الفرّاء مع ذلك أنّه ليس من كلام العرب، وإنّما قاسه وذهب السيرافي إلى جواز ذلك ولكن بحذف الاسم والخبر وتصاغ (كان) لمصدرها[٤] وقد ردّه البطليوسي.

وذهب الكسائي مع الفرّاء إلى جواز: كين يُقام وجعل الكسائي المسند إليه ضمير الشأن –الذي يُسمّيه الكوفيون ضمير المجهول– كأنّه على معنى: كين الأمرُ يُقام[٥]، وذهب

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب:١/١٧١.

(٢) أمالي ابن الحاجب:٢/٧٢٢-٧٢٣ (إملاء:٣٧).

(٣) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٤/١٦٣٩، والمقاصد الشافية:٣/٧-٨.

(٤) يُنظر: المقاصد الشافية:٣/٨.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه:٣/٨.

ابن عصفور إلى جواز ذلك بشرط أنْ يتعلّق بكان ظرف أو جار ومجرور، فيحذف الاسم والخبر وتبقى شبه الجملة نائبة[١] .

أما (كان) عند البصريين فلا يجوز انْ تبنى لما لم يُسمَّ فاعله؛ لأنَّ الذي يُقام مقام الفاعل هو الخبر، والخبر يكون جملة والجمل لا تكون فاعلة، وتكون مفردًا مشتقًا فيه ضمير، فيبقى ذلك الضمير بلا عائد[٢]. وهذا هو الذي ذهب إليه أبو حيان، وأبو علي الفارسي وغيرهم.

ومما تقدّم نخلصُ إلى أنَّ أبا حيان اعترض على موقف ابن خروف في مسألة (بناء كان لما لم يُسمَّ فاعله) في مؤلفاته النحوية، وخالفه الرأي إذ قال:((والذي تختاره من هذه المذاهب هو مذهب الفارسي، وهو أنه لا يجوز أن تبني كان وأخواتها للمفعول، ولم يسمع شيء من ذلك عن العرب، والقياس يأباه، فوجب أطراحه))[٣].

والصواب أنَّ ابن خروف لم يكن موافقًا للسيرافي في "بناء كان للمفعول" كما زعم أبو حيان، فلم يكن دقيقاً في نقله لرأي ابن خروف، فهو يوافقه في المنع، فكلاهما يمنعان ورود "كان" لما لم يُسمَّ فاعله إلّا أنَّ أبا حيان قد جانب الصوّاب في نقله الحقيقة عن ابن خروف.

---

(١) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:١٦٣٩/٤، والمقاصد الشافية:٨/٣.

(٢) يُنظر: ائتلاف النصرة:١٣٧، م(٣٠).

(٣) التذييل والتكميل:٢٥٩/٦.

٢- [إلغاء الظن وإعماله مع المصدر]

لأفعال القلوب ثلاث حالات هي: الإعمال، والإلغاء، والتعليق،، فأما الإعمال: فهو نصبها لمفعولين وهو واجب إذا تقدّمت عليها ولم يأتِ بعدها معلّق، نحو: (ظننتُ زيدًا عالمًا)، وجائز إذا توسّطت بينهما نحو: (زيدًا ظننتُ عالمًا)، أو تأخرت عنهما، نحو:(زيدًا عالمًا ظننتُ)[١].

وأما الإلغاء: فهو إبطال العمل لغير مانع لفظًا أو محلًا[٢]، وقيل هو: ((ترك إعمال الفعل لضعفه بتأخر أو توسط))[٣]، فإنْ توسطت بين المفعولين كنت بالخيار في إعمالها والغائها، وإنْ تأخرت عن المفعولين فالإلغاء أحسن تقول: (زيد قائمٌ ظننت)، ويجوز إعمالها واستضعفه سيبويه، والغاؤها متأخرة أحسن من إلغائها متوسطة[٤]. وأما التعليق: فهو إبطال العمل لفظًا لا محلًا على سبيل الوجوب، فهو بخلاف الإلغاء[٥]، فالإلغاء ترك العمل جوازًا والتعليق ترك العمل وجوبًا، فكل تعليق إلغاء وليس كل إلغاء تعليق[٦].

ومدار بحثنا هو المصدر وحكمه في الإلغاء، فالمصدر حكمه حكم الفعل، فيجوز إلغاؤه حيث جاز إلغاءُ الفعل ومعنى إلغائه إبطال عمله، لا إبطال إعرابه[٧]. و((توكيد الملغى بمصدرٍ منصوب قبيحٌ مثاله: زيدٌ ظننتُ ظنّا منطلقٌ))[٨]

قال أبو حيان:((والسبب عند (س) وحذاق النحويين في قبح إلغائه إذا عمل في صريح المصدر أنَّ العرب قد تقيم المصدر إذا توسط مقام الظن، وتلغيه مع ذلك، وتجعله بدلاً منه. فتقول: زيد ظنا منطلق، فيكون المصدر إذ ذاك منصوبًا بـ "ظننت" ... فلما كانوا يجعلون

---

(١) يُنظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام:٤٧١-٤٧٢.

(٢) يُنظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك:٥٦٠/٢، وشرح التسهيل، ابن مالك:٨٨/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد:٣٦٤/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:١٤٨٥/٣.

(٣) شرح ألفية ابن مالك المسمّى بتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة:٢٤٤/١.

(٤) يُنظر: البديع في علم العربية:٤٥١/١-٤٥٢.

(٥) يُنظر: شرح التسهيل، ابن مالك:٨٨/٢.

(٦) يُنظر: شرح المفصّل، ابن يعيش:١٥٩/٧-١٦٠

(٧) يُنظر: المصدر نفسه:١٥٨/٧.

(٨) التذييل والتكميل:٧١/٦، ويُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد:٣٦٦/١.

المصدر إذا توسط ورفعوا الاسمين عوضًا من ظننت كرهوا أن يجمعوا بينهما؛ لأنَّ الجمع بين العوض والمعوض منه قبيح... وزعم ابن خروف أنَّه إنَّما قبح ذلك من جهة أنك تكون قد ألغيت الظن وأعملته، والإلغاء والإعمال متدافعان))[١].

ولم يكتفِ أبو حيان بذكر موقف ابن خروف في هذه المسالة فحسب وإنّما ذكر له موقفًا آخرَ في المسألة نفسها إذ قال:((مثال الضمير: زيد ظننته منطلق. ولما قبح الجمع بين الفعل وصريح مصدره قبح أيضا بين الفعل وضمير المصدر إجراءً لضمير المصدر مجرى المصدر من حيث كان إياه في المعنى؛ إلّا أنَّ قبح الإلغاء مع المصدر أشد من قبحه مع ضمير المصدر؛ لأنَّ المجعول عوضًا من الفعل إنما هو المصدر لا ضميره. وقال ابن خروف: زيد ظننته منطلق أحسن من قولك زيد ظننت ظنا منطلق من جهة ان الضمير مبني، لا يظهر لظننت فيه عمل))[٢].

وقد حاولتِ الباحثة التوثق من مسألة (إلغاء الظن وإعماله) في مؤلفات ابن خروف فلم تجدها بحسب اطّلاعها، والذي ذكره أبو حيان عن ابن خروف لم تستطع الوقوف عليه في آثاره، فلعله أخذه سماعًا من شيوخه عند تلمذته عليهم.

فإنَّ لابن خروف أثرًا واضحًا في فكر أبي حيان النحوي من ذكره لموقفين له في المسألة نفسها. ويبدو أنَّ أبا حيان كان معترضًا على موقف ابن خروف في مسألة (إلغاء الظن وإعماله)؛ وذلك من ردّه على ابن خروف فيما يخصّ قوله: ((إنّما قبح ذلك من جهة أنّك قد تكون ألغيت الظن وأعملته...)) هو: ((وهذا الذي ذهب إليه باطل بدليل أنَّك تقول: زيدٌ ظننتُ اليوم قائمٌ، فتُعمل ظننتُ في الظرف، وتلغيه عن المفعولين، ولا يستقبح ذلك، فلو كانت العلة ما ذكر لم يستقبح هذا))[٣].

وأيضًا اعترض أبو حيان على موقف ابن خروف الثاني في هذه المسألة في قوله: ((زيدٌ ظننته منطلق أحسن من قولك: زيدٌ ظننتُ ظنا منطلق...)) قائلًا: ((وهذا الذي ذكره

---

(١) التذييل والتكميل:٦/٧٢.

(٢) المصدر نفسه:٦/٧٢-٧٣.

(٣) المصدر نفسه:٦/٧٢.

ابن خروف هو على ما قدَّم من السبب في الأعمال في صريح المصدر وإلغاء ظن. وضمير المصدر يكون بلفظ المذكر المفرد كما مثلناه))[١] .

وقد صرّح سيبويه قائلًا: ((وقد يجوز أن تقول: عبدُ الله أظنُّه منطلقٌ، تجعلُ هذه الهاء على ذاك، كأَنَّك قلت: زيدٌ منطلقٌ أظنُّ ذاك، لا تجعل الهاء لعبد الله، ولكنّك تجعلُها ذاك المصدرَ))[٢]. فقد فسّر السيرافي عبارة سيبويه قائلًا :((إذا قلت: "عبد الله أظنه منطلق" فهذه الهاء "للظن" لا "لعبد الله"، و"أظنه" ملغي وليس بالقوي في الكلام، وذلك أن هذه الهاء إذا جعلتها للظن الذي هو المصدر، فقد أكدت " أظن" بذكر الظن، وأنت قد ألغيت "أظن" برفعك "عبد الله" و "زيدا"، فالأجود أن هذه الهاء إذا جعلتها للظن الذي هو المصدر أن تقول: "عبد الله أظن منطلق" وإذا قلت: "عبد الله أظنه منطلق " فهو أجود من أن تقول: "عبد الله أظن ظنا منطلق" و "أظن" ظني منطلق؛ لأنك إذا قلت: "أظنه"، فليس فيه لفظ الظن، وإنما هو كناية عنه، والظن أبلغ في التأكيد))[٣]، و((إنَّما يضعف "عبد الله أظنه منطلق" لأنَّ "أظن" قد ألغى والمصدر تأكيد، فكره أن يؤتى بتأكيد شيء قد ألغي))[٤].

فإنْ عُديت أفعال الظن إلى المصدر وأُلغيت ترفع، فقولك: (زيدٌ ظننتُه منطلق) على ما فيه من القبح كما تقول: (زيدٌ ظننتُ منطلق)؛ وذلك لأنَّ الفعل عندما يتعدى إلى المصدر يكون ذلك توكيدًا له فالأحسن مع الإلغاء أنْ لا يتعدى الفعل إلى المصدر[٥]. فاستقبحوا توكيد ما يُلغى؛ وذلك لأنَّ التوكيد يدلُّ على الاعتناء بالمؤكد، والإلغاء يدلّ على عدم الاعتناء بالملغي فلذلك قبح توكيد ما أُلغي، نحو قولك: (زيدٌ ظننتُ ظنًا منطلقٌ)[٦] .

---

(١) التذييل والتكميل:٦/٧٣.

(٢) الكتاب:١/١٢٥.

(٣) شرح كتاب سيبويه، السيرافي:١/٤٦٢.

(٤) المصدر نفسه:١/٤٦٣.

(٥) يُنظر: الإيضاح العضدي:١٣٦، والبديع في العربية:١/٤٥٢.

(٦) يُنظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك:٢/٥٥٨-٥٥٩.

ويزيل بعض القبح عدم ظهور النصب نحو: (زيدٌ ظننتُ ظني منطلقٌ) ويكتفي بكون المصدر ضميرًا أو اسم إشارة نحو: (زيد ظننتُه) أو (ظننتُ ذاك منطلقٌ)[١].

وقد اختلف تعليل النحويين لعدم جواز إلغاء الفعل حين يؤكد، فمنهم مَنْ قال:((لو ألغينا الفعل مع التأكيد بالمصدر لأدى ذلك إلى التناقض، وذلك أنَّك تكون معملًا للفعل مُلغيًا له في حين واحد))[٢]. وهذا ما ذهب إليه ابن خروف في هذه المسألة.

وقد اعترض عليه أبو حيان كما ذكرنا سابقًا، ومنهم مَنْ قال: إنَّك من حيث تلغي لم تبنِ الكلام عليها ولا كان معتمد الكلام على الإتيان بها، بل تقدّر أنَّه عرض لك ذكرها بعد بناء الكلام على أنْ لا تكون فيه، ومن حيث تؤكد بالمصدر تكون قد جعلتها معتمدًا عليها في الكلام إذ لا يؤكد من الكلام على موضع الاعتماد أو الفائدة[٣].

ويرى ناظر الجيش أنَّ ((التعليل الثاني أظهر من الأول؛ لأنَّ الأول منقوض بأنك تقول: زيد ظننت اليوم مقيم، فإنك أعملت ظننت في الظرف مع أنها ملغاة عن المفعولين))، فناظر الجيش في ترجيحه للتعليل الثاني يذهب إلى ما ذهب إليه أبو حيان في تفسيره لهذه المسألة واعتراضه على ابن خروف، ويعلّل سبب ترجيحه هو: إنَّ المصدر لا يعمل فيه إلّا الفعل أو ما شاركه في الحروف والمعنى بخلاف الظرف، وإن كان العامل في المصدر لا يكون إلّا كذلك كان عمل الفعل في المصدر أقوى من عمله في الظرف، فيدلّ ذلك على قوته، وإلغاؤه يدلّ على ضعفه فتنافيا[٤].

ومنهم مَنْ قال: تعليل ذلك أنَّ العرب تقيم المصدر إذا توسّط مقام الفعل وتحذفه، فكان كالجمع بين العوض والمعوض منه، فقولك: (زيد ظنًا منطلق) فيكون المصدر إذ ذاك منصوبًا بـ(ظننتُ) مضمرًا، وجاز إضمار الفعل؛ لدلالة الكلام عليه من جهة أنَّك إذا قلت: (زيد ظنًا منطلق) عُلم أنَّك لم تقل هذا الكلام إلا بعد أنْ ظننتُم كذلك، فلما كانوا يجعلون

---

(١) يُنظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك:٥٥٩/٢، وشرح التسهيل، ابن مالك:٨٧/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد:٣٦٦/١.

(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:١٤٩٩/٣.

(٣) يُنظر: شرح جمل الزجّاجي، ابن عصفور:٣١٦/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:١٤٩٩/٣.

(٤) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:١٥٠٠/٣.

المصدر إذا توسط ورفعوا الاسمين عوضًا من (ظننت) كرهوا أنْ يجمعوا بينهما؛ لأنَّ الجمع بين العوض والمعوض قبيح[1]. وهذا ما ذهب إليه سيبويه وحذّاق النحويين كما ذكر أبو حيان، وكان هو موافقًا لهم، ومعترضًا على موقف ابن خروف[2].

نخلص مما تقدّم بيانه إلى أنَّ مسألة (إلغاء الظن وإعماله مع المصدر) هي من المسائل التي اختلف النحويون فيها ومن ذلك اختلافهم في تعليلهم لإلغاء الفعل المؤكد بمصدر منصوب، فقد كان لأبي حيان موقفٌ معارضٌ لابن خروف في هذه المسألة، وكان موافقًا لسيبويه وحذّاق النحويين ومنهم: السيرافي، والفارسي، وابن عصفور، وابن مالك، وغيرهم.

فمما اطلعنا عليه في هذه المسألة وبيان مواقف ابن خروف التي أوردها أبو حيان في مصنفه (التذييل والتكميل) وردوده عليه تبيّن لنا أنَّ أبا حيان كان متأثرًا بنحو ابن خروف تأثرًا واضحًا؛ وذلك لذكره لأكثر من موقف في المسألة نفسها.

ويبدو أنَّ أبا حيان كان صائبًا في رأيه، ورأيه هو الراجح؛ لأنَّه ما ذهب إليه هو مذهب سيبويه، والسيرافي، والفارسي، وحذّاق النحويين، والدليل هو قولك:(زيدٌ ظنًّا منطلق)، فالمصدر هنا منصوب بـ(ظننت) مضمرًا، فجعل المصدر وسطًا ورفع الاسمين عوضًا من (ظننت)، وذلك لكراهة الجمع بينهما؛ لأنَّ الجمع بين العوض والمعوض في الوقتِ نفسه قبيح كما قيل.

---

(١) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٣/١٥٠٠، وهمع الهوامع:١/٥٥٤.

(٢) يُنظر: التذييل والتكميل:٦/٧٢.

٣- [اسم الفاعل في الماضي لا يرفع الظاهر]

اسم الفاعل اسم مشتق من الفعل يعمل عمل الفعل، وهو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى، أما اللفظ فلأنّه جارٍ عليه في حركاته وسكناته[١]، وأما المعنى فلأنَّ اسم الفاعل يتضمن معنى الفعل تضمنًا كاملًا، ولدلالته على الزمان واسناده إلى فاعل ومفعول به[٢].

يعمل اسم الفاعل عمل فعله إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال[٣]، ويشترط في عمله إنْ كان نكرةً اعتمادهُ على مبتدأ، أو موصوف أو ذي الحال، أو استفهام أو نفي أو نداء أو يكون خبرًا للنواسخ[٤]. وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنّه لا يشترط في عمله الاعتماد على شيء مما تقدّم، فأجازوا في إعماله من غير اعتماد[٥].

ولا يعمل اسم الفاعل عمل فعله إذا كان بمعنى الماضي، ومن الكوفيين من يعمله[٦]، فقد أجاز الكسائي عمله في الماضي مستدلًا بقوله تعالى:﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[الكهف: من الآية ١٨]، وهذه الآية هي حكاية حال ماضية، و وافقه على إجازة ذلك هشام وابن مضاء[٧]، فهي حكاية حال كما يحكى الماضي بلفظ المضارع[٨].

---

(١) يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش:٦/٩٩، واللمحة في شرح الملحة:١/٣٤١، والمساعد على تسهيل الفوائد:٢/١٨٨.

(٢) يُنظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي:١١٨.

(٣) يُنظر: المفصّل في صنعة الاعراب:٢٨٩، وشرح المفصّل، ابن يعيش:٦/٩٩-١٠٠، واللمحة في شرح الملحة:١/٣٤١، وتوضيح المقاصد:٢/٨٤٩.

(٤) يُنظر: المفصّل في صنعة الاعراب:٢٨٩، وشرح المفصّل، ابن يعيش:٦/١٠٠-١١٣، واللمحة في شرح الملحة:١/٣٤٢.

(٥) ارتشاف الضرب:٥/٢٢٧١.

(٦) يُنظر: اللباب في علل البناء والاعراب:١/٤٣٧.

(٧) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك، المرادي:٢/٨٤٩.

(٨) يُنظر: اللباب في علل البناء والاعراب:١/٤٣٨.

ومدار بحثنا هو اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يرفع الظاهر، قال أبو حيان:((ذهب أبو بكر بن طاهر وتلميذه ابن خروف إلى أن لا يرفع المضمر ولا قام دليل على ذلك))[١].

وقد ذكر أبو حيان هذا القول في مصدرٍ ثانٍ من مؤلفاته إلا أنّه زاد عليه قائلًا: ((وهذا الخلاف الذي ذكرناه في عمل اسم الفاعل الماضي دون (ألـ) هو بالنسبة إلى المفعول به، فأمَّا هل يرفع الفاعل فمسألة خلاف: ذهب بعضهم إلى أنَّه لا يعمل في الفاعل كما لا يعمل في المفعول به، وبه قال ابن جني... "إنَّ اسم الفاعل بمعنى المضي لا يرفع الظاهر"... وذهب بعضهم إلى أنَّه يرفع الفاعل... وهذا الخلاف إذا كان الفاعل ظاهرًا. فإن كان مضمرًا فحكى ابن عصفور اتفاق النحويين على أنه يرفعه. وليس كما ذكر، بل في ذلك خلاف: ذهب الجمهور إلى أنَّه يرفعه. وذهب أبو بكر بن طاهر وابن خروف تلميذه إلى أنَّه لا يرفع المضمر))[٢].

ولم يكتفِ بذكر هذين الموقفين لابن خروف فحسب، فقد كان للمسألة أثر في تفكيره أيضًا في مصدرٍ ثالث من مؤلفاته، قال:((إنْ كان الفاعل مضمرًا... ذهب أبو بكر بن طاهر وابن خروف إلى أنّه لا يرفعه ولا يحتمله))[٣].

وعندما تحققنا من صحة قول ابن خروف الذي ذكره تبيّن لنا أنّ أبا حيان كان دقيقًا في نقله عنه فقد صرّح ابن خروف في المسألة قائلًا:((فإنْ كان اسم الفاعل والمفعول لما مضى لم يعملا في مفعول، وضعف رفعهما للظاهر وأضيفا إلى ما بعدهما كـ(شاتم) زيدٍ وصاحب عمرو))[٤]. وقد ذكرت محققة كتاب شرح الجمل لابن خروف، نسبه السيوطي إلى ابن خروف وشيخه ابن طاهر المنع فقال: ((ومنع قوم رفعه الظاهر وقوم رفعه المضمر أيضًا، قاله ابن طاهر وابن خروف، وهو يرد دعوى ابن عصفور الاتفاق على أنّه يرفعه،

---

(١) منهج السالك:٣٢٦.

(٢) التذييل والتكميل:٣٢٨/١٠.

(٣) ارتشاف الضرب:٢٢٧١/٥.

(٤) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف:٥٣٢/١.

ويتحمله))[1]. فإنْ قول ابن خروف هذا مطابق لما نقله عنه أبو حيان في ثلاثة من مؤلفاته النحوية في المسألة نفسها.

وقد اعترض أبو حيان على ما ذهب إليه ابن خروف في مسألة: ((اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يرفع الظاهر) في كتابه منهج السالك قائلاً: ((والذي أخذناه عن الشيوخ أنّه لاشتقاقه يحتمل الضمير))[2]، وقال في التذييل والتكميل: ((والذي تلقفناه أنه لاشتقاقه يتحمل الضمير))[3]، أما في ارتشاف الضرب قال:((الذي تلقفناه من الشيوخ أنّ لاشتقاقه يتحمل الضمير))[4]، فتعددت عباراته والمعنى واحد.

فاسم الفاعل يعمل في الحال والاستقبال دون خلاف بين النحويين، وإنما الخلاف إذا دلّ على الماضي فمنعه البصريون وأجازه بعض الكوفيين، وبعض النحويين، منهم: هشام، وأبو جعفر بن مضاء، واحتجوا بأنّ عمل اسم الفاعل يكون في معنى الفعل، وردّ بالمنع، بل عمل لمشابهته في عدد الحروف، وموازنته بالحركات مع موافقته للمعنى، واحتجوا بالسماع ومنه:(باسط ذراعيه)، ورد بما سبق حكاية الحال، ومثالهم قول العرب: هذا مارٌ بزيد أمس وسوير فرسخًا، ورُدّ بأنّ المجرور والظرف يعمل فيها اللفظ المحتمل للفعل، وإنْ لم يكن مشتقًا، فاسم الفاعل بمعنى الماضي أحرى[5].

أما رفع اسم الفاعل للماضي الظاهر ونحوه، فلا بُدَّ منه ولكن أيضًا كان موضع خلاف بين النحويين، فذهب بعضهم إلى منعه وبه قال ابن جني، واختاره الشلوبين[6]، والمتأخرون من النحاة المغاربة ما عدا ابن عصفور، هذا في حال كون الفاعل ظاهرًا، فإذا

---

(١) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف: الهامش رقم (٥):٥٣٢/١.

(٢) منهج السالك:٣٢٦.

(٣) التذييل والتكميل:٣٢٨/١٠.

(٤) ارتشاف الضرب:٢٢٧٢/٥.

(٥) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد:١٩٧/٢.

(٦) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك:٨٤٩/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد:١٩٨/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٢٧٣٩/٦.

كان الفاعل مضمرًا فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنّه يرفعه[١]، أي الاتفاق على رفعه المضمر المستتر، وليس كذلك بل هو قول الجمهور، ومنعه ابن طاهر، وابن خروف[٢].

وقد اعترض بعض النحويين على موقف ابن خروف ووصفوه بالبعيد، ومنهم: المرادي[٣]، والأشموني[٤]، وغيرهم. وما ذهبوا إليه هو مذهب أبي حيان في المسألة نفسها، وقد صرّح السيوطي بأنّ رفعه المضمر أيضًا قاله ابن طاهر وابن خروف، وهو يرد دعوى ابن عصفور الاتفاق على أنّه يرفعه ويحتمله [٥].

وقد وضّح ناظر الجيش مسألة(اسم الفاعل في الماضي لا يرفع الظاهر) قائلًا:((لا يتوجه لي كون اسم الفاعل الماضي لا يرفع، وذلك أنّ المشتقّ بذاته من حيث هو مشتق يستلزم مرفوعا، فليس محله الرفع بمشابهة الفعل، بل العمل الذي يعمله لمشابهته الفعل إنما هو النصب، ومما يدل على ذلك أنّ اسم الفاعل الذي معناه ماضٍ معنى الوصفية فيه باق، ولا يتصور وجود معنى الوصف دون من يقوم به ذلك، وإذا ثبت أنّه لا بدّ له من مرفوع يقتضيه لذاته؛ فلا فرق فيه بين أن يكون مضمرا أو ظاهرا))[٦].

ومما تقدّم نخلص أنَّ المسألة من المسائل التي اتفق عليها بعض النحويين، واختلف فيها بعضهم الآخر، فإنّ ابن خروف كان من المانعين لرفع اسم الفاعل للضمير، وقد اعترض عليه أبو حيان بقوله: ((والذي تلقفناه أنه لاشتقاقه يتحمل الضمير))، وقد عارضه أيضًا بعض النحويين المغاربة، وكذلك المرادي، وناظر الجيش، والأشموني، وغيرهم من النحويين.

---

(١) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٦/٢٧٣٩.

(٢) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد:٢/١٩٨، وشرح الأشموني:٢/٢١٦، وهمع الهوامع:٣/٧٠.

(٣) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك:٢/٨٤٩.

(٤) يُنظر: شرح الأشموني:٢/٢١٦.

(٥) يُنظر: همع الهوامع:٣/٧٠.

(٦) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٦/٢٧٣٩.

المبحث الثاني
اعتراضه في المنصوبات

١- [عامل الحال المؤكدة]

الحال المؤكدة وهي التي تؤكد معنى الكلام[١]، وتأتي بعد جملة ابتدائية عقدها من اسمين لا عمل لهما لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفي الشك عنه[٢]، وفسّرها ابن يعيش قائلًا: ((إنّ الحال مؤكِّدةَ تأتِي بعد جملةٍ ابتدائيَّةٍ، الخبر فيها اسمٌ صريحٌ، ولا يكون فعلًا، ولا راجعًا إلى معنى فعل؛ لأنّ الحال ها هنا تكون تأكيدًا للخبر بذِكْرِ وَصْف من أوْصافه الثابتة له، والفعلُ لا ثَباتَ له، ولا يُوصَف))[٣].

فالحال المؤكدة يكون معناها كمعنى الفعل؛ لأنَّ التوكيد هو المؤكد في المعنى، نحو: قم قائمًا، ومشيتُ ماشيًا[٤]. والحال المؤكدة نوعان: أحدهما: ما تؤكد عامله، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗاۚ ﴾ [النساء: من الآية٧٩]، والثاني: أنْ تكون موافقة لعاملها معنى لا لفظًا، وهو كثير[٥] ومثاله قوله تعالى:﴿ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾ [البقرة:٦٠ من الآية]؛ لأنَّ العثو هو الفساد[٦]، وقد يوافق عامله لفظًا ومعنى وهو قليل[٧].

والذي يعنينا في هذه المسألة هو العاملُ في الحالِ المؤكَّدة، فالعاملُ في هذه الحالِ عند سيبويه فعلٌ مضمرٌ تقديره: (أُعرِّف ذلك) أو (أُحقُّه) ونحو ذلك مما دلّت عليه الحال،

---

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٣٨٢/١.

(٢) يُنظر: المفصّل في صنعة الإعراب:٩٢.

(٣) شرح المفصّل، ابن يعيش:١٥٩/٢.

(٤) ينظر: نتائج الفكر:٣٠٥، وأمالي ابن الحاجب:٨٥٥/٢ الإملاء (١٨٠)، واللمحة في شرح الملحة:٣٨١/١، وأوضح المسالك:٢٥١/٢.

(٥) يُنظر: شرح المكودي على الألفية:١٤٠، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٢٣٢٤/٥.

(٦) شرح المكودي على الألفية:١٤٠.

(٧) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٢٣٢٤/٥.

فيكون توكيد الخبر بأحق وأعرف كتوكيده باليمين، فإذا قلت: (أنا عبد الله معروفًا) فكأنّك قلت: لا شكَّ فيه، أو اعرِّفه، أو أحقه[١].

قال أبو حيان: :((ذهب الزجّاج إلى أنَّ العامل في هذه الحال الخبر وتأول بمعنى المسمى، فإذا قال: أنا ابن داره معروفًا بها نسبي فكان التقدير أنا المسمى معروفًا وذهب ابن خروف إلى أنَّ العامل في هذه الحال المبتدأ مضمنًا معنى تنبه، فإذا قال أنا ابن داره فكأنّه قال: تنبه لابن داره معروفًا))[٢].

وقد كان للمسألة أثرٌ في تفكيره أيضًا في مصدرٍ ثان من مؤلفاته فقد قال: ((والعامل في هذه الحال قدره سيبويه، في قولك: هو زيد معروفًا أثبته، أو ألزمه معروفًا، وقدره غيره إن كان المخبر عنه غير (أنا) تقول: أحقه أو أعرفه، وإن كان أنا قدر أحق أو أعرف أو أعرفني، وقال الزجّاج: الخبر مؤول بمسمى فيعمل في الحال، وقال ابن خروف ضمن المبتدأ تنبيها فهو العامل))[٣] ، ولم يكتفِ بذكرها فحسب فقد كان للمسألة وجود في مصدر ثالث من مؤلفاته، قال: ((وذهب الزجّاج إلى أن العامل في هذه الحال هو الخبر بما ضمن من معنى المسمى ، وذهب ابن خروف إلى أنه المبتدأ بما ضمن من معنى التنبيه))[٤]. وقد ذكر أبو حيان هذا القول في مصدرٍ رابعٍ من مؤلفاته[٥].

وإذا ما أردنا أنْ نتوثق من صحة قول ابن خروف تبيّن أنَّ أبا حيان كان دقيقًا في نقله عنه فقد صرّح ابن خروف بالمسألة ولكن بصياغة أخرى قائلًا: ((العامل فيها يكون فعلًا، وغير فعل، فإنْ كان فعلًا تقدّمت وتأخرت إن لم يمنع مانع. وإنْ كان غير فعل لم تتقدم عليه... ولا يجوز " قائمًا هذا زيدٌ " فمن قدّم قائمًا على (ذا) من (هذا) كان العامل عنده

---

(١) يُنظر: شرح المفصّل، ابن يعيش:٢/١٦٠.

(٢) منهج السالك:٢١٠.

(٣) ارتشاف الضرب:٣/١٦٠١-١٦٠٢.

(٤) البحر المحيط:٣/١٢ (سورة آل عمران: ١٥-١٨).

(٥) ينظر: النهر الماد من البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي:١/٤٤٤ (سورة آل عمران: ١٨).

معنى التنبيه الذي دلّت عليه (ها). ومن اعتقد أنَّ العامل الإشارة التي دلَّ عليها (ذا) لم يُقدّم))[١] .

وقد عارض أبو حيان رأي ابن خروف الذي قال فيه: "إنّ العامل في الحال المبتدأ مضمنًا معنى التنبيه" قائلًا: ((وقوله ولا المبتدأ مضمنًا تنبيهًا المضمر بما هو مضمر لا يمكن أن يعمل في شيء البتة، حتى منع البصريون من أن يعمل في الجار والمجرور وإنْ كان كناية عمّا لو صُرِّحَ به لجاز له العمل، فلا يمكن أن يضمن معنى التنبيه، وإنَّما ضُمِّنَ معنى التنبيه الحروف لا الأسماء)). ورأي أبي حيان هذا قد ذكره في مصدرٍ خامس من مؤلفاته[٢]. وقال: ((الحال المؤكدة لمضمون الجملة هي الدالة على معنى ملازمٍ للمسند إليه الحُكم، أو شبيه بالملازم، فإن كان المتكلم بالجملة مخبرًا عن نفسه، فيقدر الفعل: أَحَقُّ، مبنيًا للمفعول، نحو : أنا عبد الله شجاعًا، أي: أَحَقُّ شجاعًا. وإنْ كان مُخبرًا عن غيره نحو: هو زيدٌ شجاعًا، فتقديره: أَحَقَّهُ شُجاعًا))[٣]. فقد قال سيبويه في باب ما ينتصب؛ لأنَّه خبر للمعروف: هو الحق بيّنًا ومعلومًا؛ لأنَّ (ذا) مما يوضّح ويؤكد به الحقّ، و(بينًا ومعلومًا) ينتصبان على الحال وهذه الحال هي الحال المؤكدة يريد أنّها تؤكد معنى الكلام؛ لأنَّ قولنا: (هو الحق) فيه إعلام وتبيين أنَّ الذين أخبرنا عنه بأنّه الحق واضح بيّن معلوم، والعامل في الحال فعل يدل معنى الجملة كأنّه قال: أعرفه بيّنًا وأتبيّنه معلومًا، وما أشبه ذلك[٤].

فقد اختلف النحويون في الناصب لهذه الحال، فذهب الجمهور إلى أنّه يقدّر لها عامل بعد الخبر وهو محذوف تقديره (أحق)، إنْ كان المخبر عنه (أنا) (أحقه)، إنْ كان المخبر عنه غير(أنا) وإنْ كان (أنا) فالتقدير: أحق أو أعرف أو اعرفني[٥]، وهذا التقدير جاء موافقًا لمذهب ابن مالك فقد قال: ((وهذا أوْلى من قول الزجّاج هو الخبر لتأوله بمسمى، وأولى من

---

(١) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف:٣٨٢/١.

(٢) التذييل والتكميل:١٦٣/٩.

(٣) البحر المحيط:٦٢/٣ (آل عمران:١٥-١٨)

(٤) يُنظر: الكتاب: ٧٩/٢، شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٣٨٢/١.

(٥) يُنظر: اللمحة في شرح الملحة:٣٨٢/١-٣٨٣، ومنهج السالك:٢١٠، والتذييل والتكميل:١٦٢/٩، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٢٣٢٧/٥

قول ابن خروف إن العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبه))[١]، وإنَّ أبا حيان كان موافقًا لهذا الرأي معترضًا لما ذهب إليه ابن خروف.

ولم يكن أبو حيان وحده معترضًا على ما ذهب إليه الزجّاج وابن خروف في عامل الحال المؤكدة، وإنما كان موافقًا لبعض النحاة، ومنهم ابن الناظم إذ وصف قول الزجّاج وقول ابن خروف قائلًا: ((وكلا القولين ضعيف، لاستلزام الأول المجاز، والثاني جواز تقديم الحال على الخبر، وأنه ممتنع))[٢].

وأما ابن عقيل فقد كان موافقًا لما ذهب إليه أبو حيان فقد فسّر قول ابن مالك "لا الخبر مؤولًا بمسمى خلافًا للزجاج" قائلًا: لأنَّ الخبر جامدًا جمودًا محضًا، والتأويل المذكور بعيد. وأيضًا فسّر قوله: "ولا المبتدأ مضمنًا تنبيهًا، خلافًا لابن خروف" قائلًا: والتقدير عنده نحو: تنبه لزيد معلومًا، وهو أبعد من قول الزجّاج؛ لأنَّ الذي ضمن معنى التنبيه الحروف لا الأسماء[٣].

ومن النحويين الذين وصفوا قول الزجّاج وقول ابن خروف بالبعيد ناظر الجيش إذ قال في وصفه لقول الزجّاج: ((وهو بعيد للزوم أن يتحمل الجامد خبرا))، وقال في وصفه لقول ابن خروف: ((وهو أبعد من قول الزجّاج))[٤].

وأيضًا من النحويين الذين ذهبوا إلى ما ذهب إليه أبو حيان في معارضته لما جاء به ابن خروف، هو خالد الأزهري فقد وصف قول الزجّاج وابن خروف قائلًا: ((كلا القولين ضعيف... وهو ممتنع لعدم تمام الجملة، فالعامل إذن محذوف وجوبًا، لتنزل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ))[٥].

ومن ثمَّ فإنَّ في عامل هذه الحال الذي يقدره النحويون نظر من حيث المعنى، وذلك أنَّ الكثير من النحويين ذهبوا إلى أنَّ عاملهما محذوف تقديره (أحقه) فالعامل في قولك:

---

(١) شرح التسهيل، ابن مالك:٣٥٨/٢.

(٢) شرح ابن الناظم:٢٤٤.

(٣) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد:٤٣/٢.

(٤) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٢٣٢٧/٥.

(٥) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح:٦٠٧/١.

(محمد أخوك عطوفًا) محذوف تقديره (أحقه عطوفًا)، ومعنى أحقه: أثبته وأعرفه، وهذا لا يصح؛ لأنّه لا معنى لقولك: (محمد أخوك أعرفه) في حال عطفه، واختلف في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية فقال سيبويه: العامل مقدّر الجملة تقديره: زيد أبوك أحقّه عطوفًا، وفيه نظر إذ لا معنى لقولك: عرفته في حال كونه عطوفًا، وإنْ أراد المعنى أعمله عطوفًا فهو مفعول ثانٍ لا حال(١).

ومما تقدّم نخلص إلى أنَّ النحويين قد اختلفوا في ناصب الحال المؤكدة، فذهب بعضهم إلى أنْ يقدر لها عامل بعد الخبر وهو محذوف تقديره أحقّه، أو أحقّ، أو أعرف، أو أعرفني، وهذا ما ذهب إليه سيبويه ومن جاء بعده ومنهم السيرافي، وابن مالك، وابن عقيل، وغيرهم.

وقد ذهب الزجّاج إلى أنَّ العامل في الحال الخبر مؤولًا بمسمى، وذهب ابن خروف إلى أنَّ العامل في هذه الحال المبتدأ مضمنًا معنى التنبيه وقد عارضه أغلب النحويين ومنهم: ابن مالك، وابن الناظم، وأبو حيان، وابن عقيل، وناظر الجيش، والأزهري. فلم يكن أبو حيان وحده معترضًا لما ذهب إليه ابن خروف في تقدير عامل الحال المؤكدة للجملة الإسمية، وإنّما أيضًا عارضه أغلب النحويين الأندلسيين ووصفوا قوله بالبعيد أو الضعيف، أو الممتنع؛ لعدم تمام الجملة ووصفوه بالأبعد أو الأضعف من قول الزجّاج.

فقد كان أبو حيان من النحويين المعترضين على ما جاء به ابن خروف، وكان له دورٌ في شرح المسألة وتوضيحها بشكل مفصّل، وقد وجدنا أثر ابن خروف واضحًا في فكر أبي حيان من إيراده لموقفه وآرائه في خمسة من مؤلفاته النحوية.

والذي يبدو لي أنَّ الرأي الراجح هو ما ذهب اليه أبو حيان، وهو مذهب سيبويه، والسيرافي، وغيرهم من النحويين والدليل ما استشهدوا به من القرآن الكريم وكلام العرب، فالعامل في الحال المؤكدة هو المضمر الذي ما بعد الخبر، والذي يقدّر بـ(أحقّه) أو(أعرفه). فالعامل إذًا هو الفعل الذي يدل عليه معنى الجملة كقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا

(١) يُنظر: معاني النحو، فاضل صالح السامرائي:٢/٣١١.

مَعَهُمْ﴾[البقرة: من الآية٩١]، أي: هو الحق بيّنًا ومعلومًا يريد كونه حقًّا معلومًا، فالعامل هو الفعل (أعرفه أو أتبيّنه) معلومًا.

٢- [عامل نصب التمييز المنقول عن فاعل]

التمييز: اسم نكرة مقدرًا بـ(من) يزيل إبهام ما قبله[١]. والتمييز والتفسير، والتبيين بمعنى واحد[٢]، وحكم التمييز النصب والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم[٣] .

ويُقسم التمييز إلى قسمين هما المبين إجمال ذاتٍ، والمبين إجمال نسبة، فالمبين إجمال الذات هو الواقع بعد المقادير، وهي الممسوح، نحو:(له شبرٌ أرضًا)، والمكيل نحو:(له قفيزٌ بُرًّا)، والموزون، نحو: (له منوان عسلًا وتمرًا)، والأعداد نحو: (عندي عشرون درهمًا)[٤] .

وأما المبين إجمال نسبة، ويسمّى تمييز النسبة، فهو الذي يزيل الإبهام والغموض عن المعنى المنسوب فيها لشيء من الأشياء[٥]، وهو المبيّن لما تعلّق به العامل من فاعل أو مفعول نحو: (طابَ زيدٌ نفسًا)، وقوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر: من الآية١٢]، فـ(نفسًا) منقول من الفاعل، و (عيونًا) منقول عن المفعول الذي تعلّق به الفعل والناصب له في هذا النوع هو العامل الذي قبله[٦]. وأيضًا المبين إجمال النسبة ما كان غير محول من فاعل ولا مفعول وإنْ كان بمعنى الفاعل مثاله:(لله درّه فارسًا)، (أبرحت جارًا)[٧] .

ومدار بحثنا هو الخلاف في عامل النصب المحول عن فاعل، قال أبو حيان: ((وذهب ابن خروف إلي أنه مما انتصب عن تمام الاسم، وعلى هذه أنشده (س)، وجاء به

---

(١) يُنظر: شرح المفصّل، ابن يعيش:١٧٣/٢، وأوضح المسالك:٢٩٥/٢، وشرح ابن عقيل:٥٣١/١.

(٢) يُنظر: المفصّل في صنعة الإعراب:٩٣، وشرح المفصّل، ابن يعيش:١٧٢/٢، وشرح التسهيل، ابن مالك:٣٧٩/٢، وارتشاف الضرب:١٦٢١/٤.

(٣) أوضح المسالك:٢٩٧/٢.

(٤) يُنظر: شرح ابن عقيل:٥٣١/١.

(٥) يُنظر: أوضح المسالك:٣٠٠/٢.

(٦) يُنظر: شرح ابن عقيل:٥٣١/١.

(٧) يُنظر: شرح الأشموني:٥٠/٢، وشرح التصريح على التوضيح:٦٢٦/١.

على أن الرب هو التاء في أبرحت، فهو خطاب الشاعر لممدوحه، ويقوي ذلك إنشاده إياه "فأبرحت" بالفاء، ولا يصح اتصاله بصدر البيت على أن يكون معمولا للقول))[١]. وقد كان للمسألة أثرٌ في تفكيره في مصدرٍ ثانٍ من مؤلفاته فقد قال: ((والتمييز عن التعجب مثاله: ويحه رجلا وحسبك به رجلا ولله دره فارسًا، وأبرحت جارا... وفي (أبرحت) خلاف، ذهب الأعلم* إلى أنَّه منتصب عن تمام الكلام، وأنّه منقول عن فاعل، وتقديره: فأبرح جارك نحو: طاب زيد نفسا، وذهب ابن خروف وتبعه ابن مالك إلى أنَّه ينتصب عن تمام الاسم))[٢] وعلى هذا أنشد سيبويه[٣]:

ومُرةُ يحميهمْ إذا ما تبدّدوا ويطعنُهم شَزرًا فأبرحْتَ فارِسًا

فعندما حاولت التوثق من مسألة (عامل نصب التمييز المنقول عن فاعل) فلم أجدها في مؤلفات ابن خروف بحسب اطلاعي سوى قوله :((وما جاء عن تمام الاسم فأشياء كثيرةٌ، منها ما صار تمامه بـ(من) نحو: "زيد أفضل من عمرو أبًا"... وبالإضافة نحو: "أفضل الناس أخًا"))[٤]، ولكن وجدتُ بعض النحويين ممن استشهدوا بهذا القول ومنهم ناظر الجيش[٥]، وكان في ذكره لابن خروف معتمدًا نصًا عن أبي حيان الذي ذكره في كتابه التذييل والتكميل[٦]، وأيضًا من النحويين الذين استشهدوا بهذا القول هو خالد الأزهري[٧] وكان

---

(١) التذييل والتكميل٩/٢١٧.

*الاعلم الشنمتري: ابو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي المعروف بالاعلم من أهل شمنتريه شرح كتاب (الجمل النحو) لأبي القاسم الزجاجي، وشرح أبيات الجمل في كتاب مفرد، توفي (٤٧٦هـ) في مدينة أشبيلية، ينظر: وفيات الاعيان: ٧/٨١-٨٢.

(٢) ارتشاف الضرب:٤/١٦٢٨-١٦٢٩

(٣) ديوان العباس بن مرداس، تح: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩١م:٩٤، ويُنظر: الكتاب:٢/١٧٤، والتذييل والتكميل٩/٢١٧.

(٤) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف:٢/٩٩٩.

(٥) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٥/٢٣٦٠.

(٦) يُنظر: التذييل والتكميل:٩/٢١٧.

(٧) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح:١/٦٢٧.

في استشهاده معتمدًا أيضًا في نقل قول ابن خروف نصًا عن أبي حيان في كتابه ارتشاف الضرب[١].

وأنَّ أبا حيان كان معترضًا على موقف ابن خروف في هذه المسألة، فقد قال: ((وأما ما أنشده الأعلم من قوله: "تقول ابنتي" البيت – فظاهر فيه ما قال، وكأن ابنته تعجبت من ممدوحهِ، والرب هنا الملك الممدوح وما ردَّه به عليه ابن خروف من أنَّه أفسد المعنى، فصَيَّر الفعل للرب والجار – ليس بصحيح، بل المعنى على ما أنشده الأعلم صحيح))[٢]

وقد ذكر سيبويه في باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير وذلك قولك: ويحه رجلًا، ولله درّه رجلًا... وإنْ شئت قلت: ويحه من رجل، ولله درّه من رجل، فتدخل من ههنا كدخولها في كم توكيدًا[٣]، و((انتصب الرجل لأنَّه ليس من الكلام الأول وعمل فيه الكلام الأول فصارت الهاء بمنزلة التنوين))[٤]. وكذلك قوله: كأنّه قال:(فكفى بك فارسًا) إنّما يريد: كفيت فارسًا، ودخلت هذه الباء توكيد ومن ذلك قول الأعشى[٥]:

تقولُ ابنتي حينَ جَدَّ الرحيلُ فأبْرحتَ ربًّا وأبرحتَ جارًا

فشاهد سيبويه وهو نصب (ربًا وجارًا) على التمييز[٦]، والمعنى: أبرحتُ من ربٍ ومن جارٍ، أي بلغت غاية الفضل في هذا النوع، وأراد بالرب الملك الممدوح وكلّ من ملك شيئًا فهو ربّه[٧]. وقد فسّر السيرافي قوله:(فأبرحت فارسًا ، وأبرحتُ ربًا) قيل هو مأخوذ من البرح، وهو الشدّة التي يتعجب منها، وقد استعمل البرح والبرحين في أسماء الدواهي فإذا قيل:(أبرحت فارسًا) فقد تعجّب من فروسيته وأنَّه أتى فيها بما لم يأتِ به غيره[٨].

---

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب: ١٦٢٩/٤.

(٢) التذييل والتكميل:٢١٧/٩.

(٣) الكتاب:١٧٤/٢، ويُنظر: المقتضب:٣٥/٣.

(٤) الكتاب:١٧٤/٢.

(٥) ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت، د.ت: ٤٩.

(٦) يُنظر: الكتاب:١٧٥/٢.

(٧) يُنظر: الكتاب:١٧٥/٢، والأصول في النحو:٣٠٩/١.

(٨) شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٥/٣.

ويجوز جر التمييز بـ(من) إلّا في ثلاث مسائل وهي تمييز العدد نحو:(عشرين درهمًا)، والمحول عن المفعول نحو:(غرست الأرض شجرًا)، وما كان فاعلًا في المعنى إنْ كان محولًا عن الفاعل صناعة نحو:(طاب زيدٌ نفسًا)، أو محولًا عن مضاف غيره، كأن يكون مبتدأ نحو:(زيد أكثر مالًا)، فـ(مالًا) محمول عن مبتدأ وأصله:(مال زيد أكثر)، فحُول المضاف وجُعل تمييزًا واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع على الابتداء مكانه[١].

إلّا أنَّ التمييز يجوز جرّه بـ(من) إذا كان فاعلًا في المعنى ولم يكن محولًا، نحو:(لله درّه فارسًا) وما جاء في قول الأعشى:" وأبرحت ربًا، وأبرحت جارًا "[٢]. فالشاهد في قول الأعشى:

تقولُ ابنتي حينَ جَدَّ الرحيلُ أبْرحتَ ربًّا وأبرحتَ جارًا

فهو مجيء (ربًا) و(جارًا) تمييزين وإنْ كانا فاعلين في المعنى، إذ المعنى عظمت فارسًا وعظمت جارًا غير أنّهما غير محولين عن فاعل صناعة؛ ولهذا يجوز دخول (من) عليهما، إذ يجوز القول:(من فارسٍ) و (من جارٍ). ومن ذلك:(نعم رجلًا زيد) يجوز فيه: نعم من رجلٍ[٣] .

ومن ثَمَّ فإنَّ خلاف النحويين في (أبرحت) قد قيل: إنَّه غير محول[٤]، والذي ذهب إليه الأعلم أنَّه منتصب عن تمام الكلام، وأنَّه منقول عن فاعل وتقديره:(أبرحت جارك)، فأسند الفعل إلى غيره ثمَّ نصبه تفسيرًا، والذي ذهب إليه ابن خروف وتبعه ابن مالك إلى أنَّه مما انتصب عن تمام الاسم[٥]. ومعنى المنتصب عن تمام الكلام هو أنَّ الذي يفسر عن تمام

---

(١) يُنظر: أوضح المسالك ٣٠١/٢، وشرح التصريح على التوضيح:٦٢٥/١-٦٢٦.

(٢) يُنظر: أوضح المسالك:٣٠١/٢-٣٠٢، وشرح الأشموني:٤٩/٢-٥٠، وشرح التصريح على التوضيح:٦٢٦/١.

(٣) يُنظر: أوضح المسالك:٣٠٢-٣٠٣، وشرح الأشموني٥٠/٢، وشرح التصريح على التوضيح:٦٢٦/١، وحاشية الصبان:٢٩٧/٢.

(٤) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح:٢٦٧/١.

(٥) يُنظر: ارتشاف الضرب:١٦٢٩/٤، والتذييل والتكميل:٢١٦/٩-٢١٧.

الكلام مُبهَمُه غير مذكور، بل هو مفهوم من مضمون الجملة، والمنتصب عن تمام الاسم هو الذي يكون تفسيرًا لاسم مُبهَمه مذكور(١).

ففي هذه المسألة وجدنا أثر ابن خروف واضحًا في فكر أبي حيان الأندلسي اعتراضًا على ما ذهب إليه فقد صوّب رأي الأعلم، فذهب إلى ما ذهب إليه الأعلم وهو: "إنَّه مما انتصب عن تمام الكلام" وفي ذلك اعتراض عمّا ذهب إليه ابن خروف في انتصابه على تمام الاسم، وكان ابن مالك مُتبعًا ابن خروف في ذلك المذهب، فقد وصف أبو حيان رأي ابن خروف في تفسير ما جاء به الأعلم من فساد المعنى ليس بصحيح وإنما الذي ذهب إليه الأعلم هو الصحيح.

وبعد اطلاعنا على تفاصيل هذه المسألة وبيان مواقف ابن خروف التي أوردها أبو حيان في مصدرين من مؤلفاته النحوية، وردّه عليه تبيّن لنا أنَّ أبا حيان كان متأثرًا بنحو ابن خروف تأثُّرًا واضحًا وذلك لبيان موقفه في مصدرين من مؤلفاته وفي المسالة نفسها، وهذا مما يدلّ على أثر نحو ابن خروف في التفكير النحوي لأبي حيان اعتراضًا.

والذي تبيّن لي أنَّ الرأي الراجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه أبو حيان موافقًا في رأيه لسيبويه، ودليله على ما ذهب اليه هو ورود ما يؤيد كلامه من كلام العرب شعرًا ونثرًا.

---

(١) يُنظر: التذييل والتكميل: ٩/٢٠٩.

٣- [اسم "لا" العاملة عمل "إنَّ" إذا كان جمعَ مؤنثٍ سالمًا]

(لا) العاملة عمل (إنَّ) وتسمّى بـ(لا) النافية للجنس، وهي حرف نفي عامل وفيها على جهة استغراق الجنس[١] ، وتسمّى (لام التبرئة) فهي مُبرئة للجنس أي نافية له[٢]، تدخل على المبتدأ والخبر فتعمل عمل (إنَّ وأخواتها) بنصب المبتدأ اسمًا لها ورفع الخبر خبرًا لها[٣]. إلّا أنَّ الخلاف بين (إنَّ) و(لا النافية للجنس) هو (إنَّ) لتأكيد الإثبات، و(لا) لتأكيد النفي[٤].

وقد وضع النحويون لعمل (لا) عمل (إنَّ) شروطًا عدة وهي: أنْ يكون اسمها وخبرها نكرتين، وألا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل، فإنْ فصل بينهما بَطل عملها[٥]، وأن لا تكرر فإنْ تكررت جاز إعمالها والغاؤها، وألا يتقدم خبرها على اسمها فإنْ تقدّم وجب إهمالها وتكرارها[٦] .

ولاسم (لا النافية للجنس) ثلاثة أحوال: أما أنْ يكون مضافًا أو مشبهًا بالمضاف فيكون حكمه معربًا منصوبًا، أو يكون مفردًا ويقصد بالمفرد ما ليس مضافًا ولا مشبهًا بالمضاف، والمفرد يشمل المثنى والمجموع وحكمه البناء على ما كان ينصب به[٧].

ومدار بحثنا هو:(اسم "لا " النافية للجنس إذا كان جمعَ مؤنثٍ سالمًا)، فقد اختلف النحويون في إعرابه فقال قوم: إنّه مبني على ما يُنصب به وهو الكسر، فتقول:(لا مسلماتِ لك) بكسر التاء، وأجاز بعضهم الفتح نحو:(لا مسلمات لك)[٨].

---

(١) يُنظر: الايضاح العضدي:٢٤٠، وشرح المفصّل، ابن يعيش:١/٢٤٥، وشرح ابن عقيل:١/٣١١.

(٢) يُنظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:٤/٩٣.

(٣) يُنظر: الكتاب:٢/٢٧٤، والمقتضب:٤/٣٥٧، وشرح المفصّل، ابن يعيش:١/٢٤٥، وشرح التسهيل، ابن مالك:٢/٥٤، وشرح ابن عقيل:١/٣١١.

(٤) يُنظر: شرح المفصّل، ابن يعيش:١/٢٤٥-٢٤٦.

(٥) يُنظر: الكتاب:١/١٧٥، واللمع في العربية:٩٧، وشرح المفصّل، ابن يعيش:١/٢٤٦، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٣/١٤٠٥، وتعليق الفرائد:٤/٩٣-٩٤.

(٦) يُنظر: ارتشاف الضرب:٣/١٢٩٥، والمساعد على تسهيل الفوائد:١/٣٣٩، ومزية الأصل على الفرع في المفصّل لابن يعيش دراسة نحوية، ، هدى كاظم وحيد، جامعة بابل، كلية التربية، قسم اللغة العربية:٣٢ (رسالة ماجستير).

(٧) شرح ابن عقيل:١/٣١٣، والمساعد على تسهيل الفوائد:١/٣٤٠.

(٨) يُنظر: شرح ابن عقيل:١/٣١٤-٣١٥، ومن تاريخ النحو العربي، سعيد الأفغاني:١٨٥.

قال أبو حيان: ((ولما ورد الأستاذ أبو الحسن بن خروف الجزيرة الخضراء سأل طلبتها المشتغلين بالنحو، واستنهض منهم الأستاذ أبو عبد الله بن هشام الخضراوي، فقال: كيف تقول: لا مسلمات لك؟ قال: فقلت: أقول: لا مسلمات، بالخفض والتنوين؛ لأنَّ هذه النون كنون (صالحين) بدليل ﴿مِّنْ عَرَفَـٰتٍ﴾[1] و... أذرعات ... بالكسر والتنوين، فكما أقول "لا مسلمين لك" أقول "لا مسلمات". فقال ابن خروف: بهذا أجبت، وهو الحق))[2]. وذكر هذه المسألة في موضع آخر، فقال من التذييل والتكميل: ((وتلخص في "لا مسلمات" أربعة مذاهب: أحدها: الكسر والتنوين، وهو مذهب ابن خروف، وقد سبقه إلى ذلك قوم من النحويين، قاله ابن الدهان* في (الغرة). والثاني: الكسر بلا تنوين، وهو مذهب الأكثرين. والثالث: الفتح، وهو مذهب المازني والفارسي. والرابع: جواز الكسر والفتح من غير تنوين في الحالين، وهو الصحيح))[3] .

وكان للمسألة أثر في تفكير أبي حيان في مصدرٍ ثانٍ من مؤلفاته النحوية إذ قال: ((وإنْ كان مجموعًا بالألف والتاء نحو: لا مسلمات فذهب قوم من المتقدمين، وابن خروف من المتأخرين إلى كسر التاء، والتنوين، وذهب الأكثرون إلى الكسر بغير تنوين، وذهب المازني، والفارسي، والرماني، والصقلي: إلى بنائه على الفتح))[4].

وإذا حاولنا التوثق من صحة نقل أبي حيان عن ابن خروف يتبيّن لنا أنَّ أبا حيان كان دقيقًا في نقله عنه فقد صرّح ابن خروف بالمسألة قائلًا: ((النصبةُ: علامة للنصب في كل ما دخلتهُ الرفعةُ علامةً للرفع لفظًا أو تقديرًا إلّا جمع المؤنث السالم فإنَّ الكسرة فيه علامةٌ للنصب بالحمل على الجرِّ كما حُمِل نصب جمع المذكر السالم على جرّه، والتنوين فيه بإزاء

---

(١) سورة البقرة/ ١٩٨.

* ابن الدهان: أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله النحوي المعروف بابن الدّهان له مصنفات عديد في النحو منها (كتاب شرح الإيضاح) في أربعين مجلد، و(الغرة في شرح اللمع) توفي سنة (٥٦٩هـ)، ينظر الوافي بالوفيات: ٥/١٥٦-١٥٨

(٢) التذييل والتكميل:٥/٢٣١

(٣) المصدر نفسه:٥/٢٣٢.

(٤) ارتشاف الضرب:٣/١٢٩٧.

النون في ذلك الجمع لا للصرف، ودليله أنّك إذا سمّيت به مذكرًا أو مؤنثًا أبقيت إعرابه على حاله في الجمع وأثبت التنوين، ولو كان تنوين الصرف لمنع الصرف للتأنيث والتعريف، قال تعالى: ﴿ فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ ﴾))[1]، ومنه: تَنَوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعاتِ[2] .

وقد ذكرت محققة كتاب شرح جمل الزجّاجي لابن خروف: من الآراء التي وافقه فيها ابن خروف بعض العلماء السابقين منها: تنوين اسم "لا" النافية للجنس إذا كان جمعَ مؤنث سالمًا، اختلف فيه على أقوال: أحدها: وجوب بنائه على الكسر، والثاني: وجوب بنائه على الفتح، والثالث: جواز الأمرين. واختلف القائلون ببنائه على الكسر، فالأكثرون على أنَّه لا ينون، وذهب ابن خروف موافقًا ابن الدهان إلى أنَّه ينون وذلك نحو:(لا مسلماتٍ لك)؛ لأنّ التنوين فيه بإزاء النون في جمع المذكر السالم[3].

ويبدو أنَّ أبا حيان كان معترضًا على موقف ابن خروف في مسألة (اسم " لا " النافية للجنس إنْ كان جمعَ مؤنثٍ سالم)؛ وذلك من ردّه على ابن خروف في هذه المسألة فقد قال: ((والصحيح جواز الفتح والكسر من غير تنوين، وبه ورد السماع، ولو ملّوا بالسماع ما اختلفوا))[4].

فقد اختلف النحويون في إعراب المجموع جمع مؤنث سالم، فقيل فيه أربعة مذاهب: وهي البناء على الكسر وبه قال ابن جني من المتقدمين، والبناء على الفتح، وهو مذهب أبي عثمان المازني[5]، وإليه ذهب الفارسي[6]. ومن المتأخرين من ذهب إلى البناء على الفتح، ومنهم ابن مالك، وابن عصفور، وابن عقيل[7]، فقد صرّح ابن عصفور قائلًا:((إنْ كان مفردًا

---

(١) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف:٢٦٨/١.

(٢) البيت لامرئ القيس وهو: (تَنَوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعاتِ وأَهْلُها ... بِيثْرِبَ أَدْنى دَارِها نَظَرٌ عالِي)، يُنظر: المصدر نفسه:٢٦٨/١.

(٣) يُنظر: شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف (دراسة المحققة):١٧١/١.

(٤) ارتشاف الضرب:١٢٩٧/٣، ويُنظر: التذييل والتكميل:٢٣٢/٥.

(٥) يُنظر: الخصائص:٣٠٨/٣.

(٦) يُنظر: المسائل الحلبيات:٣١٢.

(٧) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد:٣٤٠/١، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:١٠٤/٤.

أو جمع تكسير أو جمع سلامة بالألف والتاء بُني معها على الفتح وحذف التنوين فتقول: ... لا هندات لك))[١] . إلّا أنّه ذكر في شرحه لجمل الزجّاجي خلاف ذلك فقد صرّح قائلًا:((كما أنَّ الجمع بالألف والتاء في حال النصب مكسور، فكذلك يكون مع "لا" وهو الصحيح، وبه ورد السماع))[٢].

ومن النحويين مَن ذهب إلى الكسر والتنوين في اسم " لا " النافية للجنس إنْ كان جمعَ مؤنثٍ سالمًا، ومنهم ابن الدهان، وابن خروف[٣].

فقد اعترض أبو حيان على ما رآه النحويون وابن خروف حين ذهبوا إلى جواز الكسر والفتح بدون تنوين في اسم "لا" النافية للجنس إنْ كان جمعَ مؤنثٍ سالمًا[٤]، وقد وافق أبو حيان فيما ذهب إليه بعض النحويين المتأخرين، ومنهم: ابن هشام(ت:٧٦١هـ)[٥]، إذ قال: ((ولو ظفر هؤلاء بالسماع لم يختلفوا))[٦]. وأيضًا من النحويين الذين وافقوا أبا حيان فيما ذهب إليه وفي اعتراضه على ابن خروف ومنهم: ناظر الجيش[٧]، وخالد الأزهري[٨]، والسيوطي[٩].

وذكر أبو حيان أنَّ قول ابن خروف في ذهابه إلى كسر وتنوين اسم "لا" النافية للجنس إنْ كان مجموعًا بالألف والتاء فربّما قال به فيما حكى عنه بعض الأشياخ[١٠]. وأيضًا نُقِلَ

---

(١) يُنظر: المقرب، ابن عصفور:١/١٩٠.

(٢) شرح جمل الزجّاجي، ابن عصفور:٢/٤٠٨-٤٠٩، ويُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٣/١٤٢٠.

(٣) يُنظر: التذييل والتكميل:٥/٢٣١-٢٣٢، وارتشاف الضرب:٣/١٢٩٧، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام:١/٣٩٩، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٣/١٤٢٠، وشرح التصريح على التوضيح:١/٣٤٢، وهمع الهوامع:١/٥٢٩.

(٤) يُنظر: التذييل والتكميل:٥/٢٣٢، وارتشاف الضرب:٣/١٢٩٧.

(٥) يُنظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام:١١٠.

(٦) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد:١/٣٩٩.

(٧) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٣/١٤٠٦.

(٨) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح:١/٣٤٢.

(٩) يُنظر: همع الهوامع:١/٥٢٨-٥٢٩.

(١٠) يُنظر: التذييل والتكميل:٥/٢٣٣.

عن بعض المغاربة بجواز الأمرين الفتح والكسر بغير التنوين مبني على الخلاف في اسم "لا" النافية للجنس إنْ كان مجموعًا بالألف والتاء، فمنهم مَن قال: هي حركة إعراب وحُذف تنوينه للتخفيف كالزجّاج والجرمي والرماني، والكوفيين ذهبوا إلى البناء على الكسر، ومَن قال هي حركة بناء كجمهور البصريين ذهبوا إلى البناء على الفتح(١).

ولم يتعرَّضْ سيبويه والمبرِّد إلى هذا الإشكال في علامة بناء اسم "لا" النافية للجنس إنْ كان جمعَ مؤنثٍ سالمًا.

ومما تقدّم نخلص أنَّ مسألة (اسم "لا" النافية للجنس إنْ كان جمعَ مؤنثٍ سالمًا) هي من المسائل التي اختلف فيها النحويون، وذهبوا فيها إلى أربعة مذاهب وهي: الفتح، والكسر، والفتح والكسر مع التنوين، والفتح والكسر بدون تنوين. فالذي ذهب إليه أبو حيان وبعض المغاربة هو الفتح والكسر بدون تنوين وكان دليلهم في ذهابهم هذا المذهب هو ما جاء به السماع، والشاهد على جواز الفتح والكسر بدون تنوين قول الشاعر(٢):

لا سابِغات، ولا جَأْواءَ باسِلَةً تَقِي المَنُونَ، لَدَى استِيفاءِ آجالِ

ففي هذه المسألة وجدنا أثر ابن خروف واضحًا في التفكير النحوي لأبي حيان اعتراضًا عمّا ذهب إليه، وأنَّ أبا حيان كان متأثرًا بنحو ابن خروف تأثيرًا كبيرًا وواضحًا من إيراده لموقف ابن خروف في أكثر من مصدر من مؤلفاته وفي المسالة نفسها.

والذي يبدو لي أنَّ الراجح هو ما ذهب اليه أبو حيان؛ لكثرة وروده في كلام العرب سماعاً.

---

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب:١٢٩٦/٣، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:١٠٤/٤، وشرح التصريح على التوضيح:٣٤٢/١، وهمع الهوامع:٥٢٨/١.

(٢) البيت من البحر البسيط لقائل مجهول، يُنظر: التذييل والتكميل:٢٢٩/٥، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٤٠٦/٣.

المبحث الثالث

اعتراضه في مسائل متفرقة

١- [الخلاف في حقيقة الإعراب لفظيًا أم معنويًا]

الإعراب: هو مصدر (أعرب) بمعنى "أبان" أو "تكلّم"، أو بمعنى "أزال"[١] فيُقال: أعرب الرجل عمّا في نفسه إذا أبان عنه[٢]، فالإعراب بمعناه اللغوي يعني البيان والتعبير. أما في المعنى الاصطلاحي، فقد اختلف النحويون في حقيقته فمنهم مَنْ ذهب إلى القول بأنّه لفظي، ومنهم مَنْ ذهب إلى أنَّه معنوي[٣]. وقيل: هو الحركات والحروف التي يختلف الآخر بها[٤].

وفائدة الإعراب هو التفريق بين المعاني المختلفة التي لو لم يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني يحصل اللبس، فمثل قولهم:(ما أحسنَ زيدًا)، و(ما أحسنَ زيدٌ)، فصيغة الكلام واحدة والمعنى مختلف، فالمثال الأول يدلُّ على معنى التعجب، والثاني يدلُّ على النفي، فلولا اختلاف الحركات لالتبست المعاني، ولم يكن بين بعضها وبعض فرق في اللفظ[٥].

والذي يعنينا هو الخلاف في الإعراب هل كان لفظيًا أو معنويًا، فقد قال أبو حيان: ((إلى أنَّه لفظي ذهب أبو الحسن بن خروف والأستاذ أبو علي قال ابن خروف: الإعراب صوت يحدثه العامل في آخر الكلمة))[٦]. وقد ذكر له موقفاً آخرَ في المصدر نفسه قائلًا:((وقال ابن خروف أيضًا: هو وضعك العلامة في آخر الكلمة لفظًا أو تقديرًا على وفق العامل دليل على معناه))[٧]. ولم أبو حيان يكتفِ بذكرها فحسب، فقد كان للمسألة أثر في

---

(١) يُنظر: شرح شذور الذهب، الجوجري:١/١٧٠.

(٢) يُنظر: المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب:٣٤، وشرح شذور الذهب، ابن هشام:٤٢.

(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب:٢/٨٣٣، وتوضيح المقاصد والمسالك:١/٢٩٦، وشرح شذور الذهب، الجوجري:١/١٧١، وشرح الأشموني:١/٤١، ودليل الطالبين لكلام النحويين، مرعي يوسف الحنبلي:١٨.

(٤) يُنظر: الكناش في فني النحو والصرف، عماد الدين أبو الفداء:١/١١٨.

(٥) يُنظر: المرتجل في شرح الجمل:٣٤.

(٦) التذييل والتكميل:١/١١٦.

(٧) المصدر نفسه:١/١١٧.

مصدر ثانٍ من مؤلفاته إذ قال: ((فذهب طائفة إلى أنَّه نفسه: هو الحركات اللاحقة آخر المعربات من الأسماء والأفعال، وعلى هذا فالإعراب عندهم لفظي، وهو اختيار ابن خروف، والأستاذ أبي علي(ت:٦٤٥هـ)، وابن الحاجب، وابن مالك، ... وذهب متأخرو أصحابنا، وطائفة إلى أنَّ الإعراب معنوي، وهو تغيير في آخر الكلمة، أو ما كالآخر لعامل دخل عليها نفسها، والحركات علامات الإعراب، ودلائل عليه، وهو ظاهر قول سيبويه، واختيار الأعلم...))[١]. وقد كان للمسألة أثر في تفكيره النحوي في مصدرٍ ثانٍ من مؤلفاته فقد قال:

فيبدو أنَّ أبا حيان متأثرٌ بنحو ابن خروف تأثرًا واضح؛ وذلك من ذكره لأكثر من موقف له وفي مصدرين من مؤلفاته، وفي المسألة نفسها وهذا دليلٌ بيّنٌ على أثر ابن خروف في التفكير النحوي لأبي حيان الأندلسي.

وعند التوثق من صحة نقل أبي حيان عن ابن خروف، فقد وجدنا أنَّ ابن خروف قال بالوجهين اللفظي والمعنوي ولم يحدد نوعًا معينًا، فقد صرّح قائلًا في باب الإعراب:((ولم تقصد العرب به تغييرًا ولا تحسينًا وهو اختلاف العلامة في آخر الكلمة لفظًا وتقديرًا على وفق العامل دلالةً على معناه)) في هذه الحالة يوافق مَنْ قال بأنَّه لفظي، وقال أيضًا:((وإنْ شئتَ قلت: الإعراب: تغيير أواخر الكلم بالعوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا))[٢].

إلّا أنَّ ابن خروف في باب البناء في كتابه شرح جمل الزجّاجي ذكر أنَّ الإعراب لفظيًا وذلك من خلال قوله:((وقال قومٌ: ويكون معنى الإعراب التغيير، من قولهم: "عَرِبَتْ مَعِدَةُ الرَّجُلِ" إذا تغيرت...، ولم تقصد العربُ بالإعراب تغييرًا ولا تحسينًا، بل قصدت بيان المعاني لا غير، والإعراب في اصطلاح النحويين: البيان))[٣]، ويقصد بالقوم هم الجرجاني، والأعلم، وأبو حيان، ومتأخرو المغاربة حسب ما ذكرت محققة الكتاب في هامش رقم (١) من الصفحة نفسها.

---

(١) ارتشاف الضرب:٢/٨٣٣.

(٢) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف:١/٢٥٩.

(٣) المصدر نفسه:٢/١٠٥٦.

أما قول ابن خروف الذي ذكره أبو حيان الذي قال فيه:((الإعراب صوت...)) فلم أجده في آثار ابن خروف بحسب اطلاعي، أما قوله: ((هو وضعك العلامة...)) فعند التوثق من صحة نقل أبي حيان عن فوجدتُ قول ابن خروف:((هو اختلاف العلامة في آخر الكلمة لفظًا وتقديرًا على وفق العامل دلالة على معناه))[١]، فالظاهر أنَّ أبا حيان لم ينقل قول ابن خروف من آثاره وإنما أخذها نقلًا عن شرح الجزولية كما ذكر المحقق في كتابه التذييل والتكميل[٢].

ويبدو أنَّ أبا حيان كان معترضًا عنه في مسألة (الإعراب أكان لفظيًا أو معنويًا)، فقد قال:((وإلى أنّه لفظي ذهب أبو الحسن بن خروف ... وهذا فاسد لأن الإعراب قد يكون بحذف لا بصوت، نحو لم يفعلا، ولم يفعلوا...))[٣]، والذي يوضح اعتراضه على رأي ابن خروف ومَنْ سبقه ومَن اتبعه قوله أيضًا:((وجعل الإعراب معنويًا لا لفظيًا أولى من حيث اللفظ...))[٤].

فقد عرّف أبو حيان الإعراب قائلًا:((الأعراب: تغيير آخر الكلمة لعاملٍ داخل عليها في ما هي فيه لفظًا أو تقديرًا))[٥].

وقد ذهب النحويون في المعنى الاصطلاحي للإعراب إلى مذهبين، أحدهما: إنَّه لفظي: ويقصد به ما جيء به لبيان مقتضى العامل من الحركة أو حرف أو سكون أو حذف[٦]. وهذا هو مذهب ابن خروف والذي اتبع فيه مَنْ سبقه من النحويين، ومنهم ابن الخشّاب، والذي ذهب إلى أنَّه لولا اختلاف الحركات في آخر الكلمات لالتبست المعاني[٧].

---

(١) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف:١/٢٩٥.

(٢) يُنظر: التذييل والتكميل:١/١١٧.

(٣) المصدر نفسه:١/١١٦.

(٤) المصدر نفسه:١/١١٧.

(٥) تقريب المقرب:٤٣.

(٦) يُنظر: شرح التسهيل، ابن مالك:١/٣٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:١/٨٥.

(٧) يُنظر: المرتجل في شرح الجمل:٣٤.

ومن النحويين الذين ذهبوا إلى ما ذهب إليه ابن خروف في المعنى الاصطلاحي للإعراب على أنّه لفظي هم: العكبري[١]، وابن مالك[٢]، والمرادي[٣]، والشاطبي[٤]، والأشموني[٥].

وقد ذهب ابن هشام[٦]، والجوجري[٧] إلى أنَّه أثرٌ ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة ويقصد بالأثر الحركات التي تقع آخر الكلمات، فبهذا التعريف ذهبا إلى ما ذهب إليه ابن خروف في جعل الإعراب لفظيًا.

ويبدو أنَّ أبا حيان كان معترضًا على ما ذهب إليه ابن خروف، وذهب إلى المذهب الثاني لمعنى الإعراب وهو المعنوي، ويقصد به: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها فيما هي فيه لفظًا وتقديرًا[٨]، وتكون الحركات إنما هي دلائل عليه[٩].

فقد كان أبو حيان في مذهبه هذا الذي عارض فيه ابن خروف موافقًا لما ذهب إليه العديد من النحويين الذين سبقوه ومنهم: سيبويه[١٠]، والسيرافي[١١]، وأبو علي الفارسي[١٢]، والأعلم الشنتمري[١٣]، وأبو موسى الجزولي[١٤].

---

(١) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب:١/٥٢.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل، ابن مالك:١/٣٣، وتوضيح المقاصد والمسالك:١/٢٩٦، والمقاصد الشافية:١/٧١، وشرح الأشموني:١/٤١.

(٣) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك:١/٢٩٦.

(٤) يُنظر: المقاصد الشافية:١/٧١.

(٥) يُنظر: شرح الأشموني:١/٤١.

(٦) يُنظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام: ٤١.

(٧) يُنظر: شرح شذور الذهب، الجوجري: ١/١٧١.

(٨) يُنظر: تقريب المقرب:٤٣.

(٩) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك:١/٢٩٦.

(١٠) يُنظر: الكتاب:١/١٣.

(١١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي:١/٢٠-٢٥.

(١٢) يُنظر: المسائل العسكريات في النحو، أبو علي الفارسي:١٠٩.

(١٣) يُنظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه:١/١٧٦.

(١٤) يُنظر: المقدمة الجزولية في النحو، الجزولي :٧.

وقد فسّر السيرافي معنى (حروف الإعراب) عند سيبويه قائلًا:((فإنَّ مذهب سيبويه يحتمل وجهين: أحدهما: أنَّ حروف الإعراب ما كان فيه ظاهرًا أو مقدرًا، فالظاهر كقولك: الرجل، والغلام، والمقدر نحو قولنا: الرحى، والعصا... والوجه الآخر: أنَّ حروف الإعراب هي أواخر الكلم معربة كانت أم غير معربة، وإنّما سمّيت حروف الإعراب لأنَّ الإعراب متى كان لم يوجد إلّا فيها))[١].

وذهب أبو علي الشلوبين إلى الاحتمال في قصد النحويين أنّهم أرادوا بقولهم: الإعراب تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه هو أنّه الحكم الذي يكون في أواخر الكلمات لأجل العوامل أو بسبب العامل، وذكروا اختلاف الآخر لاختلاف العامل وإنْ كان من المعربات ما ليس كذلك؛ لأنَّ الأكثر من المعرب مختلف الآخر لاختلاف العوامل فبنوا ذلك على ما الأكثر عليه[٢].

والظاهر أنَّ أبا حيان لم يوافق الشلوبين في رأيه، فقد نقده ووصف رأيه بغموض الدلالة، وذلك واضح من ردّه عليه إذ قال:((وهذا الحد منقود من جهة أنَّه لا يفهم ما أراد إذ قد يمكن أنْ يَحدَّ الإعراب به من مذهبه أنَّ الإعراب تغيُّر؛ لأنَّ التغيير حكم يحدثه العامل في آخر الكلمة))[٣].

وقد ذهب متأخرو المغاربة إلى ما ذهب اليه أبو حيان، فقد ذهبوا إلى أنَّ الإعراب معنوي[٤]، إلّا أنَّ بعض النحويين قد رجّحوا المذهب الأول في الإعراب وهو المذهب اللفظي، ومنهم: المرادي[٥]، والأشموني[٦]وغيرهم من النحويين، فقد وصفوا المذهب اللفظي بالأقرب

---

(١) شرح كتاب سيبويه، السيرافي:١/٢٣.

(٢) يُنظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، أبو علي الشلوبين:١/٢٥١.

(٣) التذييل والتكميل:١/١١٦، ويُنظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل، دراسة وتحليل اختيارات أبي حيان النحوية في كتابه، د. أحمد عبد الله القاضي:٢٣٧.

(٤) يُنظر: التذييل والتكميل:١/١١٦، ارتشاف الضرب:٢/٨٣٣،.

(٥) يُنظر: توضيح المقاصد المسالك:١/٢٩٦.

(٦) يُنظر: شرح الأشموني:١/٤١.

إلى الصواب؛ وذلك لأنَّ المذهب الثاني يقتضي أنَّ التغيير الأول ليس إعرابًا؛ لأنَّ العوامل لم تختلف بعد، وليس كذلك.

ومن ثم نخلص مما تقدّم إلى أنَّ مسألة الإعراب قد اختلف النحويون في حقيقته، فذهب بعضهم إلى أنّه لفظي، وهو اختيار ابن خروف، وقد كان موافقًا لمَنْ سبقه من النحويين المتقدمين ومنهم: ابن الخشّاب، وقد وافقه الكثير من النحاة المتأخرين ومنهم العكبري، وابن مالك، والمرادي، وابن هشام، والشاطبي، والجوهري، والاشموني، وغيرهم من النحويين.

وذهب بعضهم إلى أنَّ الإعراب معنوي وهو التغيير الحاصل في آخر الكلمة بسبب عامل، وهو اختيار أبي حيان وكان موافقًا للنحويين المتقدمين، ومنهم: سيبويه، والسيرافي، والفارسي، والاعلم، والجزولي، وقد وافقه بعض النحويين المغاربة المتأخرين.

فبعد البحث في هذه المسألة وجدنا أثر ابن خروف واضحًا في فكر أبي حيان الأندلسي؛ وذلك لإيراده لأكثر من موقف له في مصدرين من مؤلفاته، وفي المسألة نفسها، وقد كان أبو حيان معترضًا على ما ذهب إليه ابن خروف.

فتبيّن لي أنَّ الرأي الراجح هو ما قاله أبو حيان؛ لأنَّ اختلاف أواخر الكلمات باختلاف العوامل الداخلة عليها، فتكون الحركات هي دلائل الإعراب وعلامات له، وهو مذهب سيبويه، والسيرافي، وأغلب النحويين.

٢- [الأمر النائب مناب الشرط]

الأمر: يعني طلب الفعل بصيغة مخصوصة، وله عدة أنواع، فإنْ كان صادرًا عن الأعلى إلى الأدنى صار أمرًا، وإنْ كان صادرًا بين متساوٍ في المرتبة صار طلبًا، وإنْ كان من الأدنى إلى الأعلى صار دعاءً[١].

وقد يُحذف الشرط، وتقام أشياء مقامه تدلُّ عليه، وهذه الأشياء هي: الأمر، والنهي، والنفي، والاستفهام، والتمني، والعرض، والدعاء... وإنَّ جواب هذه الأشياء هو الجزم؛ لأنّها تتضمن معنى الشرط، فتقول في الأمر: (زُرْني أزُرك)، وكذلك قولك: (ائتني أكرمك)[٢].

ومدار بحثنا هو جملة الأمر التي ضُمّنت معنى الشرط، قال أبو حيان: ((وقد اختلف النحويون في ذلك، فذهب بعضهم إلى أنَّ جملة الأمر ضمنت معنى الشرط، فإذا قلت: اضرب زيدًا يغضب، ضمَّنَ اضرب معنى: أنْ تضربْ، وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو الحسن بن خروف، وذهب بعضهم إلى أنَّ جملة الأمر نابت مناب الشرط، ومعنى النيابة أنه كان التقدير: اضرب زيدًا، إن تضرب زيدًا يغضب، ثم حذفت جملة الشرط وأنيبت جملة الأمر منابها))[٣].

وإذا ما أردنا أنْ نتوثق من صحة قول ابن خروف في مسألة (الأمر النائب مناب الشرط) يتبيّن لنا أنَّ أبا حيان كان دقيقًا في نقله عنه، فقد صرّح ابن خروف بالمسألة قائلًا: ((وقد يجزمون على جواب الأمر والنهي إذا دخلهما معنى الشرط، وقد يضمّنون الأسماء معنى الأمر فيجزمون الجواب))[٤]. وأيضًا ما يؤيد صحة نقل أبي حيان عنه قول ابن خروف: ((كلّ جوابٍ يُجْزَم فليتضمن الكلام معنى الشرط))[٥]، وكذلك أيضًا قول ابن خروف: ((والجازم في هذا الباب للجوابات الكلام الذي دخله معنى الشرط؛ لأنّه في معنى إنْ

---

(١) يُنظر: شرح المفصّل، ابن يعيش:١٠٣/٧.

(٢) يُنظر: علل النحو، ابن الوراق:٤٤١، واللمع في العربية:١٩٦

(٣) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي:٢٨٤/١، تفسير سورة البقرة الآيات (٤٠-٤٣).

(٤) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف:٨٥٩/٢.

(٥) المصدر نفسه:٨٦١/٢.

تأتني آتك. والعامل في جواب الشرط الصريح حرف الشرط ومجزومهِ، فكذلك ما ناب منابه وتضمّن معناه))[١].

فقد تبيّن لنا أنَّ لابن خروف أثرًا واضحًا في فكر أبي حيان الأندلسي من خلال ايراده لذكره في المسألة إلا أنّه قد خالفه في الرأي إذ قال أبو حيان: ((وفي الحقيقة، العمل إنما هو للشرط المقدّر، وهو اختيار الفارسي والسيرافي، وهو الذي نصّ عليه سيبويه عن الخليل)).

وقد عارض أبو حيان رأي ابن خروف في مسألة (الأمر النائب مناب الشرط) فذهب ابن خروف إلى أنَّ جملة الأمر ضُمّنت معنى الشرط، أما أبو حيان فذهب إلى أنَّ جملة الأمر نابت مناب الشرط ومعنى النيابة عنده هو التقدير وقال: ((الترجيح بين القولين يذكر في علم النحو))[٢].

قال ابن الورّاق:((اعْلَم أَن جَوَاب الْأَمر وَالنَّهْي وَالنَّفْي... إِنَّمَا الْجَزْم، لِأَن مَا تقدمه يتَضَمَّن معنى الشَّرْط، أَلا ترى أَن قَوْلك:... إِذا قلت: ائْتِنِي أكرمك، معناه إِنْ تأتني أكرمك))[٣].

فنلاحظ أنَّ رأيَ ابن خروف موافق لرأي ابن الورّاق في هذه المسألة. وعندما اطلعنا على كتب النحويين الأخرى وجدنا الرأي المغاير لهذا الرأي فيرى ابن مالك أنَّ ((كلّ فعل مأمور به أو منهي عنه فلا بد أن يكون سببا لجلب مصلحة أو دفع مفسدة ... فلهذا إذا خلا الجواب في غير النفي من الفاء وقصد الجزاء جزم؛ لأنه جواب لشرط مقدر، دل عليه ما قبل، تقول في الأمر: زرني أزرْك... فتجزم على تقدير... وإن تزرني. ولك أن ترفع على الاستئناف، أو على أنه حال لمعرفة، أو نعت لنكرة))[٤]. وقال أيضًا: ((واعلم أنَّ الجواب المذكور لا خلاف في أنَّه جزاء شرط من جهة المعنى، ولكن اختلف في الذي عمل فيه

---

(١) شرح كتاب سيبويه المسمّى" تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، ابن خروف:١٧٧.

(٢) البحر المحيط:١/٢٨٤، سورة البقرة(٤٠-٤٣).

(٣) علل النحو: ٤٤١.

(٤) شرح التسهيل، ابن مالك:٤/٣٩.

الجزم ما هو، فقال أكثرهم: الجواب مجزوم بشرط مقدر دلَّ عليه ما قبل. وقال قوم: هو مجزوم بنفس ما قبله، لتضمنه معنى الشرط، وهو ضعيف))[١].

فعندما اطلعنا على رأي ابن مالك وجدنا أنَّ أبا حيان موافقٌ لرأيه في هذه المسألة، وأنَّ ابن مالك مخالفٌ لما جاء به ابن خروف، فقد كان أبو حيان معترضًا على موقف ابن خروف، فهو موافقٌ لما جاء به ابن مالك.

أما المرادي فيرى أنَّه ((إذا جُزم الفعل بعد سقوط الفاء ففي جازمه أقوال: الأول: إن لفظ الطلب ضمَّن معنى حرف الشرط فجزم، وإليه ذهب ابن خروف، واختاره المصنف ونسبه إليه الخليل(ت:١٧٥هـ) وسيبويه. والثاني: أن الأمر والنهي وباقيها نابت عن الشرط؛ أي: حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه في العمل منابها فجزمت، وهو مذهب السيرافي والفارسي وابن عصفور)) والثالث: ((أنَّ الجزم بشرط مقدر دلّ عليه الطلب، وإليه ذهب أكثر المتأخرين. والرابع: أن الجزم بلام مقدرة، فإذا قال: "ألا تنزل تُصِبْ خيرا." فمعناه: لتصب خيرا"، وهو ضعيف، ولا يطرد إلّا بتجوز وتكلف. والمختار القول الثالث)) [٢].

فبعد الاطلاع على قول المرادي في هذه المسألة فقد وجدناه أيضًا قد ذهب إلى ما ذهب إليه أبو حيان وهو: الجزم بالشرط المقدّر الدال عليه الطلب، وقد ذكر أسبابًا عدة لاختياره هذا المذهب، وهي: إنَّ ما ذهب إليه يستلزم أنْ يكون العامل جملة، وذلك لا يوجد في موضع. والسبب الثاني: إنَّ الإضمار أسهل من التضمين؛ لأنَّ التضمين زيادة بتغير الوضع، والإضمار زيادة بغير تغيير، فهو أسهل، أما السبب الثالث: فيرى المرادي أنَّ التضمين لا يكون إلا لفائدة ولا فائدة في تضمين الطلب معنى الشرط؛ لأنّه يدلّ عليه بالالتزام، أما السبب الرابع: فيرى المرادي أنَّ الشرط لا بدَّ له من فعل، ولا يجوز أنْ يكون هو الطلب بنفسه ولا مضمنًا له مع حرف الشرط لما في ذلك من التعسف، ولا مقدرًا بعده؛ لقبح اظهار بدون حرف الشرط بخلاف اظهاره معه[٣].

---

(١) شرح التسهيل، ابن مالك:٤/٤٠.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك:٣/١٢٥٦- ١٢٥٧.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه:٣/١٢٥٧.

ويُفهم مما جاء به ناظر الجيش بأنَّه يجزم الفعل بعد الأمر إذا حسن تقدير (إنْ تفعل) مكانه وجعل ذلك الفعل جوابًا له، أي إنَّ الأمر يجزم الفعل المضارع إذا كان جوابًا لما يدلّ عليه دلالة ظاهرة ويستلزمه لزومًا بينًا، وهو شرط الفعل المأمور به، وذلك نحو: ائتني آتك، والتقدير: إنْ تأتني آتك[1].

وذكر الصبّان (ت:١٢٠٦هـ) أنَّ الجزم في حال تجريد الفعل من الفاء جائز عند جميع النحويين، ولكنّ الاختلاف بين النحويين هو في جازم الفعل، وقد قيل فيه أربعة أقوال، والأقوال التي نصّها الصبان في ما يخصّ جازم الفعل هي الأقوال نفسها التي ذكرها المرادي قبله نصًا[2]، وقد مرَّ ذكرها سابقًا في المسألة.

فبعد البحث في هذه المسألة نلحظ أنَّ أبا حيان كان موافقًا في الرأي للنحويين المتأخرين وكان معترضًا على موقف ابن خروف في المسألة نفسها. ومن ثمَّ نخلص مما تقدّم إلى أنَّ مسألة (جملة الأمر النائبة مناب الشرط) هي من المسائل التي اختلف النحويون فيها، وكان لأبي حيان دورٌ بارزٌ في شرح المسألة وتفصيل القول فيها.

وقد وجدنا أثر ابن خروف واضحًا في فكر أبي حيان اعتراضًا على ما ذهب إليه، فقد ذهب ابن خروف إلى ما ذهب اليه بعض النحويين ومنهم ابن الوراق كما ذُكر في كتب النحويين بأنَّ جملة الأمر ضمنت معنى الشرط، وكان أبو حيان معترضًا على ما جاء به ابن خروف وذهب إلى ما ذهب إليه بعض النحويين المتأخرين وهو أنَّ الجزم بشرط مقدّر دلَّ عليه الطلب وهو ما ذهب إليه ابن مالك والمرادي، وناظر الجيش وغيرهم من النحويين.

ويبدو لي أنَّ رأي ابن خروف هو الرأي الأكثر صوابًا؛ لأنَّ العامل في جواب الشرط الصريح هو حرف الشرط ومجزومهِ، وأيضًا ما ناب منابه وتضمّن معناه.

---

(١) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٨/٤٢٣٦.

(٢) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٣/١٢٥٦، حاشية الصباح على شرح الاشموني لألفية ابن مالك: ٣/٤٥٣-٤٥٤..

٣- [الاسم المعطوف بعد "واو المعية" في باب المفعول معه]

المفعول معه وهو الاسم الفضلة المنصوب الذي يقع بعد الواو التي بمعنى (مع)[١]، ويكون العامل في النصب الفعل الذي قبله بوساطة الواو، ولا يوجد مفعول ينصب بوساطة سواه، ولا يجوز حذف هذه الواو كما جاز حذف اللام في المفعول له[٢]. والناصب للمفعول معه ما تقدمه فعل سواء أكان ظاهرًا أو مقدرًا، أو ما يشبه الفعل، لا الواو خلافًا للجرجاني، ولا النصب على الخلاف خلافًا للكوفيين ولا بمضمر بعد الواو على تقدير الزجّاج[٣].

أما النصب بالواو على مذهب الجرجاني فقد وصفه بعض النحويين بالضعيف أو غير صحيح؛ لأنَّ الواو لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير في نحو: سرتُ وإياك، والصحيح أنَّ المفعول معه منصوب بما قبل الواو[٤]، وذهاب الكوفيين للنصب بالخلاف فاسد؛ لأنَّ الخلاف معنى والمعاني المجردة لم يثبت النصب بها[٥].

وللاسم الواقع بعد الواو حالات عدة هي: واجب النصب، وواجب العطف، وراجح العطف، وراجح النصب، وما يستوي فيه الأمران العطف والنصب[٦].

ومدار بحثنا في هذه المسالة هو وجوب العطف، فقد قال أبو حيان: ((وأما: أنت ومالك، وأنت وشأنك... اختلاف النحويين في توجيه ذلك، فذهب بعضهم إلى أنَّ لا اضمار، وأنَّ الواو تسد مسد الخبر، ومنهم مَنْ أضمر وقدّر: مقرونان، إلى تقدير مقرونان ذهب س والأكثرون، إلّا أنَّ ابن خروف زعم انَّ تقدير (س) ذلك تقدير معنى لا تقدير إعراب، وزعم أنَّ س نصَّ على أنَّ الواو وما بعدها الخبر في: اشتريتُ الشاءَ شاة ودرهم))[٧].

---

(١) يُنظر: المفصل في صنعة الإعراب:٨٣، واللباب في علل البناء والاعراب:٢٧٩/١، واللمحة في شرح الملحة:٣٦٧/١، وأوضح المسالك:٢١٢/٢، وشرح ابن عقيل:٤٧٢/١.

(٢) يُنظر: اللمحة في شرح الملحة:٣٦٨/١.

(٣) يُنظر: اللمحة في شرح الملحة:٣٦٨/١، والجنى الداني في حروف المعاني:١٥٥، وأوضح المسالك:٢١٤/٢.

(٤) يُنظر: الجنى الداني في حروف المعاني:١٥٥، وشرح ابن عقيل:٤٧٣/١.

(٥) يُنظر: شرح التسهيل، ابن مالك:٢٥١/٢، والجنى الداني:١٥٥.

(٦) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٢٠٥٩/٤.

(٧) التذييل والتكميل:١١٨/٨.

وأيضًا كان للمسألةِ أثرٌ في تفكيره في مصدرٍ ثانٍ من مؤلفاته فقد قال: ((وذهب الجرجاني إلى أنَّه ينتصب بالواو نفسها، ويلزم من كون المفعول معه أنْ يصح عطفه على ما قبله، وأنَّ أصل هذه الواو العطف وهذا مذهب الجمهور والاخفش والسيرافي والفارسي، وابن جني وأصحابنا الاستاذ أبو علي، وابن عصفور، وابن الصائغ... وذهب ابن خروف وتبعه ابن مالك إلى أنَّ العرب تستعمله في مواضع لا يصلح فيها العطف، وذلك على ضربين: أحدهما: ترك فيه العطف لفظًا ومعنى كقولهم: استوى الماء والخشبة، وما زلتُ أسير والنيل، والثاني: استعمل فيه العطف لمجرد اللفظ كاستعمال النعت على الجوار، ومنه قولهم: أنت أعلم ومالك، أي: أنت أعلم مع مالك كيف تدبره))[1].

ولم يكتفِ بذكرها فحسب فقد كان للمسألةِ أثرٌ في تفكيره أيضًا فقد قال:((قال ابن خروف:((ويدلّ على عدم الإضمار أنَّ الكلام لا يدلُّ على الاقتران، بل يمكن أنْ يكونا غير مقرونين)) قال:((فمعنى تقدير س مقرونان أي: إنَّ وضيعته في موضع مقرونان، كما تقدّر: زيدٌ ضربته، في باب الاشتغال: تريد: أخوك، لترى أنَّ ضربته في موضع الخبر)) قال:((ولا دليل على ذلك))[2].

وإذا أردنا التوثق من صحة قول ابن خروف في هذه المسألة تبيّن لنا انَّ أبا حيان كان دقيقًا في نقله عنه فقد صرّح ابن خروف بالمسألة قائلًا: ((وأما واو "مع" فقولهم: "كل رجل وضيعته" أي مع ضيعته... ولا يحتاج فيه إلى حذف خبر لتمامه، وصحة معناه، فإنْ قدّر " مقرونان " فلبيان المعنى))[3].

وقد اعترض أبو حيان على رأي ابن خروف ووصفه بالباطل، إذ صرَّح قائلاً: ((وهذا الذي ذهب إليه باطل؛ فإنَّ الواو التي بمعنى مع تدل على الاقتران، وليس يراد بالاقتران هنا الملامسة والصلاح، وهذا الذي غلَّط ابن خروف، بل يُراد به أنَّ كلّ انسان مع ضيعته يفعل ما يشاء من إصلاح أو فساد، وأما قول (س) في شاة ودرهم إنَّه خبر فـ(س) قد يُسمّي ما

---

(١) ارتشاف الضرب:٣/١٤٨٥.

(٢) المصدر نفسه:٨/١١٩.

(٣) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف:١/١٧٠، ٣٩٤.

ليس خبرًا خبرًا إذا كان في معنى الخبر، وفي كلام (س) يدلّ على خلاف ما زعم ابن خروف س في المسألة: ((إنَّه يريد شاةٌ بدرهم، وهذا المجرور خبر)) قال: فصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى. فقوله (في المعنى) يدل على أنَّها ليست فب اللفظ بخبر وهذا ظاهر الدلالة))[١].

فقد تميّز المفعول معه من المعطوف؛ لكونه تلا واوًا بمعنى (مع) لا لكونه منصوبًا، فإذا ورد الاسم بعد هذه الواو وجب إعرابه مفعولًا معه، سواء أكان منصوبًا أم مرفوعًا أم مجرورًا[٢].

فقد صرّح سيبويه بالمفعول معه المنصوب بباب((هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب الاسم" لأنّه مفعول معه ومفعول به... وذلك قولك: ما صنعت وأباك))[٣]. وذكر المفعول معه المرفوع بباب ((هذا باب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول" إلّا أنَّها تعطف الاسم هنا على ما يكون ما بعده إلا رفعًا على كلّ حال وذلك قولك: أنت وشأنك، وكلّ رجل وضيعته))[٤]، وفي موضع آخر قال: ((والجر في قولك: ما شأن عبد الله وزيدٍ، أحسن وأجود))[٥]. إلّا أنَّ سيبويه ذكر فيما إذا كان المفعول معه مرفوعًا، قال:((لو قلت: أنتَ وشأنك كنتَ كأنَّك قلت: أنتَ وِانك مقرونان، وكلّ امرئٍ وضيعته مقرونان؛ لأنَّ الواو في معنى مع هنا يعمل فيما بعدها ما عَمِل فيما قبلها من الابتداء والمبتدأ، ومثله: أنت أعلم ومالك، فإنما أردتَ أنت أعلم مع مالك))[٦].

---

(١) التذييل والتكميل:٨/١١٩.

(٢) يُنظر: المفعول معه في النحو العربي رفعًا ونصبًا وجرًا، بحث قدّمه: أ. م. د. عبد الجبار فتحي زيدان، كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد(١٠)، العدد(٢)، ص:١٩٤.

(٣) الكتاب:١/٢٩٧.

(٤) المصدر نفسه:١/٢٩٩.

(٥) المصدر نفسه:١/٣٠٩.

(٦) المصدر نفسه:١/٣٠٠.

فقد عرّف ابن هشام (الواو العاطفة): بأنَّ معناها مطلق الجمع، فتعطف الشيء على مُصاحبه، وعلى سابقه، وعلى لاحقه[١]. وهذا هو معنى العطف الحقيقي، أما المقصود بالعطف اللفظي فهو الذي لا علاقة له بالمعنى، فيبدو أنَّ سيبويه في ذكره للمفعول معه المرفوع، والأمثلة التي ذكرها تبيّن أنّه رفع المفعول معه عطفًا على ما قبله لفظًا، وذلك لفساد المعنى. وذكر ابن خروف أنَّ أبا الفتح بن جني قال إنَّ العرب لم تستعمل الواو بمعنى "مع" إلا في مواضع يصح أنْ تقع فيه عاطفة، وأنكر قوله ابن خروف وهو في الانكار حقيق[٢].

فقد وضّح ابن مالك الذي جاء به ابن خروف قائلًا:((فإنَّ العرب استعملت الواو بمعنى مع في مواضع لا يصلح فيها العطف، وفي مواضع يصلح فيها، والمواضع التي لا يصلح فيها العطف على ضربين: أحدهما: ترك فيه العطف لفظًا ومعنى، والثاني: استعمل فيه العطف لمجرد اللفظ، كاستعمال النعت على الجوار، فمن الأول قولهم: استوى الماء والخشبة، وما زلتُ أسير والنيل... ومن الثاني قولهم: أنت أعلم ومالك، أي: أنت أعلم مع مالك كيف تدبره، ومالك معطوف على اللفظ ولا يجوز رفعه على القطع واضمار الخبر؛ لانَّ المال لا يُخبر عنه بأعلم، وشرط عطف المبتدأ المضمر خبره أنْ يكون خبره مثل خبر المعطوف عليه))[٣].

فقد يكون الاسم الواقع بعد الواو واجب العطف، ولوجوب العطف سبب واحد لفظي وهو الذي ذكره ابن مالك بقوله: ويجب العطف في نحو: أنت ورأيك، وأنت أعلم ومالك[٤]. ويكون ذلك إذا لم يتقدّم الواو إلا مفردًا نحو: "كل رجل وضيعتُه"، و"أنت ورأيك"، أو أنْ يتقدّم الواو جملة غير متضمنة معنى فعل نحو قولك: أنت أعلم ومالك[٥].

---

(١) يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ابن هشام:٢/١٧-١٨.

(٢) شرح التسهيل، ابن مالك:٢/٢٥٠-٢٥١، ويُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٤/٢٠٥٠، والمقاصد الشافية:٣/٣١٩.

(٣) شرح التسهيل:٢/٢٥١، ويُنظر: ارتشاف الضرب:٣/١٤٨٥، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٤/٢٠٥١، والمقاصد الشافية:٣/٣١٩-٣٢٠.

(٤) يُنظر: التذييل والتكميل:٨/١١٤، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٤/٢٠٦٠.

(٥) يُنظر: التذييل والتكميل:٨/١١٤.

وقد أجاز الصيمري(ت:٤٣٦هـ) النصب في (كل رجل وضيعتَه) بمعنى: مع ضيعته، وكلّ امرئ وشأنَه، أي: مع شأنه، وذهب إلى جواز الرفع على تقدير العطف ويكون خبر الابتداء محذوفًا تقديره: كلّ رجل وضيعته مقرونان(١).

فتبين أنَّ في وجوب العطف ثلاثة مذاهب هي: وجوب الرفع وهو قول الجمهور، وجواز النصب بلا تأويل وهو مذهب الصيمري، وجواز النصب على تأويل ما قبل الواو، إنَّه جملة اسمية حذف خبرها وهذا ما حكاه الصيمري ايضًا، أما الذي أيّده أبو حيان فهو وجوب الرفع(٢).

أمَّا توجيه الرفع في (أنت أعلم ومالك) ففي (مالك) وجهين هما: الوجه الأول: أنْ يكون معطوفًا على (أنت) ونُسب العلم إلى المال على سبيل المجاز، وإنْ لم يشتركا في العلم فتكون الواو للمصاحبة بمعنى الباء(٣). والوجه الآخر: كون (ومالك) مقدّر قبله مبتدأ والتقدير: أنت أعلمُ وأنت ومالك.

والذي ذهب إليه ابن طاهر هو عطف كلمة (ومالك) على الخبر (اعلم) فوضع الواو موضع الباء فعطف على ما قبلها، ورفع ما بعدها في اللفظ، ولم يعطف على المبتدأ؛ لأنَّه حُمِل على الأقرب، فوصف أبو حيان مذهب ابن طاهر بالأقرب إلى تفسير كلام سيبويه؛ لأنَّه قال في الواو:((ويعمل فيما بعدها المبتدأ)) يريد أنَّك تعطفه على (أعلم) فيعمل فيه ما عمل في (أعلم) وهو المبتدأ(٤). إلّا أنَّ ابن خروف قد اعترض على استاذه ابن طاهر وخالفه، فقد زاد عليه بقوله: إنَّه معطوف (لفظًا ومعنًى) على الخبر، وكأنَّه قيل: أنت ومالك، وذلك على قول ابن خروف في (كل رجلٍ وضيعته) إنَّ الخبر (العاطف والمعطوف)؛ لكونهما بمنزلة (مع) ومجرورها(٥).

---

(١) يُنظر: التبصرة والتذكرة، الصيمري:٢٥٧/١، والتذييل والتكميل:١١٥/٨، وارتشاف الضرب:١٤٨٦/٣.

(٢) يُنظر: التذييل والتكميل:١١٥/٨.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه:١١٥/٨.

(٤) المصدر نفسه:١١٦/٨.

(٥) يُنظر: الاعتراضات النحوية لابن خروف (ت:٦٠٩هـ) على ابن طاهر(ت:٥٨٠هـ)، هدى ناجي عبيد البديري، جامعة بغداد، مركز إحياء التراث العربي، مجلة كلية التربية للبنات، مج:٢٩(٧)، ٢٠١٨.

فقد وصف السيوطي ما ذهب إليه ابن خروف من رأي بالضعف، فقد قال: وفيه نظر لأوجه عدة وهي:

أولًا: إنَّه ليس المراد بالإخبار عن شخص بأنّه أعلم على الاطلاق، وبأنَّه مع "ماله" ولم يَحُل بينها حائل.

ثانيًا: إنَّ التفريع على هذا القول ضعيف، إنّما يقتضي أنَّ المعطوف عليه "المبتدأ" لا الخبر كما أنَّه في (كلّ رجل وضيعته)[1]. والذي عُرف عن ابن خروف ذهابه إلى أنَّ الواو ومصحوبها أغنيا عن الخبر كإغناء الوصف في(أقائم الزيدان) لا لأنَّهما الخبر.

ثالثًا: إنَّه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: أنت أعلم وأنت ومالك، فحذف المبتدأ لدلالة ما تقدّم عليه، وهذا الذي ذهب إليه ابن الصائغ. وفيه نظر؛ لأنَّه خلاف المعنى، إذ معنى الكلام: أنت أعلم من غيرك على الاطلاق، وأنت ومالك مقرونان. وذهب السيوطي إلى أنَّ هذا لا يُسمّى خبرًا إلا بتجوز على قول ابن خروف، ويرى أنَّ الصواب هو أنَّ الواو هي بمعنى الباء وهو ما ذهب إليه الجرمي ومَنْ وافقه، ومعنى (المعية) وصفه بالبعيد[2].

ومن ثمَّ فإنَّ مذهب الكوفيين ومَن تبعهم إلى أنَّ في مثل قولهم:(كل رجل وضيعته) مستغنٍ عن تقدير خبر؛ لأنَّ معناه عندهم: مع ضيعته. والبصريين ذهبوا إلى أنَّه لا بدَّ من تقدير خبره[3]؛ لأنَّ الخبر عندهم محذوف والواو عاطفة، والذي ذهب إليه أبو حيان هو ما ذهب إليه الجمهور، وقد رجّح مذهبهم خلافًا للصيمري الذي ذهب إلى أنَّ الواو في (وضيعته) جائز بمعنى:(مع ضيعته)، والنصب في قول:(كلّ رجل وضيعتَه) هو مذهب قد انفرد به الصيمري. وقد كان أبو حيان معترضًا على ما ذهب إليه ابن خروف الذي كان في مذهبه موافقًا للكوفيين. فقد يرى ابن خروف أنَّه لا يحتاج إلى تقدير خبر، فيرى أنَّ قولهم:(كلّ رجل وضيعته) كلام تام لا يحتاج فيه إلى حذف خبر؛ لتمامه وصحة معناه، وإنْ

---

(١) يُنظر: الأشباه والنظائر، السيوطي:٣/٧٣.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه:٧/٧٤.

(٣) يُنظر: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة:٧٦.

قدر بمقرونين فلبيان المعنى؛ وذلك لأنَّ الواو عندهم بمعنى (مع) فكأنّهم قالوا: كلّ رجل مع ضيعته، وإذا ذكرت (مع) فلا يكون هناك حاجة إلى تقدير خبر محذوف.

وخلاصة ما تقدّم وجدنا أنَّ لنحو ابن خروف أثرًا واضحًا في التفكير النحوي لأبي حيان، لذكر موقفه في أكثر من مصدر من مصادره النحوية في هذه المسألة التي كانت محط خلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين، وكان أبو حيان معترضًا على ما ذهب إليه ابن خروف الذي اتبع في مذهبه ما ذهب إليه الكوفيون، فقد كان أبو حيان موافقًا لما ذهب إليه الجمهور.

ويبدو لي أنَّ الرأي الراجح هو ما ذهب اليه ابن خروف ورأيه أنَّه لا يحتاج إلى تقدير الخبر؛ وذلك بوصفه كلامًا تامًا لا يحتاج إلى زيادة فـ(كل رجل وضيعته)، و(أنت ورأيك) بمعنى: كل رجل مع ضيعته، وأنت مع رأيك، فهو كلام صحيح المعنى، وإنَّ تقدير مقرونين فهو لتمام المعنى.

٤- [الخلاف في فعلية (أفعل به)]

(أفعل به) وهي إحدى صيغتي التعجب القياسية نحو: أكرم بزيد واعلم به، فيكون اللفظ لأفعل في هذه الصيغة بلفظ الأمر، ولكن المعنى معنى الخبر[١]. فالمعنى يكون صار ذا علمٍ وذا كرمٍ، فالجار والمجرور في موضع رفع بأنّه فاعل[٢].

فـ(أكرم) في جملة:(أكرم به) فعل يحتاج إلى فاعل، وقد جعل المحققون فاعله هو الجار والمجرور، أعني (بزيد)؛ لأنَّ الجار والمجرور قد جاء فاعلًا في مثل:(كفى بالله حسيبًا)، أي: كفى الله حسيبًا[٣]. فقد صار الجار والمجرور في موضع رفع وذلك بإسناد الفعل إليه، ولا ضمير فيه؛ وذلك لأنك لم تأمر أحدًا بإيقاع الفعل[٤]، ولا يجوز حذف الباء في التعجب؛ لئلا يبطل معنى التعجب[٥].

وما يعنينا في هذه المسألة هو القول بفعلية (أفعل به) وحقيقته، فقد أجمع النحاة على فعلية (أفعل)؛ لأنّه على صيغة لا تكون إلّا للفعل. وذكر ابن الأنباري أنَّ (أفعل) اسم وأنكر المرادي ذلك، فقال: لا وجه في ذلك[٦]. إلّا أنَّهم اختلفوا في حقيقته[٧].

قال أبو حيان: ((وذهب الزجّاج ومَنْ وافقه إلى أنَّ (أفعل) أمر حقيقة... والمجرور في موضع نصب وإلى أنَّ موضعه النصب ذهب الفراء والرماني وتبعه الزمخشري وابن خروف))[٨].

وقد كان لابن خروف أثر في التفكير النحوي لأبي حيان في مصدرٍ ثانٍ من مؤلفاته فقد ذكر أبو حيان موقفه قائلًا: :((وقوله لا نصب بالمفعولية، خلافًا للفراء والزمخشري وابن

---

(١) يُنظر: الإيضاح العضدي:٩١، وشرح المقدمة المحتسبة، ابن باشاذ:٣٨١/٢.

(٢) يُنظر: الإيضاح العضدي:٩٢.

(٣) يُنظر: شرح المقدمة المحتسبة:٣٨٢/٢، والمرتجل في شرح الجمل:١٤٨.

(٤) يُنظر: البديع في علم العربية:٤٩٨/١.

(٥) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب:٢٠٣/١.

(٦) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح:٦٠/٢، وأوضح المسالك:٢٢٧/٣.

(٧) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح:٦٠/٢، وشرح الأشموني:٢٦٤/٢-٢٦٥.

(٨) منهج السالك:٣٧١.

خروف هذا قول مَن ذهب إلى أنَّ (أفعِل) أمر حقيقة وليست الهمزة فيه للصيرورة بل هي للنقل كهي في: "ما أحسن زيدًا"))[1]. وذكر أبو حيان موقفًا آخر لابن خروف في هذه المسألة وفي هذا المصدر نفسه قائلًا: ((وقال المصنف في الشرح: وفي أفعل المتعجب به مع الاجماع على فعليته قولان: أحدهما: أنَّه في اللفظ أمر وفي المعنى خبر انشائي... والثاني: أنَّه أمرٌ باستدعاء التعجب من المخاطب إلى ضميره، وهو قول الفرّاء، واستحسنه الزمخشري وابن خروف))[2].

ولم يكتفِ أبو حيان بذكر موقف ابن خروف فحسب فقد كان للمسألة أثر في تفكيره أيضًا في مصدرٍ ثالث من مؤلفاته فقد قال: ((وذهب الفراء، والزجّاج والزمخشري، وابن خروف إلى أنَّه أمر حقيقة، والهمزة فيه للنقل، و(بزيد) مفعول به والباء زائدة))[3].

وأيضًا كان لابن خروف أثر في فكر أبي حيان في مصدر رابع وفي المسألة نفسها، فقد قال أبو حيان: ((وذهب الكوفيون وابن خروف إلى أنَّه أمر حقيقة، والهمزة فيه للنقل لا للصيرورة و بـ(زيد) في موضع المفعول))[4].

فقد تبيّن لنا أنَّ لنحو ابن خروف أثرًا واضحًا وكبيرًا في التفكير النحوي لأبي حيان الأندلسي لإيراده له خمسة مواقف في أربعة مصادر من مؤلفاته النحوية وفي المسألة نفسها بصيغ مختلفة والمعنى واحد.

وإذا حاولنا أنْ نتأكد من صحة ما نقله أبو حيان عن ابن خروف في آثاره فقد وجدنا الحقيقة ليست كذلك فقد صرّح ابن خروف في هذه المسألة قائلًا:((وقولهم: (أفعل به) لفظه لفظ الأمر ومعناه التعجب، والجار والمجرور هو الفاعل، ولا ضمير في الفعل، ولو كان فيه ضمير المخاطب لظهر في التثنية والجمع ومخاطبة المؤنث بقولهم: يا هند أحسنْ بعمرو) دليل على ذلك، وكذلك (يا زيدون أحسن بعمرو)، والكوفيون يقولون: الجار والمجرور في

---

(١) التذييل والتكميل:١٠/١٨٧.

(٢) المصدر نفسه:١٠/١٩٠.

(٣) ارتشاف الضرب:٤/٢٠٦٧.

(٤) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيان الأندلسي:١٣٨.

موضع نصب والفاعل مضمر في الفعل ولا يظهر، ولا يؤنث الفعل وتقدير الكلام عندهم:(ما أفعله) لم يختلفوا في ذلك، ودليلهم على كونه في موضع نصب حذف المجرور في قوله:... ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: من الآية١٩]))[١].

وقد أكدت ذلك محققة كتاب شرح جمل الزجّاجي لابن خروف قائلة: وهو مذهب البصريين ... وذكر أبو حيان في الارتشاف... أنَّ الفرّاء والزجّاج والزمخشري وابن خروف يرون أنَّ (أفعل) في التعجب أمر حقيقة والهمزة للنقل، وهو خلاف ما صرّح به ابن خروف في النصّ))[٢].

فنلحظ أنَّ هناك تناقضًا في النقل عن ابن خروف، فقد ذكر في مؤلفه شرح جمل الزجّاجي (أفعل به) لفظه لفظ الأمر ومعناه التعجب والجار والمجرور هو الفاعل، والذي ذكره أبو حيان في مؤلفاته في نقله عنه، إذ قال: ((ذهب... وابن خروف إلى أنَّه أمر حقيقة... والجار والمجرور مفعول به والفاعل ضمير مستتر)) وهذا خلاف لما زعمه ابن خروف في مؤلفه، فلعل أبا حيان أخذ ذلك سماعًا عن شيوخه، والذي نقله ابن خروف عن الكوفيين كما ورد في نصّه أنَّهم يقولون: الجار والمجرور في موضع نصب والفاعل مضمر في الفعل ولا يظهر، فلم يذكر ابن خروف في نقله عن الكوفيين أنَّ لفظ (أفعل به) هو أمر حقيقة كما زعم أبو حيان، فالذي قاله هو رأيه في كلام الكوفيين بعد عرض مذاهبهم وشواهدهم قائلًا:((وهو قول لا دليل على خطئه))[٣]

واعترض أبو حيان على ما جاء به ابن خروف، إذ قال: ((والدليل على أنَّه ليس حقيقة، حقيقة الأمر قولهم: يا هند أحسن بعمرو، و يا زيدان أحسن بعمرو... فلو كان أمرًا للحقه ضمير التأنيث والتثنية والجمع، فيقال: أحسني، ولما كان في المعنى الخبر جاز أنْ يرفع الظاهر، فـ(زيد) فاعل والباء فيه زائدة لازمة... وذهب الكوفيون وابن خروف إلى أنَّه

---

(١) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف:٢/٥٨٤.

(٢) المصدر نفسه، هامش رقم(١):٢/٥٨٤

(٣) المصدر نفسه:٢/٥٨٥.

أمر حقيقة... واستدلوا على هذا المذهب بأنهم لما حذفوا الباء رجعوا إلى النصب على أنَّه مفعول، إذ لو كان فاعلًا لرجعوا إلى الرفع كما تقول: كفى بالله شهيدًا))[١].

أما في كتابه منهج السالك فقد ناقض رأيه هذا الذي عارض فيه ابن خروف فقد صرّح قائلًا:((والذي نختاره من هذه المذاهب أنَّ أحسن أمر حقيقة والمخاطب هو الفاعل المستكن فيه ولزم الإفراد والتذكير للضمير وإنْ كان المخاطب مثنى أو مجموعًا أو مؤنثًا لجريانه مجرى الأمثال... والمجرور في موضع نصب بفعل الأمر والباء زائدة، والدليل على أنَّه في موضع نصب أنّهم إذا حذفوا الباء نصبوا، ولو كان في موضع رفع لكان الاسم إذا حذفت الباء يرتفع كما يرتفع في كفى بالله))[٢].

فمن خلال عرض رأي أبي حيان نلحظ أنَّ هناك تناقضًا في رأيه، ففي كتابه (النكت الحسان) ذهب إلى أنّه ليس أمرًا حقيقة... وفي كتابه منهج السالك ذهب إلى أنَّه أمر حقيقة، كما أنَّه في نقله عن ابن خروف لم يكن دقيقًا في بيان موضع الجار والمجرور، الباء فيه زائدة لازمة والمجرور هو الفاعل كما ذكر في كتابه (النكت الحسان)، وتارة يذهب إلى أنَّ المجرور في محل نصب كما ذهب الكوفيون.

ولم يكن أبو حيان وحده ناقلًا موقف ابن خروف في ذهابه إلى أنَّ صيغة (أفعل به) أنَّ لفظ (أفعل) هو أمر حقيقة متبعًا الزجّاج والزمخشري، وإنما سبقه في ذلك ابن يعيش في كتابه شرح المفصّل، كما ذكر محقق الكتاب، الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد عبد الله[٣].

فيبدو أنَّ ابن يعيش أيضًا كان معترضًا على ما جاء به ابن خروف، وممن سبقه في هذا الرأي ووصفه بالبعيد عن الصواب، وأيّد ما ذهب إليه بأسباب عدة، منها: إنَّه إنْ كان بلفظ الأمر فليس بأمر وإنما هو خبر محتمل الصدق والكذب، وأيضًا لو كان أمرًا لكان فيه ضمير المأمور فكان يلزم الفعل بحسب أحوال المخاطبين.

---

(١) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان:١٣٨.

(٢) منهج السالك:٣٧٢.

(٣) يُنظر: شرح المفصّل، ابن يعيش:٢٦٧/٧.

ويرى ابن يعيش أنَّه كان يصحّ أنْ يُجاب بالفاء كما يصح ذلك في فعل الأمر نحو:(أكرم بعمرو فيشكرك)، وهذا لا يجوز[١].

وكذلك ابن مالك فقد خالف ابن خروف ومَنْ سبقه في رأيه وكان معترضًا عليه إلا أنَّه قد ذكر أنَّ في أفعل المتعجب به على فعليته قولان: أحدهما أنَّه في اللفظ أمر وفي المعنى خبر إنشائي... والثاني: إنَّه أمر باستدعاء التعجب من المخاطب مسندًا إلى ضميره، وهو قول الفراء واستحسنه الزمخشري وابن خروف، وذهب ابن مالك إلى أنَّ القول الأول هو الصحيح[٢].

والحقيقة أنَّ ابن خروف لم يذهب إلى أنَّه مسند إلى ضميره، كما زعم ابن مالك، فالذي ذكره هو:((ولا ضمير في الفعل، ولو كان فيه ضمير المخاطب لظهر في التثنية والجمع ومخاطبة المؤنث))[٣]. فلربما أخذ ابن مالك عما ذكره عن ابن خروف سماعًا عن شيوخه الذين سبقوه أو مَنْ تتلمذ عليهم.

والذي ذهب اليه أبو علي الفارسي[٤] وابن جني[٥] وابن باشاذ[٦]، وابن الخشاب[٧]، والعكبري[٨] إلى أنَّ صيغة (أفعل به) أنَّ (أفعل) هو لفظ الأمر والمعنى معنى الخبر وهذا هو مذهب جمهور البصريين[٩].

وذهب ابن الأثير إلى أنَّ (أفعل به) أفعل جاء بصيغة الأمر ومعناه الخبر، والجار والمجرور في موضع رفع بإسناد الفعل اليه[١٠].

---

(١) يُنظر: المصدر نفسه:٢٦٨/٧.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل، ابن مالك:٣٣/٣.

(٣) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف:٥٨٤/٢.

(٤) يُنظر: الايضاح العضدي:٩١.

(٥) يُنظر: اللمع في العربية:١٩٨، والمنصف شرح كتاب التصريف:٣١٦.

(٦) يُنظر: شرح المقدمة المحتسبة:٣٨١/٢.

(٧) يُنظر: المرتجل في شرح الجمل:١٤٧.

(٨) يُنظر: اللباب في علل البناء والاعراب:٢٠٢/١.

(٩) يُنظر: اللمحة في شرح الملحة:٥٠٩/١، وأوضح المسالك:٢٢٧/٣.

(١٠) يُنظر: البديع في علم العربية:٤٩٧/١.

والذي يدلّ على أنَّ (أفعل به) ليس أمرًا كونه يأتي للمفرد المذكر والمؤنث والمثنى بنوعيه والجماعة بلفظ واحد، وذلك نحو قولهم:(يا زيد أكرم بعمرو)، و(يا هند أكرم بعمرو)، و(يا رجلان أكرم بزيد)، و(يا رجال أكرم بزيد)[١].

ومن النحويين الذين تبعوا أبا حيان في شرحه وبيانه لحقيقة فعلية صيغة (أفعل به) والقول فيها هم: ابن هشام[٢]، والجوجري[٣]، والأشموني[٤]، وخالد الأزهري[٥]، والسيوطي[٦].

ومن ثَمَّ فإنَّ صيغة (أفعل به) هي صيغة فعلية كما أجمع النحويون، وفي حقيقة (أفعل) فالصواب فيها هو قول مَن ذهب إلى أنَّه لفظ الأمر والمراد به الخبر؛ لأنّه لو كان أمرًا حقيقةً لخرج عن معنى التعجب؛ لأنَّ التعجب تركيب خبري يحتمل الصدق والكذب، والأمر الحقيقي هو تركيب انشائي لا يحتمل الصدق والكذب. فلو جُعِل معنى الأمر في أفعل التعجب حقيقيًا لضاع معنى التعجب.

ويرى السامرائي أنَّ صيغة (أفعل به) نحو قولك:(أحسن بمحمدٍ) دعوة إلى التعجب من حسن محمد، فيرى أنَّك تدعو غيرك ليشاركك في هذا التعجب يدلك على ذلك تحويله إلى صورة الأمر كما تقول الأولون، أو هو أمر حقيقة كما يقول الآخرون.

ويرى أنَّ الباء في المتعجب منه قد تكون زائدة جيء بها للدلالة على التعجب، فمعنى (أكرم بمحمد) هو (أكرم محمدًا) أي صفة بالكرم، ولزمت الباء للدلالة على معنى التعجب؛ لأنَّ كثيرًا ما يؤتى بها للتعجب، وقد تكون للإلصاق ومعناها: ألصق الحسن بمحمد، مرادًا منه التعجب[٧].

---

(١) يُنظر: المنصف، ابن جني:٣١٦.

(٢) يُنظر: أوضح المسالك:٣/٢٢٧-٢٢٩.

(٣) يُنظر: شرح شذورالذهب:٢/٧٣١.

(٤) يُنظر: شرح الأشموني:٢/٢٦٤-٢٦٦.

(٥) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح":٢/٦٠-٦١.

(٦) يُنظر: همع الهوامع:٣/٤٨-٤٩.

(٧) يُنظر: معاني النحو:٤/٢٨٦.

ونخلص مما تقدم أنَّ (أفعل) في صيغة (أفعل به) قد أجمع النحويون على فعليته عدا الأنباري، وأجمعوا على أنّه بلفظ الأمر إلا أنّهم اختلفوا في حقيقة هذا اللفظ فذهب بعضهم إلى أنّه لفظ الأمر ومعناه الخبر، وذهب الآخر إلى أنَّه لفظ الأمر ومعناه الأمر الحقيقي، وقيل جيء بالأمر الحقيقي لإنشاء التعجب. والصواب هو لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر.

وقد كان أبو حيان متأثرًا بنحو ابن خروف تأثيرًا كبيرًا وواضحًا، فقد ذكر له خمسة مواقف في أربعة مصادر من مؤلفاته النحوية، وفي المسألة نفسها إلّا أننا وجدناه متناقضًا في رأيه في حقيقة التعجب للفظ (أفعل) في صيغة (أفعل به) في مصدرين من مؤلفاته النحوية.

الفصل الثالث

الآراء التي انفرد بها ابن خروف وأثرها في فكر ابي حيان

المبحث الأول: انفراده في المنصوبات

١- اتحاد فاعل الفعل وفاعل المصدر في باب المفعول له

٢- حذف عامل المصدر وجوبًا إذا قصد التشبيه

٣- إجراء أعلام الأيام مجرى أعلام الشهور في باب المفعول فيه

المبحث الثاني: انفراده في الأدوات والحروف

١- الواو في جملة الحال الماضية معنى لا لفظًا

٢- القول في همزة (إن) في قولهم ((أول ما أقول إني أحمد الله...))

٣- دخول (لام) الابتداء على المعمول المتوسط بين اسم إنَّ وخبرها

المبحث الثالث: انفراده في مسائل متفرقة

١- القول في (خلا)، (عدا)

٢- وقوع جملة التعجب صلة الموصول

٣- القول في ترخيم المستغاث

٤- الخلاف في دلالة (كان) على الحدث

الفصل الثالث

نحو ابن خروف الانفرادي وأثره في فكر أبي حيان

المبحث الأول

١. اتحاد فاعل الفعل وفاعل المصدر في باب المفعول له:

للمفعول له تسميات عدة، وهي المفعول له، أو المفعول لأجله، أو المفعول من أجله[١]. وسمّي المفعول له بهذه التسميات؛ لأنّه عذر وعلة لوقوع فعل، فيقع في الكلام جوابًا لسؤال سائل في اللفظ[٢].

وقدّم المفعول له على المفعول فيه؛ لأنّه أدخل منه في المفعولية، وأقرب إلى المفعول المطلق؛ لكونه مفعول الفاعل حقيقة[٣]. ولا يكون المفعول له الا مصدرًا، وعامله هو الفعل الذي من غير لفظه ويقع قبله، وفائدة المفعول له هو بيان العلة والعذر لوقوع الفعل، نحو:(زُرتُك طمعًا في برّك)، أي للطمع[٤].

وشرط المفعول له هو كون العامل فيه من غير لفظه؛ لأنَّ المفعول له علّة لوجود الفعل، والشيء لا يكون علة لنفسه وإنّما يتوصل به إلى غيره، وذلك نحو:(زرتك طمعًا في برّك)، و(قصدتكَ رجاءَ خيرك)، فلفظ (الطمع) ليس من لفظ (زرتك)، وكذلك (الرجاء) هو ليس من لفظ (قصدتك)، ولهذا لا يجوز أنْ تقول: قصدتك للقصد، ولا: زرتك للزيارة[٥].

---

(١) يُنظر: ارشادات السالك إلى حل ألفية ابن مالك:١/٣٦٤، وشرح ابن عقيل:١/٤٥٩، وشرح الأشموني:١/٤٨٠، وشرح التصريح على التوضيح:١/٥٠٩، وحاشية الصبان:٢/١٧٩.

(٢) يُنظر: اللمع في العربية:١١٤.

(٣) يُنظر: شرح ابن عقيل:١/٤٥٩، وشرح الأشموني:١/٤٨٠.

(٤) يُنظر: اللمع في العربية:١١٤، وشرح المفصّل، ابن يعيش:٢/١٢٨، والتذييل والتكميل:٧/٢٣٢.

(٥) يُنظر: شرح المفصّل، ابن يعيش:٢/١٢٨.

وأيضًا من شروطه أنْ يكون جوابًا لـ(لِمَ فعلت)، وأيضًا يصحّ أنْ يكون مقدرًا باللام؛ لأنَّ اللام معناها العلَّة والغرض، نحو:(جئتك لتكرمني)، بمعنى: الغرض من مجيئي هو الإكرام(١).

وإنّ حكم المفعول له هو النصب ولكن بشروط وهي: أنْ يكون مصدرًا(٢)، وأنْ يكون مشتقًا من الأفعال القلبية، أي: من أفعال النفس الباطنة كالرغبة(٣). كذلك يشترط به إبانة التعليل، وأيضًا من شروطه الاتحاد بالمعلل، أي: مع عامله في الوقت والفاعل(٤)، أي أنْ يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدًا؛ وذلك لأنَّه إذا اختلف الفاعلان امتنع النصب، وذلك نحو قوله تعالى:﴿ يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۚ ﴾[البقرة: من الآية١٩]، فالحذر مصدر، وكان علَّة لجعل الأصابع في الآذان، وفاعل (جعل)، و(الحذر) واحد، وهم الكفار. فإنْ اختلف الفاعلان امتنع النصب إلّا أنّ ابن خروف قد خالف النحويين وأجاز النصب مع اختلاف الفاعل محتجًا بقوله تعالى(٥):﴿ هُوَ ٱلَّذِي يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا ﴾ [الرعد: من الآية١٢]، فلم يتحذ الفاعل مع المعلل، فالذي يُري هو (الله)، وفاعل الطمع والخوف (هم) المخاطبون، فلا يوجد اتحاد بين الفاعل والمعلل.

وموقف ابن خروف في إجازة نصب المفعول له في حال اختلاف الفاعلين، أي فاعل الفعل المعلل وفاعل المصدر هو مدار بحثنا في هذه المسألة، إذ قال أبو حيان:((وأجاز ابن خروف حذف الجار مع عدم اتحاد الفاعل من كل وجه، وزعم أنَّه لم ينص على منعه أحد من المتقدمين. قال: ومن حجة من أجازه شبهه في عدم اتحاد الفاعل بقولهم: ضربته ضرب الأمير اللص، فكما نصب الفعل في هذا المصدر وفاعلاهما غير أن كذا ينصب جئت حذر زيد؛ إذ لا محذور في ذلك من لبس ولا غيره. وظاهر قول س يشعر بالجواز... فشبه انتصاب المفعول له بانتصاب المصدر المشبه

---

(١) يُنظر: شرح المفصّل، ابن يعيش:٢/١٢٨-١٢٩، وشرح التصريح على التوضيح:١/٥١١.

(٢) يُنظر: شرح المفصّل، ابن يعيش:٢/١٣٠.

(٣) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح:١/٥٠٩.

(٤) يُنظر: شرح المفصّل، ابن يعيش:٢/١٣٠-١٣١، وشرح ابن عقيل:١/٤٥٨.

(٥) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح:١/٥١١.

به، وفاعل المشبه به غير فاعل ناصبه، فكذلك لا يمتنع أن يكون فاعل المفعول له غير فاعل ناصبه، وهذا بين))[١].

وقد ذكر أبو حيان ابن خروف في مصدرٍ ثانٍ من مؤلفاته النحوية؛ لكونه متأثرًا في نحوه قائلًا: ((وشرط الأعلم، وناس من المتأخرين أن يكون مقارنًا للفعل في الزمان، فلا يجوز: أكرمتك أمس طمعًا غدًا في معروفك، ولم يشترطه سيبويه، ولا أحد من المتقدمين، وشرطوا أيضًا في نصبه اتحاد فاعله، وفاعل الفعل المعلل، وأجاز ابن خروف نصبه مع تغاير الفاعل، قال: ((لم ينص على منعه أحد من المتقدمين))[٢].

وعندما حاولنا التحقق من صحة ما نقله أبو حيان عن ابن خروف فيما قاله في مسألة المفعول له فلم نجد ما ذكره في هذه المسألة في آثاره سوى قوله فيما يخصّ المفعول، إذ قال: ((كل اسم طلبه الفعل... وكل حدث، وزمان، ومكان، وحال وغيره، نحو: جئتك ابتغاء معروفك))[٣]. فلم نجد في آثاره ما يؤيد صحة نقل أبي حيان فيما يخصّ اتحاد فاعل الفعل المعلل مع فاعل المصدر، فلعله أخذه سماعًا عن شيوخه.

إلّا أنَّ بعض النحويين قد أيّدوا ما نقله أبو حيان عن ابن خروف في هذه المسألة، ومنهم: الأشموني[٤]، وخالد الأزهري[٥]، والصبان[٦]، ومن النحويين الذين ذكروا قول ابن خروف الذي ذكره أبو حيان هو محمد عبد العزيز النجّار[٧]، وغيرهم من المتأخرين.

ويبدو أنَّ ابن خروف كان متمسكًا بالدليل القرآني في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: من الآية ١٢] في عدم اشتراطه الاتحاد بالفاعل، وقد ذكر خالد الأزهري أنّ ابن مالك وضّح أنَّ معنى (يريكم) هو: (يجعلكم ترون)، ففاعل الرؤية

---

(١) التذييل والتكميل:٧/٢٣٩.

(٢) ارتشاف الضرب:٣/١٣٨٣.

(٣) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف:١/٢٥٥.

(٤) يُنظر: شرح الأشموني:١/٤٨١.

(٥) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح:١/٥١٠-٥١١.

(٦) يُنظر: حاشية الصبان:٢/١٨١.

(٧) يُنظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز:٢/١٤٤.

هو فاعل الخوف والطمع، وقيل هو على حذف مضاف، أي إراءة الخوف والطمع بقصد أنّ فاعل الرؤية في (يريكم)، وأيضًا فاعل الطمع والخوف واحد وهو المخاطبون[١].

إلا أنّنا نلحظ خلاف ذلك؛ وذلك لأنّ العامل المتعلقة به الأحكام النحوية هو (يريكم) وليس (ترون)، وهو لا يظهر كون الخوف والطمع علة للرؤية؛ وذلك لكونهم لا يرون لأجل الخوف والطمع بل يريهم الله لأجل أنْ يخافوا ويطمعوا؛ ولذلك بيّن الصبان أنّ ما استدل به ابن خروف من استدلال هو قوي وجلي[٢].

فأنّ أبا حيان لم يوافق ابن خروف في انفراده برأيه، بل كان معترضًا على ما نقله في توضيح كلام سيبويه، فقد ذكر ابن خروف حسب ما نقل عنه ابو حيان قائلًا: ((وأجاز ابن خروف حذف الجار مع عدم اتحاد الفاعل من كل وجه... وظاهر قول س يشعر بالجواز... فشبه انتصاب المفعول له بانتصاب المصدر المشبه به، وفاعل المشبه به غير فاعل ناصبه، فكذلك لا يمتنع أن يكون فاعل المفعول له غير فاعل ناصبه، وهذا بين))[٣].

فقد عارضه أبو حيان فيما انفرد به قائلًا: ((وليس هذا ببين؛ لأنَّ س إنَّما شبهه في أنه نصب على إسقاط الجار كما نصب دأب أبكار بعد إسقاط الخافض، وهو مثل، ولا يلزم مع ذلك ما ذكره المصنف))[٤].

فقد بيّن سيبويه المفعول له وعمله في باب:(ما ينتصب من المصادر لأنّه عذر لوقوع الأمر)، فقال:((وفعلتُ ذاك أَجْلَ كذا " وكذا ". فهذا كلُّه يَنتصب لأنَّه مفعول له، كأَنه قيل له: لِمَ فَعَلتَ كذا))[٥]، ففعل المفعول له ليس من لفظه مثل المفعول المطلق، وإنما يذكر لعذر وقوع الأمر كما بيّنه سيبويه[٦].

---

(١) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح:٥١١/١.

(٢) يُنظر: حاشية الصبان:١٨١/٢.

(٣) التذييل والتكميل:٢٣٩/٧.

(٤) المصدر نفسه:٢٤٠/٧.

(٥) الكتاب:١٣٧/١-١٣٩، ويُنظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٢٥٥/٢.

(٦) يُنظر: الأصول في النحو:٢٠٦/١.

وعليه فإنَّ حكم المفعول له هو جواز النصب إذا توفرت فيه ثلاثة شروط وهي: المصدرية، وإبانة التعليل، واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل، فإنْ لم يوافق هذه الشروط تعين جرّه بحرف (اللام)، التي تفيد التعليل، أو (من)، أو (الباء)، إلّا أنَّ بعض النحويين لم يشترطوا في نصبه كونه مصدرًا، ولم يشترطوا اتحاده مع عامله في الزمان، ولا في الفاعل[١] كما أجاز ابن خروف في عدم اشتراط فاعل المصدر مع فاعل الفعل المعلل.

كذلك إنّ المفعول له يأتي على ثلاثة أحوال، وهي: أنْ يكون مجردًا، أو مضافًا، أو محلى بالألف واللام، وجميع هذه الأحوال يجوز فيها أنْ تجر بحرف التعليل[٢]. والذي يراه السامرائي ((أنه لا يشترط في المفعول له إلا كونه مصدرًا، فضلة، مفيدًا للتعليل، أما الشروط الأخرى ففيها نظر، ... وشرط بعض المتأخرين فيه، أن يكون من أفعال النفس الباطنة. وشرط الأعلم والمتأخرون مشاركته في الوقت والفاعل، نحو ضربت ابني تأديبا. ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدمين))[٣]، وقد بيّن ذلك أبو حيان مفصّلًا[٤].

وقد بيّن السامرائي أيضًا أنَّ المشاركة في الفاعل ليست ضرورية، وهو مذهب ابن خروف في هذه المسألة متمسكًا بقوله تعالى:﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا ﴾ [الرعد: من الآية١٢]، ففاعل الإرادة هو الله والخوف من المخاطبين، إلا أنَّ من النحويين مَنْ أوّل الخوف والطمع بالإخافة والاطماع، وكذلك أوّلوا (يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ) بـ(يجعلكم ترون). وقد وصف السامرائي تأوليهم بالبعيد والذي دعاهم إلى هذا التأويل هو القاعدة، ولم تدعُ اليه ضرورة تعبير[٥].

فيبدو أنَّ السامرائي موافقٌ في رأيه لما ذهب إليه ابن خروف في عدم اتحاد فاعل المصدر مع فاعل الفعل المعلل. وقد أثبت السامرائي عدم الاتحاد في الفاعل مؤيدًا ما ذهب إليه ابن خروف ودليله على ذلك ما ورد من شواهد قرآنية تثبت ذلك، ومنه قوله

---

(١) يُنظر: شرح ابن عقيل:١/٤٥٨.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه:١/٤٥٩-٤٦٠.

(٣) معاني النحو:٢/٢٢٥.

(٤) يُنظر: التذييل والتكميل:٧/٢٤٠.

(٥) يُنظر: معاني النحو:٢/٢٢٦.

تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا ۝٤٢ ٱسْتِكْبَارًا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾[فاطر:٤٢-٤٣]، ففاعل (النفور) هو النذير، وفاعل (الاستكبار) هو الكفار، فالفاعل مختلف(١).

وقد جاء في القرآن ما يؤيد كلام ابن خروف أيضًا قوله تعالى: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾[القمر: من الآية١٤]، فـ(جزاء) هو مفعول لأجله، وفاعل الـ(يجري) هو السفينة، وفاعل الجزاء هو (الله)(٢).

وقد ذكر السامرائي دليلًا من كلام العرب يثبت فيه عدم اشتراط فعل المصدر مع فعل الفاعل المعلل كما ذهب اليه ابن خروف، وهو قول أمير المؤمنين علي في نهج البلاغة:((فأعطاه الله النظرة استحقاقًا للسخطة واستتمامًا للبلبلة))، والمستحق لـ(السخطة) إبليس، والمعطي للنظرة هو (الله تعالى)، لا يجوز أنْ يكون (استحقاقًا) حالًا من المفعول؛ لأنَّ (استتمامًا) إذن يكون حال المفعول))(٣).

ومما تقدّم نخلص أنَّ المفعول لأجله جائز النصب بثلاثة شروط هي: المصدرية، وإبانة التعليل، واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل، وإنْ لم تتوفر فيه هذه الشروط فيتعين جرّه بـ(لام التعليل)، وقد ذكر أبو حيان موقف النحاة ورأيهم في شروط جواز نصب المفعول له، إلّا ان ابن خروف كان منفردًا برأيه عن مَن سبقه من النحويين، وكان لنحوه أثر في فكر أبي حيان انفرادًا.

والذي تبيّن لي أنَّ ابن خروف كان رأيه هو الراجح؛ وذلك لإثبات ما ذهب اليه بأدلة نحوية رصينة، معتمدًا في استشهاده على الشواهد القرآنية، وأيضًا ما يؤيد قوله ما جاء به من كلام العرب حسب ما ذكره النحويون المتأخرون من شواهد، وقد رجّح رأيه الكثير من النحويين المتأخرين، ومنهم: الصبان الذي وصف استدلال ابن خروف بالقوي والجلي، وكذلك فاضل السامرائي.

---

(١) يُنظر: معاني النحو:٢/٢٢٦.

(٢) يُنظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور:٢٧/١٨٥، ومعاني النحو:٢/٢٢٦.

(٣) معاني النحو:٢/٢٢٦.

٢. القول في حذف عامل المصدر وجوبًا إذا قصد به التشبيه

يحذف عامل المصدر جوازًا لوجود دليل مقالي أو حالي، وهذا ما اتفق عليه النحويون، ويكون حذف المصدر غير المؤكد وهو المبين للنوع أو العدد جوازًا ووجوبًا[١]. ويحذف عامل المصدر وجوبًا في مواضع عدة منها: عند وقوعه بدلًا من فعله، وهو ما يقع في الأمر والنهي والدعاء[٢]، نحو:(قيامًا لا قعودًا)، أي: قم قيامًا ولا تقعد قعودًا، ويحذف عامل المصدر وجوبًا إذا كان موقعه بعد الاستفهام المراد به التوبيخ[٣]، أو يقع تفصيل عاقبة طلب أو خبر[٤]، أو يكون نائبًا عن خبر اسم عين فيكون مكررًا أو محصورًا أو يكون مؤكدًا لجملة لا تحمل غيره[٥].

وأيضًا من مواضع وجوب حذف عامل المصدر إذا قصد به تشبيه بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى، نحو: لزيد صوتٌ صوتَ حمار، وله بكاءٌ بكاء الثكلى[٦]، وهذا الموضع هو الذي يعنينا في دراسة هذه المسألة، فقد قال أبو حيان: ((واختلف في أيهما الوجه: النصب أم الرفع: فقال ابن خروف: النصب في هذا الباب الوجه؛ لأن الثاني ليس بالأول، فيدخله المجاز والاتساع. وقال ابن عصفور: الرفع والنصب فيه متكافئان؛ لأنَّ النصب فيه الإضمار وإن كان ثم ما يدلُّ عليه، وفي الرفع المجاز؛ لأنه جعل الأول فيه الثاني، وليس به))[٧].

وكان أبو حيان متأثرًا بنحو ابن خروف في مؤلفاته فقد ذكر موقفه هذا في مصدرٍ ثانٍ من مؤلفاته قائلًا:((وانتصاب (صوت حمار) بعد قوله: فإذا له صوت على إضمار يصوّت فيكون مصدرًا مبنيًا، أو على إضمار يخرجه، أو يبديه، فيكون نصبه على الحال،

---

(١) يُنظر: شرح الكافية الشافية:٢/٢٥٨، وأوضح المسالك:٢/١٨٧، وشرح التصريح على التوضيح:١/٤٩٨، والنحو الوافي، عباس حسن:٢/٢١٩.

(٢) يُنظر: شرح الكافية الشافية:٢/٦٦١، وأوضح المسالك:٢/١٨٩.

(٣) يُنظر: شرح الكافية الشافية:٢/٦٦١، وشرح ابن عقيل:١/٤٩٠، وشرح التصريح على التوضيح:١/٥٠٢، وهمع الهوامع:٢/١٢٠.

(٤) يُنظر: شرح ابن عقيل:١/٤٥٠.

(٥) يُنظر: شرح ابن عقيل:١/٤٥٢، وشرح التصريح على التوضيح:١/٥٠٤، وهمع الهوامع:٢/١٢٠.

(٦) يُنظر: شرح المفصّل، ابن يعيش:١/٢٧٠، وشرح ابن الناظم:١٩٦.

(٧) التذييل والتكميل:٧/٢١٨.

ويجوز رفعه، فإن كان نكرة فعلى الوصف، وعلى البدل، أو على إضمار مبتدأ محذوف أي هو صوت حمار... فكذلك إلّا الوصف، فأجازه الخليل، واستقبحه وضعفه سيبويه. قال ابن خروف النصب في هذا الباب هو الوجه))[١].

وبعد تحققنا من صحة نقل أبي حيان عن ابن خروف في آثاره، فإننا لم نجد ما نقله عنه في هذه المسألة، فلعله أخذه سماعًا من شيوخه أو مَن تتلمذ عليهم، إلّا أنَّ بعض النحويين قد استشهدوا بقول ابن خروف الذي جاء به أبو حيان، ومنهم ناظر الجيش[٢]، والسيوطي[٣].

إلّا أننا نلحظ أنّ هناك اختلافًا في النقل عن ابن خروف فيما نقل عنه أبو حيان، فقد ذكر ناظر الجيش والسيوطي أنّه قال: النصب هو الوجه[٤]، أما الأزهري فقد قال:((ذهب ابن خروف إلى أنَّ الرفع مرجوح؛ لأنّ الثاني ليس هو الأول، والنصب سالم من هذا المجاز))[٥].

والذي بيّنه سيبويه في هذه المسألة هو جواز النصب إذا أُريد به المرور في حال تصويت ولم يجعل الآخر صفة للأول[٦]، وذكر السيرافي أنَّ ((معنى قول سيبويه... له صوت إنّما هو الأول، وصوت مثل صوت الحمار، مثل: هو الأول. وأراد أن يفرّق بين هذا وبين قوله: له صوت صوت حمار؛ لأنَّ صوت حمار ليس بالصوت الأول، ولم يظهر لفظ مثل فيختار فيه الرفع. وإذا قلت: له صوت صوت حمار فيقول سيبويه: إنّما جاز رفعه على سعة الكلام))[٧].

---

(١) ارتشاف الضرب:٣/١٣٧٧.

(٢) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٤/١٨٥٩.

(٣) يُنظر: همع الهوامع:٢/١٢٧.

(٤) يُنظر: تمهيد القواعد:٤/١٨٥٩، وهمع الهوامع:٢/١٢٧.

(٥) شرح التصريح على التوضيح:١/٥٠٧.

(٦) يُنظر: الكتاب:١/٣٥٥-٣٥٦.

(٧) شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٢/٢٥٠.

ويرى ابن ولّاد* أنَّ قول سيبويه إذا قلت: له صوتٌ صوتَ حمار، يجوز جعله حالًا، ومثالًا يخرج عليه الصوت، وأيضًا يجوز أنْ يكون مصدرًا. ويبدو أنَّ ابن ولاد في هذا المثال يرجح النصب على الرفع، فيرى أنّ النصب هو أمكن، والرفع يصفه بالمجاز البعيد. أمّا نصّ سيبويه (له صوتٌ أيما صوت، وله صوت مثل صوت الحمار) فيرى ابن ولاد أنّ الرفع فيه أحسن، وفسّر مذهب سيبويه برفعه على سعة الكلام إنما هو على الحذف والاختصار؛ لأنّ المجاز وسعة الكلام جميعه محذوف منه، وتكون فائدة الحذف والاختصار لإزالة اللبس(١) .

أما أبو علي الفارسي فإنّه يرى أنّ: يصوت في موضع نصب على الحال على تقدير: فإذا هو مصوتًا، أما (صوت الحمار) فهو منتصب بالفعل الظاهر، أي بصوت فهذا ليس بمعنى الحال(٢). ونقل الفارسي عن المبرِّد أنّه يعني بالمصدر الذي على غير التشبيه، هو مفعول الذي يتناوله الفعل لا يشبهه بمثال وقع به الصوت، فقد يكون نصبه على الحال، فكان تقدير الجواب عنده: على أي حال(٣).

وهذا مخالف لما ذهب اليه الخليل، فقد جعله تشبيه فقولك: له صوتٌ مثل صوت الحمار، أجاز أنْ يجعله صفة للصوت، وأيضًا أجازه في حال حذف (مثل)، أما أبو عثمان فكان أيضًا مخالفًا للخليل فيما ذهب اليه فلا يجوز عنده أنْ توصف النكرة بالمعرفة بأي وجه كان(٤). ولا يجوز وصف النكرة بالمعرفة؛ لأنّ النكرة تصف أكثر من واحد، والمعرفة تختص بوصف واحد فقط(٥).

ومذهب ابن يعيش في قولهم: (مررتُ فإذا له صوتٌ صوتَ حمار)(٦) إنَّه منصوب على وجهين: أحدهما النصب بالمصدر المذكور إنْ كان هو في معنى الفعل، أي: بمعنى

*** ابن ولّاد: هو أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي المتوفى سنة(٣٣٢هـ)، يُنظر: الانتصار لسيبويه على المبرِّد:١.**

(١) يُنظر: الانتصار لسيبويه على المبرِّد، ابن ولاد:١٠٤، ١٠٥، ١٠٦.

(٢) يُنظر: التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي:٢٠٠/١.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه:٢٠٣/١.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه:٢٠٤/١.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه:٢٠٥/١.

(٦) شرح المفصل، ابن يعيش:٢٦٩/١.

يصوت، فيكون المصدر نائبًا عن الفعل، فيكون انتصاب (صوتَ الحمار) إمَّا على المصدر أو على الحال، وفي كلا الوجهين معنى التشبيه، فيكون تقديره على المصدر هو فإذا هو يصوت تصويتًا مثل صوت حمار، وإنْ كان حالًا يكون بتقدير: مشبهًا صوتَ حمار.

أمَّا الوجه الثاني: ينصب بإضمار فعل يمكن أنْ يكون من لفظ الصوت، ويمكن أنْ يكون ليس من لفظه، وذلك بتقدير: له صوتٌ يصوّتُ صوت حمار، فينتصب في هذا الحال على المصدر أو على الحال، وإنْ كان من غير لفظ الفعل فيكون بتقدير: له صوت يخرجه صوت حمار أو يمثله صوت حمار، ففي هذه الحال لا ينصب الا على الحال لا غير(١).

ويبدو أنَّ العلّة في ذلك إنَّه يريد بمعنى: مررت به وهو يصوّت، لا يريد به الوصف، ولا البدل أي: مررت في حال تصويت، لم يجعل الآخر صفة للأول ولا يكون بدلًا منه(٢).

وقد ذهب ابن الناظم إلى ما ذهب إليه ابن يعيش في الوجه الثاني في نصب المصدر، ومذهبه هو أنّ قولك: (مررتُ برجل فإذا له صوتٌ صوت حمار)، فقد يذهب (صوت حمار) بفعل غير ظاهر، وهو فعل مضمر لا يمكن اظهاره، وذلك على تقدير: يصوّت صوت حمار، وكذلك بيّن ابن الناظم أنّه لا يمكن نصب بـ(صوت) المبتدأ؛ لأنَّه غير مقصود به الحدث؛ وذلك لأنّ من شروط إعمال المصدر هو كونه مقصودًا به قصد فعله، أي فائدة معنى الحدوث والتجدد(٣).

أما ابن هشام فقد جوّز الوجه في قولك:(فإذا له صوتٌ صوتَ حمار) هو الرفع، وذلك على جعل المصدر الثاني بدلًا من المصدر الأول، أو بجعل المصدر الثاني نعتًا للمصدر الأول؛ وذلك لأنّه يختص بالإضافة إلى الذي بعده(٤).

---

(١) يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش:١/٢٧٠.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه:١/٢٧١.

(٣) يُنظر: شرح ابن الناظم:١٩٦.

(٤) يُنظر: أوضح المسالك:٢/١٩٤.

ويبدو أنّ ابن هشام ذهب إلى ما ذهب إليه ابن مالك في جواز رفعه على الاتباع، وعلته في ذلك هي كون المصدر نكرة يجوز فيها الاتباع على النعت، وعلى البدلية[١]. ومن النحويين الذين رجّحوا الرفع على النصب هو الأزهري[٢].

إلّا أنّ السيوطي يرى جواز النصب على المصدرية نحو: له صوتٌ صوت حمار، وإنْ كان نكرة ينصب على الحال بتقدير فعل، مثل: يخرجه صوتَ حمار، وجوّز الرفع في المعرفة والنكرة على الاتباع بدلًا، أما إذا كان نكرةً فيكون نعتًا، وأيضًا الرفع على الخبرية إذا أمكن تقدير خبر، إلا أنّه رجّح الرفع بقوله:(والاتباع أولى من النصب)[٣].

ويرى السامرائي أنّ معنى الرفع هو غير معنى النصب، والذي تعبره أنت هو بحسب المعنى الذي تقصده أنت فلا تكافؤ ولا ترجيح في ذلك، وذلك حسب تعليله أنّ المصادر المرفوعة هي ما تدل على الثبات، والمصادر المنصوبة هي ما تدل على الحدوث، فبالرفع يكون المعنى هو الثبات، وفي النصب بيان للحالة الموقوتة[٤].

ومن ثمّ فإنّ مسألة (حذف عامل المصدر وجوبًا إذا قصد به التشبيه) هي من المسائل التي انفرد ابن خروف برأيه فيها، وكان لانفراده في هذه المسألة أثر واضح وبيّنٌ في فكر أبي حيان الأندلسي، إذ إنّه ذكر موقفه في مصدرين من مؤلفاته النحوية وهذا دليل على أثر نحو ابن خروف انفرادًا في فكر أبي حيان الأندلسي.

ونخلص مما تقدّم أنَّ النحويين اختلفوا في اعراب المصدر فمنهم مَن نصبه على المصدرية، ومنهم مَن نصبه على الحال، ومنهم مَن نصبه على اضمار فعل من لفظه أو من غير لفظه، ويكون نصبه في هذه الحالة على المصدر أو على الحال، ومنهم مَن ذهب إلى أنّ الراجح فيه هو الرفع بكونه صفة أو بدلًا، ومنهم مَن جعله مرفوعًا بكونه خبرًا لمبتدأ محذوف. أما ابن خروف فقد ذهب منفردًا برأيه إلى أنَّ النصب هو الوجه بتعليله هو إنَّ الثاني ليس للأول، فلا يجوز فيه المجاز والاتباع. أما ابن عصفور فقد ذهب إلى أنّ الرفع والنصب متكافئان.

والذي يبدو لي إنّ السياق ومعنى الكلام هو الذي يحدد الوجه الاعرابي سواء أكان رفعًا أم نصبًا.

---

(١) يُنظر: تمهيد القواعد:٤/١٨٥٨.

(٢) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح:١/٥٠٧.

(٣) يُنظر: همع الهوامع:٢/١٢٧.

(٤) يُنظر: معاني النحو:٢/١٧٤-١٧٥.

٣. إجراء أعلام الأيام مجرى أعلام الشهور في باب المفعول فيه

المفعول فيه ويسمى الظرف، وهو إمَّا ظرف مكان أو ظرف زمان[١]، وسميت أسماء الزمان والمكان بالظروف؛ وذلك لوقوع الأفعال فيها وتحلّها ولا تؤثر فيها، فشبهت بالإناء والحال فيه غيره، ولذلك أُطلق عليها تسمية (أوعية)[٢].

ويقصد بالزمان هو ما يدلّ على وقت وقوع الحدث، أما ظرف المكان فهو ما يدل على مكان وقوع الحدث[٣]. وتُعدّ أسماء الزمان ظروفًا إذا ضُمِّنت معنى (في) نحو:(قدمت يوم الجمعة)، فلوقوع الفعل فيه سمّيت ظرفًا، وكل اسم يصلح كونه جوابًا لـ(أين) فهو مكان نحو قولك: سرتُ أمامك[٤].

وحكم الظروف النصب والناصب هو ما وقع فيه من فعل، أو ما في معناه، وأيضًا جميع أسماء الزمان هي قابلة للظرفية سواء أكان مبهمًا أو مختصًا، والمبهم: هو الذي يدلّ على قدر من الزمن غير معين نحو:(حين)، والمختص: هو الذي يقدر بزمان محدود نحو:(يومين)، أما المختص غير المعدود هو نحو: أعلام الأيام وما يختص بـ(الـ)، أو الاضافة، أو الصفة[٥].

ومدار بحثنا هو مسألة إجراء أعلام الأيام مجرى أعلام الشهور، قال أبو حيان: ((وزعم ابن خروف أنّ أعلام الأيام كأعلام الشهور، فإذا قلت: سرت الخميس كان ذلك عاملًا كما أنّك قلت سرت المحرم كان العمل مستغرقًا له، وإذا قلت سرت يوم السبت احتمل أنْ يكون السير مستغرقًا لجميع اليوم واحتمل أنْ يكون في بعضه))[٦]. ولم يكتفِ أبو حيان بذكر موقف ابن خروف هذا فحسب، وإنما ذكر له موقفًا آخر في مصدرٍ ثانٍ من مؤلفاته، فقد قال: ((وزعم ابن خروف أن الفرق بين ((رمضان)) و ((شهر رمضان)) من جهة أنَّ رمضان علم، وشهر ليس كذلك، إنما هو معرفة بإضافته إلى رمضان،

---

(١) يُنظر: اللمع في العربية:١١٠، وشرح المفصل، ابن يعيش:٩٧/٢، وشرح ابن عقيل::٤٦٣/١.

(٢) يُنظر: اللباب في علل البناء والاعراب:٢٧١/١.

(٣) يُنظر: اللمحة في شرح الملحة:٤٤٣/١.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه:٤٤٧/١-٤٤٨.

(٥) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك:٦٥٨/٢.

(٦) منهج السالك:١٤٨.

وكذلك سائر أسماء الشهور، والعلم واقع على الشخص بجميع صفاته، فكذلك أسماء الشهور كالأعلام... وكذلك زعم في أعلام الأيام أنها كأعلام الشهور))[١]

أورد أبو حيان رأي ابن خروف في مصدرٍ ثالثٍ وفي المسألة نفسها، إذ قال: ((وأجاز ابن خروف أن تقول: سرت الشهر، والسير في بعضه وأن يعمل في الشهر مما لا يتطاول نحو: لقيتك الشهر، وأعلام الأيام كالسبت يجوز أن يكون العمل في جميعها، وفي بعضها، ويعمل فيها ما تطاول وغيره ... وذهب ابن خروف إلى أنَّ أعلام الأيام كأعلام الشهور، وقولك: سرت الخميس لا يكون العمل إلا في جميع اليوم))[٢].

لقد كان نحو ابن خروف واضحًا في فكر أبي حيان النحوي من ايراده لموقفه في ثلاث مصادر من مؤلفاته النحوية وفي المسألة نفسها. وعند التأكد من صحة ما نقله أبو حيان عنه وجدناه فعلًا قد صرّح بالمسألة قائلًا:((ومما لا يقع في بعضه أسماء الشهور... فإنْ قلت: لقيته شهر المحرم جاز العمل فيه كله أو في بعضه ... وليس الشهر كذلك، وكذلك: سرته السبت، ولقيته يوم السبت، وسائر أسماء الأيام كذلك))[٣].

إلّا أنّ أبا حيان كان معترضًا على ما انفرد به ابن خروف، إذ قال:((وهذا الذي ذهب إليه باطل؛ لأن الاسم يتناول مسماه بجملته نكرة كان أو غير نكرة، معرفة علمًا أو غير علم، وإنما التفرقة بين المحرم وأسماء الشهور إذا أضيف إليها شهر وبينها إذا لم يضف إليها شهر؛ من جهة أنه إذا انفرد الشهر ولم يضف فالعمل في جميعه؛ لأنَّه يُراد به ثلاثون يومًا، ولا يجوز أن يكون في بعضه كما زعم ابن خروف. وكذلك أسماء الأيام يجوز أن يكون في كلها وفي بعضها))[٤].

وقد ذكرت محققة كتاب (شرح جمل الزجّاجي لابن خروف) رأي أبي حيان واعتراضه في هذه المسألة على ابن خروف وقالت:((لم أجد في الارتشاف إلّا رأي ابن خروف))[٥].

---

(١) التذييل والتكميل:٧/٢٨٤.

(٢) ارتشاف الضرب:٣/١٣٩٨.

(٣) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف:١/٣٧٥.

(٤) التذييل والتكميل:٧/٢٨٤.

(٥) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف، هامش (٤):١/٣٧٥.

وذكر ابن مالك ما ذهب إليه ابن خروف في إجراء أعلام الأيام مجرى أعلام الشهور، فإنْ قيل:(سير عليه يوم الخميس) فهو للتعميم، وإنْ قيل: سير عليه يوم الخميس يحتمل التعميم والتبعيض[١]. وقال ابن مالك:((فيما رآه نظر، ولم يرد عليه بشيء))[٢].

وقد ردَّ ناظر الجيش على ردّ أبي حيان على ابن خروف هو من كلام ابن عصفور، ولكن أبا حيان لم ينسبه إليه، وقد بيّن ناظر الجيش أنَّ أبا حيان كثيرًا ما ينقل عن ابن عصفور دون الإشارة إليه، وإنما يشير إليه بعبارة: (وقال بعض أصحابنا)[٣].

ولم يكن أبو حيان وحده من ذكر موقف ابن خروف من اجراء أعلام الأيام مجرى أعلام الشهور وانما كان لانفراد ابن خروف في رأيه أثر واضح في فكر العديد من النحويين المتأخرين، ومنهم ابن عصفور الذي كان أبو حيان متأثرًا بآرائه، فقد نصّ ناظر الجيش قائلًا: ((وقد ذكر المسألة ابن عصفور فقال بعد ذكر مذهب ابن خروف: وجعل السبب في ذلك أنها أعلام واقعة على أيام الأسبوع، والعلم واقع على المسمى بجميع صفاته لا على بعضه، فكان العمل لذلك واقعًا في جميعه، فإن أضيف إليه يوم صار تعريفه إنما هو بالإضافة لا بالعلمية، فيجوز أن يكون العمل حينئذ في جميعه، وأن يكون في بعضه، قال: ولهذه العلة نفسها فرق بين ما لم يضف إليه شهر من أسماء الشهور، وبين ما أضيف إليه منها شهر؛ لأن تعريف ما لم يضف إليه منها شهر بالعلمية، وتعريف ما أضيف إليه منها شهر بالإضافة، قال: وهذا الذي ذهب إليه من التفرقة بين العلم وغيره باطل؛ لأنَّ الاسم يتناول مسماه، علما كان أو غير علم))[٤].

وأيضًا من النحويين الذين ذكروا موقف ابن خروف في هذه المسألة: ابن عقيل[٥]، والسيوطي[٦]. إلّا أنّ ابن عقيل كان معترضًا على ما انفرد به ابن خروف، إذ قال:((وجعل ابن خروف أعلام الأيام كأعلام الشهور. فسرتُ الجمعة عنده للتعميم كسرتُ

---

(١) يُنظر: شرح التسهيل، ابن مالك:٢/٢٠٦، وتمهيد القواعد:٤/١٩١٥.

(٢) تمهيد القواعد:٤/١٩٢٠.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه:٤/١٩٢١.

(٤) تمهيد القواعد:٤/١٩٢٠.

(٥) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد:١/٤٩٨.

(٦) يُنظر: همع الهوامع:٢/١٤٦-١٤٧.

المحرم، وسرتُ يوم الجمعة محتملٌ له وللتبعيض كشهر المحرم، ومنع لهذا: لقيتُك الخميس، وأجاز: لقيتك يوم الخميس. والصواب خلافه، لأن ذلك إنما قيل به في أسماء الشهور، لأن المحرم مثلًا بمنزلة الثلاثين يومًا، ولو قال: سرتُ ثلاثين يومًا لم يحتمل تبعيضًا، إذ العدد نص في مدلوله... فلا فرق بين ما أضيف إليه يوم منها وما لم يضف إليه))[1].

فيبدو أنّه لم يكن أبو حيان وحده معترضًا على ما انفرد به ابن خروف، فقد وافقه العديد من النحويين، ومنهم: ابن عقيل، وناظر الجيش، والسيوطي، وغيرهم.

وقد كانت آراء ابن خروف الاجتهادية محورًا لدراسة سابقة لدراستنا وهي:(ابن خروف وآراؤه النحوية)، إذ كتب الباحث فصلًا تحت عنوان:(آراؤه الاجتهادية)، وذكر من ضمن هذه الآراء رأي ابن خروف في (الفرق بين رمضان، وشهر رمضان)، وقد فصّل القول فيها[2]، إلّا أنّ دراستنا تختلف عن من سبقتها؛ كوننا ندرس المسائل النحوية لابن خروف التي كان لها أثر في فكر أبي حيان النحوي تحديداَ.

ومما تقدَّم نخلص إلى أنَّ مسألة (إجراء أعلام الأيام مجرى أعلام الشهور في باب المفعول فيه) هي من المسائل التي انفرد بها ابن خروف في رأيه عن مَن سبقه من النحويين، وقد كان أبو حيان معترضًا على ما انفرد به، وقد وافقه بعض النحويين المتأخرين في اعتراضه على ما ذهب إليه ابن خروف.

ومن ثمّ فإنّ هذه المسألة هي من المسائل النحوية التي كانت ذوات أثر بليغ في فكر أبي حيان النحوي، وهذا بيّن، وواضح من ايراده لموقف ابن خروف في ثلاثة مصادر من مؤلفاته النحوية.

ويبدو لي أنّ الرأي الراجح في هذه المسألة هو رأي أبي حيان ومن وافقه فيما اعترض به على ابن خروف، إذ إنّ أبا حيان يرى أنّ الاسم يكون متناولًا لمسماه بجملته سواء أكان نكرة أم معرفة، علمًا أو غير علم، وهو الرأي الراجح، وذلك باعتماده على ما جاء من كلام العرب سماعًا، والسماع هو أقوى الأدلة في الاستشهاد النحوي.

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد:١/٤٩٨-٤٩٩.

(٢) يُنظر: ابن خروف وآراؤه النحوية، حسين عبد حسين الفتلي، الفصل الرابع، آراؤه الاجتهادية، مسألة: الفرق بين رمضان وشهر رمضان.

المبحث الثاني
انفراده في الأدوات والحروف

١. الواو في جملة الحال الماضية معنًى لا لفظًا

تكون الحال أما مفرد، أو جملة فقد تقع الجملة في موضع الحال، ولا تخلو أنْ تكون اسمية، أو فعلية[١]، فالحال المفرد هو الأصل[٢]، وإنْ جاءت الحال جملة فتكون حملًا على المفرد سبكًا منها معناه[٣]. ويشترط في الجملة الحالية أنْ يكون فيها رابط، إمَّا ضمير، أو واو، وتسمى واو الحال، أو واو الابتداء[٤]. وعلامة هذه الواو هي صحة وقوع (إذا) موقعها، نحو:(جاء زيدٌ وعمرو قائمٌ)، والتقدير: إذا عمرو قائم، أو تأتي الجملة بالضمير والواو معًا، نحو:(جاء زيدٌ وهو ناوٍ رحلة)[٥].

وإنْ كانت جملة الحال فعلية ففعلها إما مضارع، أو ماضٍ، وإنْ كانت جملة الحال اسمية أو فعلية، فتكون إمَّا مثبتة أو منفية، فإنْ كانت جملة فعلية وفعلها مضارع مثبت لا تصحبها الواو، بل ترتبط بالضمير فقط، نحو:(جاء زيدٌ يضحك). وإنْ كانت الجملة اسمية، أو فعلية وفعلها مضارع منفي أو ماضٍ فيجوز في ذلك ارتباطها بالواو وحده، أو بالضمير وحده أو بهما[٦].

ومدار بحثنا في هذه المسألة هو مجيء الواو مع الضمير في جملة الحال المتضمن الفعل المضارع المنفي بـ(لم)، فقد قال أبو حيان:(("وَلَمْ يَلْبِسُواْ" يحتمل أن يكون معطوفًا على الصلة ويحتمل أن يكون حالًا دخلت واو الحال على الجملة المنفية بلم كقوله تعالى :﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ ﴾[مريم:٢٠]، وما ذهب إليه ابن عصفور من أنَّ وقوع الجملة المنفية بـ(لم) قليل جدًا وابن خروف من وجوب الواو فيها

---

(١) يُنظر: المفصّل في صنعة الإعراب:٩٢.
(٢) يُنظر: البديع في علم العربية:١/١٩٥، وشرح ابن عقيل:١/٥٢٤.
(٣) يُنظر: البديع في علم العربية:١/٢٩٥.
(٤) يُنظر: شرح المفصّل، ابن يعيش:٢/١٦٠، وشرح ابن عقيل:١/٥٢٤.
(٥) يُنظر: شرح ابن عقيل:١/٥٢٤.
(٦) يُنظر: المصدر نفسه:١/٥٢٦.

وإن كان فيها ضمير يعود على ذي الحال))[1]، فقد ذكر هذا الموقف في مصدر آخر من مؤلفاته النحوية[2].

وقد كان للمسألة أثرٌ في موضع آخر في كتابه البحر المحيط فقد قال:((وَوَهِمَ الأستاذ أبو الحسن بن خروف ... فزعم : أنَّها إذا كانت الجملة ماضية معنى لا لفظًا احتاجت إلى الواو كان فيها ضميرًا، ولم يكن فيها))[3] .

وقد ذكر أبو حيان موقفًا رابعًا لابن خروف في مصدر ثالث من مؤلفاته، وفي المسألة نفسها قائلًا:((فإنْ كانت الجملة مصدّرة بمضارع... وزعم ابن خروف أنَّ الجملة إذ ذاك تحتاج إلى الواو سواء أكان فيها ضمير أم لم يكن والمستعمل في لسان العرب خلاف ما زعم))[4].

وأيضًا كان للمسألة أثر خاص في تفكيره النحوي في مصدر رابع من مؤلفاته، فقد قال: :((وزعم ابن خروف أنَّه لا بُدَّ فيها من الواو، كان فيها ضمير أو لم يكن...))[5]. ولم يكتفِ بذكرها فحسب فقد كان لمواقف ابن خروف أثرٌ في تفكيره أيضًا في مصدر خامس من مؤلفاته، فقد قال: ((وإن كان منفيًا بغير لا، وحرف النفي لم، والجملة لا ضمير فيها، وجبت الواو نحو: جاء زيد ولم تطلع الشمس، وإنْ كان فيها جاز أن يكتفي به، وجاز أن يجتمع هو والواو، وزعم ابن خروف أنه لا بُدَّ من الواو...))[6].

وإذا تحققنا من صحة ما نقله أبو حيان عن ابن خروف وجدناه فعلًا قد صرّح في هذه المسألة قائلًا: ((فإنْ كانت معنًى لا لفظًا، نحو:(جاء زيدٌ ولم يخرجْ عمروٌ) احتاجت إلى الواو كان فيها ضمير أو لم يكن))[7].

وقد ذكرت محققة كتاب شرح الجمل لابن خروف أنَّ من الآراء التي انفرد بها ابن خروف هي مسألة ((جملة الحال الماضية معنى لا لفظًا تحتاج إلى الواو، فقد قالت:

---

(١) البحر المحيط:٤/٥٧٤ (سورة الأنعام٧٤-٩٤).

(٢) يُنظر: تفسير النهر الماد:٢/٤٣٠-٤٣١.

(٣) البحر المحيط:٣/٤٣٩ (سورة ال عمران:١٧١-١٨٠)

(٤) منهج السالك:٢١٥.

(٥) التذييل والتكميل:٩/١٨١.

(٦) ارتشاف الضرب:٣/١٦٠٧.

(٧) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف:١/٣٨٥.

المعروف عند النحويين أنّ جملة الحال المنفية بـ(لم) يجوز فيها الاقتصار على الضمير وعلى الواو، والجمع بينهما، إلّا أنّ ابن خروف أوجب اقترانها بالواو، كان فيها ضمير أو لم يكن، قال: (فإنْ كانت ماضية معنى لا لفظًا، نحو: جاء زيد ولم يخرج عمرو...) وردّه عليه ابن مالك، وأبو حيان، والسيوطي؛ لأنَّ السماع بخلاف))[1].

وقد كان أبو حيان معترضًا على ما انفرد به ابن خروف فقد قال: ((وكذلك ما ذهب إليه ((ابن خروف من وجوب الواو فيها ... خطأ[2] بل ذلك قليل وبغير الواو كثير على ذلك لسان العرب، وكلام الله))[3]، ألا ((ترى إلى قوله تعالى:﴿ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ ﴾ فيه ضمير يعود على ذي الحال، وهو ضمير النصب في (يَمْسَسْهُمْ)، ولم تدخل الواو على لم))[4]. وكان ردّه معترضًا على ابن خروف في انفراده في مصدر آخر من مؤلفاته قائلًا: ((لمستعمل في لسان العرب خلاف ما زعم))[5]، وقال أيضًا: :((وزعم ابن خروف أنه لا بُدَّ من الواو، وزعم ابن عصفور ... وهما زعمان مخالفان للسماع من القرآن وكلام العرب))[6].

إلّا أنَّ أغلب النحويين قد اتفقوا أنَّ الجملة الفعلية الحالية التي فعلها مضارع منفي بـ(لم) تأتي على ثلاثة أوجه، وقد جاءت شواهد كثيرة من القران ومن الشعر، وهذه الأوجه هي: إمَّا أنْ ترتبط بالواو فقط، أو بالضمير العائد على صاحب الحال، أو تأتي بالواو والضمير العائد على صاحب الحال معًا. فمن شواهد المضارع المنفي بـ(لم) أنْ يأتي بالضمير فقط هو قوله تعالى: ﴿ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ ﴾[آل عمران:من الآية١٧٤]، وأيضًا مثالهم ما جاء مرتبطًا بالواو دون الضمير قولك:(جاء زيدٌ

---

(١) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف:١/١٨٠.

(٢) البحر المحيط:٤/٥٧٢، ويُنظر: تفسير النهر الماد:٢/٤٣١.

(٣) البحر المحيط:٤/٥٧٢.

(٤) تفسير النهر الماد:١/٤٣١.

(٥) منهج السالك:٢١٥، والتذييل والتكميل:٩/١٨١.

(٦) ارتشاف الضرب:٣/١٦٠٧.

ولم تطلع الشمس)، ودليلهم على اجتماع الواو مع الضمير معًا قوله تعالى: ﴿ أَوۡ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمۡ يُوحَ إِلَيۡهِ شَيۡءٞ ﴾[الأنعام: من الآية٩٣].

وشواهد ما ذهب اليه النحويون في مجيء الجملة الفعلية المضارعة المنفية بـ(لم) الحالية مرتبطة بصاحبها الضمير فقط، مما جاء في الشعر العربي قول زهير من (البحر الطويل):

كَأَنَّ فُتَاتَ الْعِهْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَا لَمْ يُحَطَّمِ[1]

فإنّ الشاهد في البيت السابق هو ورود الفعل المضارع المنفي بـ(لم) حالًا من (حبّ)، وكان الرابط هو الضمير المستتر في (تحطم)، ولم يكن الرابط هو الواو[2]. أما ما جاء في القران الكريم مما اجتمع فيه الواو والضمير معًا قوله تعالى:﴿ أَوۡ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمۡ يُوحَ إِلَيۡهِ شَيۡءٞ ﴾[3][الأنعام: من الآية٩٣]، وأيضًا من شواهد الشعر العربي الذي اجتمع فيه الواو الحالية والضمير معًا قول النابغة: (من البحر الكامل):

سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ فَتَنَاوَلَتْهُ وَاتَّقَتْنَا بِالْيَدِ[4]

الشاهد هو:(وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ)، حيث جاءت الجملة الفعلية المضارعة المنفية بـ(لم) حالًا من (النصيف)، واجتمع فيها رابطان هما:(ضمير يعود إلى صاحب الحال)، و(واو الحال)، فالرابط بصاحب الحال في هذا البيت الشعري هو شيئان: واو الحال والضمير[5].

خلاصة ما تقدّم فقد أجاز النحويون أنَّ جملة الحال الفعلية المضارعية المنفية بـ(لم) يجوز فيها الاقتصار على الضمير أو على الواو أو الجمع بينهما، والذي ذهب اليه ابن خروف هو وجوب اقتران الجملة الفعلية الحالية المنفية بـ(لم) بالواو سواء أكان فيها ضمير أم لم يكن، وهذا دليل على انفراده بالرأي، وقد خالفه واعترض على ما ذهب اليه أبو حيان، ووصف ما ذهب اليه بالخطأ؛ لأنّه مخالف للسماع.

---

(١) ديوان زهير بن أبي سلمى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م:١٠٥، شرح ابن الناظم:٢٤٧، ويُنظر: المقاصد الشافية:٥٠٧/٣.

(٢) يُنظر: شرح الأشموني:٤٠/٢.

(٣) يُنظر: اللمحة في شرح الملحة:٣٩٥/١.

(٤) ديوان النابغة الذبياني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩١م: ٧١، ويُنظر: تحرير الخصاصة:٣٤٣/١.

(٥) يُنظر: شرح الأشموني:٤١/٢.

والذي يبدو لي أنّ ما ذهب اليه أبو حيان هو الراجح؛ وذلك لأنّ ما ذهب إليه ابن خروف مخالف للسماع، فقد وردت الكثير من الشواهد القرآنية، والشواهد الشعرية التي ذكرنا بعضًا منها في هذه المسألة، والتي تؤيد ما ذهب إليه أبو حيان.

٢.القول في همزة (إنّ) في قولهم:(أول ما أقول إنّي أحمدُ الله)

لهمزة (إنّ) أحوال ثلاثة: وجوب الفتح، ووجوب الكسر، وجواز الأمرين الفتح والكسر[١]، فتكون همزة (إنَّ) واجبة الكسر في مواضع عدة، هي: الابتداء، وذلك نحو:(إنَّ زيدًا قائمٌ)[٢]، وإذا وقعت صدرًا للصلة نحو قوله تعالى: ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾[٣][القصص: من الآية ٧٦]، وإذا وقعت جوابًا لقسم[٤]، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾[الدخان: من الآية٣]، أو تقع في جملة محكية بالقول نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾[مريم: من الآية٣٠]، أو تقع في جملة موضع الحال، نحو قوله تعالى:﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾[٥][الأنفال: من الآية٣]، وغيرها من المواضع.

وتفتح همزة (إنّ) إذا قدّرت بمصدر، كما إذا وقعت في موضع مرفوع فعل نحو:(يعجبني أنّك قائم)، أي: قيامك، أو منصوبه وذلك نحو:(عرفتُ أنَّك قائم)، أي: قيامَك، أو في موضع مجرور بحرف الجر، نحو:(عجبت من أنّك قائم)، أي: من قيامك. فإنْ لم تقدّر بمصدر لم يجب فتحها بل تكون مكسورة وجوبًا أو جوازًا. وتكون مفتوحة إذا وقعت بعد (لو)، نحو قوله تعالى:﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ ﴾[البقرة: من الآية١٠٣]، وبعد (لولا) نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴾ [الصافات: من الآية١٤٣].

---

(١) يُنظر: شرح ابن عقيل:١/٢٧٨.

(٢) يُنظر: البديع في علم العربية:١/٥٤٩.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه:١/٥٤٩، وشرح المفصّل، ابن يعيش:٨/١٠٣، وشرح ابن عقيل:١/٢٨٠.

(٤) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد:١/٣١٥.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه:١/٣١٥، وشرح ابن عقيل:١/٢٨٠.

وكذلك تكون مفتوحةً إذا وقعت بعد أفعال القلوب، ولم تعلق باللام نحو:(علمتُ أنَّ زيدًا قائمٌ)[١].

أما جواز فتح وكسر همزة (إنّ) إذا وقعت بعد (إذا الفجائية)، فالفتح على تقدير المصدر، والكسر على تقدير الجملة. كذلك يجوز فيه الفتح والكسر إذا وقعت بعد (فاء الجواب)، وكذلك إذا وقعت بع القسم وليس في خبرها اللام[٢]. وأيضًا بعد (أما) بمعنى: حقًا، وبعد (حتى) غير الابتدائية، وهي العاطفة أو الجارة، وبعد (لا جرم)[٣]، وهذا ما قاله ناظر الجيش أيضًا[٤]. كذلك يجوز فتح وكسر همزة (إنّ) إذا وقعت بعد مبتدأ، وهو في المعنى قول وخبر (إنَّ) قول والقائل واحد، وهذا هو مدار بحثنا في هذه المسألة، فمن المواضع ما يحتمل فيه المفرد والجملة فيجوز فيه الفتح والكسر، نحو قولك: أول ما أقول إني أحمد الله، فإنْ جعلتها خبرًا فتحت همزة (أنَّ)، كأنّك قلت أول مقولي حمد الله، وإنْ قدرت الخبر محذوفًا كسرت حاكيًا[٥]. فقد تجعل الحمد أول كلامك، أو تجعل الحمد هو الذي تحكيه بقولك (أقول)، وليس هو نفس الأول[٦].

قال أبو حيان: ((فإنْ قلت أيجوز مع فتح إني أحمد الله أنْ تكون ما موصولة بمعنى الذي، أو نكرة موصوفة بمعنى شيء والفعل بعدها صلة أو صفة، والعائد محذوف... ويكون التقدير أول الألفاظ أقولها حمد الله، قلت منع ذلك بعضهم قال لأنّ حمد الله ليس من الألفاظ المقولة فكيف يقع خبرًا لما هو لفظ... وحمد الله ليس أول الألفاظ ولا منزلًا منزلته، وأجاز ابن خروف مع فتح أني أنْ تكون ما موصولة بمعنى الذي ونكرة موصولة وهذا لا يتصور...))[٧]، ولم يكتفِ أبو حيان بذكر المسألة فحسب فقد كان للمسألة أثرٌ في مصدر ثانٍ من مؤلفاته النحوية[٨].

---

(١) يُنظر: شرح المفصّل، ابن يعيش:٨/١٠٦، وشرح ابن عقيل:١/٢٨١.

(٢) يُنظر: شرح ابن عقيل:١/٢٨٣-٢٨٦، والمساعد على تسهيل الفوائد:١/٣١٧-٣١٨.

(٣) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد:١/٣١٨.

(٤) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٣/١٣٣٦.

(٥) يُنظر: المفصل في صنعة الاعراب:٣٩١.

(٦) يُنظر: اللباب في علل البناء والاعراب:١/٢٢٣.

(٧) منهج السالك:٧٦.

(٨) يُنظر: التذييل والتكميل:٥/٧٩.

وقد أوردها أبو حيان في مصدرٍ ثالثٍ من مؤلفاته، فقد ذكر موقفًا آخر لابن خروف وفي المسألة نفسها قائلًا: ((وإذا لم يلزم التأويل بالمصدر جاز الفتح والكسر من ذلك ما ذكره سيبويه: أول ما أقول أني أحمد الله، فمن فتح أن قدرها بالمصدر كأنه قال: أول ما أقول حمد الله، فأول مبتدأ، وأني أحمد الله في موضع الخبر، وما مصدرية، فإن جعلت (ما) موصولة بمعنى الذي، أو نكرة موصوفة، فأجاز ذلك ابن خروف، والصحيح منعه، ومن كسر، فمذهب الجمهور أنه خبر عن أول قولي، وتكون الجملة مقولة...))[1].

وإذا تحققنا من صحة ما نقله أبو حيان عن ابن خروف في آثاره فقد وجدناه دقيقًا فيما نقله عنه، إذ صرّح ابن خروف بالمسألة قائلًا:((وقول أول ما أقول أني أحمد الله بالفتح والكسر فمن فتح أخبر بمفرد عن مفرد، حدث عن حدث تقديره أول قولي حمد الله، وأول القول قول، وقدرها سيبويه بالحمد لله اتكالًا على فهم المعنى، ألا تراه يقول: وإنْ كسرت حكيت وفعل ذلك من حيث كانت كلامًا وتكون (ما) موصولة وموصوفة، ومصدرية، ومن كسر كانت حكاية في موضع الخبر وما نكرة موصوفة أو موصولة تقديره أول شيء أقوله أو أول الذي أقوله إنِّي أحمد الله، ويجوز أن تكون مصدرية بتقدير أول قولي أني أحمد الله))[2].

وقال أيضًا ((("أول ما أقول: إنِّي احمد الله" فمن فتح جعلها بتأويل مصدر خبرًا عن (أول) كأنّه قال: أول قولي حمد الله، أخبر بمعنى عن معنى، و(ما) مصدرية أو نكرة موصوفة، أو موصولة والعائد محذوف وهو مفعول القول ويجوز اظهاره. ومن كسر الهمزة جعل (إن) وما بعدها خبراً (أول) على الحكاية... كقوله عليه السلام: "أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلّا الله" دليله أنّك تقول: أول ما قلته فإذا ظهر الضمير لم يكن في (إنّ) إلّا الكسر على الحكاية، ولا سبيل إلى حذف خبر لأنَّه يتغير المعنى، والكلام تام دونه، و(ما) على ما كانت عليه في القبح وعلى هذا حملها سيبويه، وكثير من المتأخرين رحمهم الله لم يصنفوا فيها شيء))[3].

---

(١) ارتشاف الضرب:١٢٥٨/٣.

(٢) شرح كتاب سيبويه المسمى تفتيح الألباب في شرح غوامض الكتاب:٢٣٣.

(٣) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف:١٨٠/١، ٤٧١.

وفي نهاية ما قاله دليل واضح على انفراده برأيه فقد ذكرت محققة كتاب شرح جمل الزجّاجي لابن خروف أنّ مسألة (أول ما أقول أنِّي أحمد الله) هي من المسائل التي انفرد بها ابن خروف، فهي من مسائله الاجتهادية، فقد ذكرت أنَّ (ما) في هذه المسألة فيها ثلاثة أوجه، وهي: أنْ تكون موصولة بمعنى الذي، أو مصدرية، أو نكرة موصوفة، وقد ذكر النحويون المعنى الأول والثاني، وأضاف ابن خروف الثالث قائلًا: ((وما مصدرية، أو نكرة موصوفة، أو موصولة، والعائد محذوف وهو مفعول القول ويجوز اظهاره))[١].

وقد كان أبو حيان معترضًا على ما انفرد به ابن خروف قائلًا: ((وأجاز ابن خروف مع فتح (أنّي) أنْ تكون (ما) موصولة... وهذا لا يتصور إلّا أنْ يجعل "حمد الله" من قبيل الألفاظ، فكأنه يقول: أول ألفاظي هذا اللفظ، أي أحمد الله))[٢]، وفي مصدر آخر كان معترضًا أيضًا، فقد قال: ((والصحيح منعه))[٣].

وعبّر سيبويه عن هذه المسألة قائلًا: ((وتقول: أول ما أقول أني أحمد اللّه، كأنك قلت: أول ما أقول الحمد للّه، وأنَّ في موضعه. وإن أردت الحكاية قلت: أول ما أقول إني أحمد الله))[٤].

وقد ذهب جمهور النحويين مذهب سيبويه[٥]، ومنهم: ابن السراج[٦]، والسيرافي[٧]، والزمخشري[٨]. ولقد فسّر السيرافي ما قصده سيبويه في قوله:(أول ما أقول أني أحمد الله) فبيّن أنّ: (ما أقول) يقدر منه مصدر مؤول في محل رفع مبتدأ، و(أني أحمد الله) خبر على تقدير: حمد الله، وليس بحكاية لفظ، وإنما هو معنى ما في نفسه واسميته، والمعنى: حمد الله فلو قلت: أول ما أقول: أني أحمد الله، فـ(أول ما أقول) مبتدأ، و(أني أحمد الله) جعله في موضع الخبر، ولو وضعت في موضع الفعل فقلت: أول ما أقول: (أحمد الله)

---

(١) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف:١/١٥٠.

(٢) منهج السالك:٧٦، ويُنظر: التذييل والتكميل:٥/٧٩.

(٣) ارتشاف الضرب:٣/١٢٥٨.

(٤) الكتاب:٣/١٤٣.

(٥) يُنظر: التذييل والتكميل:٥/٨٣.

(٦) يُنظر: الأصول في النحو:١/٢٧٢.

(٧) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٣/٣٦٨.

(٨) يُنظر: المفصل في صنعة الاعراب:٣٩١.

لجاز؛ وذلك لأنك إذا كسرت الهمزة فقد جعلته اللفظ الذي يلفظ به ومعناه. وقولك:(أني أحمد الله) بالفتح، و(أحمد الله) بغير (إني) على طريق الحكاية[١].

فيبدو أنّ النحويين فرّقوا بين (أنّ) مفتوحة الهمزة، وبين (إنّ) مكسورة الهمزة؛ لافتراقهما في المعنى والتباس المعنى في بعض الحركات؛ ولذلك فرّقوا بالحركات؛ لإزالة اللبس. وعليه فإنّ قول: (أول ما أقول إنِّي أحمد الله) محتمل معنيين: أحدهما: هو جعل الحمد أول الكلام، والآخر: هو جعل الحمد هو الذي تحكيه بقولك (أقول) وليس هو نفس الأول؛ ولهذا فإنّه يحتاج إلى التفرقة بينهما لاتضاح المعنى[٢].

أما الفارسي فقد ذهب إلى أنَّ (إنِّي أحمد الله) معمول لـ(أقول) في قوله:(أول ما أقول إني أحمد الله) فتكسر الهمزة؛ وذلك لأنّها معمولة للقول محكية به، فالمبتدأ هو (أول القول)، والخبر محذوف تقديره (ثابت) أو (موجود)، وعليه فيصبح تقدير الكلام: أول قولي إني أحمد الله ثابت أو موجود[٣].

وقيل إنّ الملك عضد الدولة بن بويه، وهو أحد الذين أخذوا عن أبي علي الفارسي جاز أنْ تكون (ما) في (أول ما أقول) مصدرية، و(أول) هو المبتدأ، وخبره محذوف والتقدير: أول ما أقول إني أحمد الله، وإني في صلة (قولي) المحذوف الذي هو خبر لـ(أول)، وهذا ما ارتضاه بعض شيوخ أبي حيان، وردّه بعضهم؛ لأنّه فيه حذف الموصول وابقاء ما هو من صلته وهو معموله، وهذا بابه الشعر، وأجازه البغداديون[٤].

فمذهب الفارسي هو جواز حذف الخبر و(أنّ) محكية للقول الذي في الصلة، أي: بتقدير أول ما أقول إنِّي أحمد الله موجود، وأجازه الأستاذ أبو بكر، إلّا أنّ ابن خروف كان معترضًا عما ذهب إليه، إذ وصف مذهب أبي بكر بن طاهر(ت:٥٨٠هـ) بالبعيد باللفظ والمعنى.

---

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٣٦٨/٣.

(٢) يُنظر: المفصل في صنعة الاعراب:٣٩١، وشرح المفصل، ابن يعيش:١٠٨/٨، واللباب في علل البناء والاعراب:٢٢٣/١.

(٣) يُنظر: الايضاح العضدي:١٣١.

(٤) يُنظر: التذييل والتكميل:٨٢/٥.

وقد ذهب أبو علي الشلوبين إلى أنّه ليس (إنِّي أحمد الله) معمولًا لـ(أقول) ولا كسرها لأجل كونها معمولة له، وإنما كسرها لأنّها بعد (أول)، وهو قول من حيث أضيف إلى القول، وقدر الخبر محذوفًا... كما قدّره الفارسي[١].

إلّا أنّ ابن مالك قد اعترض على ما ذهب اليه الفارسي وأبو علي الشلوبين، وقد ردّه من وجهين، أحدهما: الاخبار عن أول الكلام بالوجود مع العلم بذلك والخبر لا يكون مؤكدًا، والثاني: إنّ تقديره ثابت أو موجود خبرًا بعد (إني أحمد الله) تقدير ما لا دليل عليه إذ ليس هو بالتقدير أولى من غيره من المقدرات الممكنة وحذف ما كان في حذفه ممنوع[٢].

ومن ثمّ فقد كانت أقوال النحويين متعددة في كسر وفتح همزة (إنّ) بعد (أول قولي) إلّا أنّ ناظر الجيش قد فسّر ما مثله سيبويه في مسألة (أول ما أقول إني أحمد الله) فقد ذكر أنَّ سيبويه بيّن هو أنَّ (ما) هل هي مصدرية، أو موصولة، أما ابن مالك فقد جاء بصورة المصدر بحكمه على (ما) في (أول ما أقول) بالمصدرية قطعًا[٣].

وعليه فإنّ النحويين أجازوا فتح وكسر همزة (إنّ) في مسألة: أول ما أقول إنِّي أحمد الله، فقد ذهبوا إلى جواز فتحها بتقدير المصدر المؤول وجعل (ما) مصدرية على تقدير: أول قولي حمد الله، ويكون هذا بتقدير الاخبار بمعنى عن معنى، وقيل: هل يجوز أنْ تكون (ما) موصولة، أو نكرة موصوفة ويكون موقع الفعل بعدها صلة أو صفة والعائد محذوف وهو مفعول القول، وذلك بتقدير: أول ألفاظ أقولها حمد الله، فقد منع ذلك الأكثرون ودليلهم في المنع إنَّ حمد الله ليس من الألفاظ المقولة فكيف يقع خبرًا لما هو لفظ، وقد أجازه ابن خروف بجعله حمد الله من قبيل الألفاظ، وهو غير ظاهر[٤].

وأيضًا (ما) جاز فيها ثلاثة أوجه: كونها موصولة بمعنى الذي، أو نكرة موصوفة أو مصدرية. وقد اختلف النحويون في ما يجب كسر همزة (إنَّ)، فقد قيل كسرت لكونها خبرًا عن (أول)، وأيضًا قيل معمولة لقول محذوف، وقيل كسرت؛ لأنّها معمولة لـ(أقول)

---

(١) يُنظر: التذييل والتكميل:٥/٨١.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل:١/٢٨٢، وتمهيد القواعد:٢/٨٨٣، والمقاصد الشافية:٢/١٢٤.

(٣) يُنظر: تمهيد القواعد:٣/١٣٣٣.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه:٣/١٣٣٣.

الموجودة، وقيل كسرت لأنّها بعد (أول)، وهو قول من حيث أضيف إلى القول والخبر محذوف أي ثابت، وقد وضّح ناظر الجيش أنّه لا شكَّ أنّ جميع هذه المذاهب تأتي على القول بأنّ (ما) مصدرية أو موصولة أو نكرة موصوفة[١].

فالذي ذهب اليه ابن خروف هو أنْ تكون (ما) موصولة بمعنى (الذي)، أو موصوفة، وقد كان منفردًا برأيه عن من سبقه من النحويين، وقد ردّه أبو حيان باعتراضه على ما جاء به، فقال: هذا لا يتصور[٢]. والذي ذهب اليه أبو حيان إنّ القول يأتي على معنيين، أحدهما: الحدث وهو تأخيذ الصوت في أشخاص الكلام، أو في بعض أشخاصه، والثاني: أشخاص الكلام أنفسها، فإنْ فتحت كانت بتقدير المفرد، والمفرد ليس بكلام، وان كسرت كانت مع معمولها كلامًا[٣].

(١) يُنظر: تمهيد القواعد:٣/١٣٣٤-١٣٣٥.

(٢) يُنظر: التذييل والتكميل:٥/٧٩، ومجلة التراث العربي، العدد (٩٧)، ابن خروف والدرس النحوي في الأندلس، محمد موعد:١٥٨.

(٣) يُنظر: التذييل والتكميل:٥/٨٣.

٣. دخول لام الابتداء على المعمول المتوسط بين اسم إنّ وخبرها

وتسمى هذه اللام بـ(لام الابتداء)، وهي لا تدخل على المبتدأ كثيرًا، وغالبًا ما تدخل على خبر (إنّ) المكسورة وتكون مفتوحة[١]، فإنَّ هذه اللام هي حقّها الدخول على إنَّ؛ لأنّها تتصدر الكلام، وهذا غير جائز عند البصريين؛ لأنّ اللام هي حرف تأكيد، و(إنّ) حرف تأكيد فكرهوا الجمع بين حرفين ذات معنى واحد[٢]، فتقدّمت (إنّ) على لام التوكيد؛ لأنّها عاملة، وزحلقت اللام إلى الخبر؛ ولهذا سميت باللام المزحلقة[٣].

وفائدتها توكيد الكلام وإزالة الشكِّ عن معناه[٤]، ولام الابتداء مختصة بالدخول على معمولي (إنَّ) المكسورة، فتدخل على اسمها وخبرها، ومعمول خبرها[٥]، وكل موضع له شروطه[٦].

تدخل لام الابتداء على المعمول المتوسط بين الاسم والخبر، فكل معمول عند توسطه بين اسم (إنّ) وخبرها جاز دخول اللام عليه، كالمفعول الصريح، والجار والمجرور، والظرف، والحال، إلا أنّ النحويين قد نصّوا على منع دخول اللام على الحال، فلا يجوز أنْ تقول:(إنَّ زيدًا لضاحكًا راكبٌ)[٧].

وهذا هو مدار بحثنا في هذه المسألة، فقد قال أبو حيان: :((ويشمل معمول الخبر أن يكون مفعولًا به، وظرفًا، ومجرورًا، وحالًا، ومصدرًا، ومفعولًا من أجله، وفي بعض هذه الأشياء خلاف ... أما الحال... أنها لا يجوز دخول اللام عليها وإن كان القياس يقتضيه ... وقال ابن خروف: وأما إن عندي لفي الدار زيدًا، وإن عندي لقائمًا صاحبك، فقياسه

---

(١) يُنظر: أوضح المسالك:١/٣٣٣، والمقاصد الشافية:٢/٣٤٣.

(٢) يُنظر: أوضح المسالك:١/٣٣٣، وشرح ابن عقيل:١/٢٨٧، وهمع الهوامع:١/٥٠٧، وضياء السالك إلى أوضح المسالك:١/٣١٣.

(٣) يُنظر: أوضح المسالك:١/٣٣٣، وضياء السالك إلى أوضح المسالك:١/٣١٣.

(٤) يُنظر: أوضح المسالك:١/٣٣٣، والمقاصد الشافية:٢/٣٤٣.

(٥) يُنظر: البديع في علم العربية:١/٥٤٢.

(٦) يُنظر: شرح ابن عقيل:١/٢٩١-٢٩٥.

(٧) يُنظر: شرح ابن عقيل:١/٢٩٥.

أن يجوز لتعلق الظرف والحال بما قبل الاسم، وأما "إن زيدًا قائمًا في الدار" فلا سبيل إليه لا باللام ولا بسقوطها لتقدم الحال على العامل، وهو معنى))[1].

وقد أوردها أبو حيان في مصدرٍ ثانٍ من مؤلفاته، فقد ذكر موقفه قائلًا: ((فأما معمول الخبر؛ فإن تأخر فلا يجوز دخول اللام عليه، فإن أدخلت اللام على الخبر جاز دخولها على معموله المتأخر عند الزجّاج نحو: إنَّ زيدًا لقائم لفي الدار، ومنع ذلك المبرِّد... ولا يقاس ذلك على الظرف والمجرور، أو معمولًا لخبر، هو فعل ماضٍ لم تدخل عليه قد نحو: إنَّ زيدًا به وثق، لم تدخل اللام عليه ... أو حالًا، فالجمهور على منع دخول اللام عليها، فلا يجوز "إن زيدًا لضاحكًا قائم"، وأجاز ذلك بعضهم، ولم يسمع، فإن كان الظرف، أو الحال متأخرين عن العامل فيهما، وتأخر الاسم عنهما نحو: إن عندك لفي الدار زيدًا، وإن عندي لقائمًا صاحبك، فقال ابن خروف: القياس أن يجوز لتعلق الظرف، والحال بما قبل الاسم، وأما إن زيدًا لقائمًا في الدار، فلا سبيل إليه إلا باللام، ولا بإسقاطها))[2].

فعندما تحققنا من صحة ما نقله أبو حيان عن ابن خروف في آثاره وجدناه قد صرّح بها قائلًا:((واللام تدخل على خبر (إنَّ) وهي لام الابتداء ... وعلى معمول الخبر إذا تقدّم عليه نحو: إنَّ زيدًا لفي الدار لقائمٌ، فإنْ تقدّم الخبر مجرورًا أو ظرف، وتأخر الاسم دخلت عليه

حيث كان، قال تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ ﴾ [ص:من الآية٤٠]، والمستفاد من الجملة هو الخبر، وهو المؤكد بـ(إنَّ)...))[3].

فعندما اطلعنا على ما ذكره ابن خروف في دخول لام الابتداء على معمول الخبر لم نجد ما نصّه أبو حيان عنه في قوله:(القياس أنَّه يجوز لتعلق الظرف والحال بما قبل الاسم)، فلم يذكر ابن خروف الحال، فلعل أبا حيان أخذ ذلك سماعًا من شيوخه.

---

(١) التذييل والتكميل:٥/١٠٤-١٠٥.

(٢) ارتشاف الضرب:٣/١٢٦٤-١٢٦٥.

(٣) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف:١/٤٥٥.

فاعترض أبو حيان على ما انفرد به ابن خروف، إذ قال:((وإنَّ في الدار لطعامك آكلا ...؛ لأنَّ معمول الخبر إذا كان حالًا لم تدخل اللام عليه، نحو: إنّ زيدًا لعريانًا قائم، فلا يجوز هذا، ولم يسمع من لسانهم، ونصّ الأئمة على منعه وإنْ كان القياس على إنّ زيدًا لطعامك آكل يقتضيه))[١].

وقد ذكر السيوطي أنَّ ابن مالك قد اعترض على ابن خروف وكانت حجّته عليه أنّه لم يسمع، فذكر أنَّ الأجود هو عدم الحكم بجوازه، وقد وافقه فيما ذهب إليه أبو حيان، وذكر من النحويين المانعين الكسائي، والفرّاء[٢].

وذكر سيبويه أنّ هذه اللام لا تكون إلا للابتداء[٣] وبيّن السيرافي أنّ المبرِّد لا يجيز قول: إنَّ زيدًا لفي الدار قائم، وكانت حجته هو عدم تكرار اللام إذا كان المعنى واحد[٤]. وأيضًا من المانعين لدخول لام الابتداء على معمول الخبر إن كان حالًا هو ابن السراج، وحجته إنّه كل ما كان من صلة الثاني لم تدخل عليه اللام، فلا يجوز أنْ تقول: إن ضربت رجلًا لقائمًا، فكانت حجته هو دخول اللام على ما هو في الأصل خبر للمبتدأ، فقولهم: إنَّ زيدًا في الدار قائمًا، استقبحوا دخول اللام على (قائم)؛ وذلك لأنّ (زيد) في الأصل هو مبتدأ، و(في الدار) خبره، و(قائم) حال، والعامل هو شبه الجملة (في الدار)[٥]، والذي ذكره ابن عقيل[٦] هو أنَّ لام الابتداء تدخل على معمول الخبر، فكل معمول يتوسط بين اسم (إنَّ) وخبرها يجوز دخول اللام عليه، ويقصد بالمعمول هو المفعول الصريح، والجار والمجرور، والظرف، والحال، إلا أنَّ النحويين قد نصّوا على منع دخول اللام على الحال، فلا تقول:(إنَّ زيدًا لضاحكًا راكبٌ).

وقد وافق الشاطبي مذهب ابن خروف في جواز دخول لام الابتداء على معمول الخبر المتوسط إذا كان ظرفًا أو حالًا قائلًا: ((قال ابن خروف: لتعلّق الظرفِ والحال بما

---

(١) منهج السالك:٨٠.

(٢) يُنظر: همع الهوامع:١/٥٠٥.

(٣) يُنظر: الكتاب:٣/١٤٧.

(٤) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٢/٤٦٥.

(٥) يُنظر: الأصول في النحو:١/٢٦١.

(٦) يُنظر: شرح ابن عقيل:١/٢٩٥.

قبل الاسم والخبر وهذا تحرُّز حسن ... فتدخل له في حيِّز الجواز، ويصح كلامه على هذا التنزيل. والله أعلم))[1].

ومن ثَمَّ فإنَّ مسألة (دخول لام الابتداء على معمول الخبر المتوسط) قد وضع النحويون شروطًا لدخول اللام، ويتبين أنَّ ابن خروف كان منفردًا في رأيه بجواز دخول لام الابتداء على معمول الخبر المتوسط إنْ كان ظرفًا، أو حالًا، وعدّها من القياس في جواز دخولها عليه، ولم يسبقه أحد من النحويين في ما انفرد به، والذي نصَّ عليه النحويون هو منع دخول لام الابتداء على الحال، وقد كان ابن مالك، وأبو حيان، وابن عقيل، والسيوطي معترضين على ما ذهب إليه، إلّا أنَّ من النحويين الذين وافقوه فيما ذهب اليه انفرادًا هو الشاطبي فقد ذكر موقفه في كتابه (المقاصد الشافية) كما ذكرنا قبل قليل.

وقد تبيّن لنا أنَّ الرأيَ الراجحَ هو ما ذهب إليه أبو حيان، وكان متبعًا في مذهبه ما ذهب إليه النحويون المتقدمون، وقد وافقه بعض النحويين المتأخرين، وكانت حجة أبي حيان في (عدم جواز دخول لام الابتداء على معمول الخبر المتوسط إنْ كان حالًا)، هو أنَّه لم يسمع عن العرب وإنْ كان القياس يقتضيه، وأيضًا بسبب منع الأئمة لجواز دخولها، فالذي يبدو لي أنّ رأيه هو الراجح؛ لأنّه اعتمد على السماع في موقفه، والسماع هو أقوى الأدلة النحوية في العربية وأثبتها دلالةً وقاعدةً.

---

(١) المقاصد الشافية:٢/٣٥٦.

المبحث الثالث

انفراده في مسائل متفرقة

١. القول في (خلا)، و(عدا)

(خلا)، (عدا) من أدوات الاستثناء، ومعنى الاستثناء هو ((أنْ تُخرج شيئًا مما أدخلت فيه غيره أو تدخله فيما أخرجت منه غيره))[١]. فالاستثناء هو اخراج البعض من الكلّ بأداة من أدوات الاستثناء فيخرج الثاني مما دخل فيه الأول بوساطة أداة من أدوات الاستثناء، نحو: (قام القومُ الا زيدًا)، ويكون المستثنى منه والمستثنى جملة واحدة[٢].

أمَّا أدوات الاستثناء فأسماء وأفعال وحروف، فالأسماء مثل:(غير، سواء، ولاسيَّما)[٣]. وأما الحروف فهي:(إلا) وتسمّى أم أدوات الاستثناء[٤]، وأيضًا ما استعمل في معنى (إلا) ما كان فعلًا وهو (ليس، ولا يكون)، وقد استعملت ألفاظ في الاستثناء استعمال الأفعال والحروف وهي:(خلا، وعدا، وحاشا)[٥].

ومدار بحثنا في هذه المسألة هو(خلا، وعدا)، قال أبو حيان:((و "ما" الداخلة عليهما مصدرية، وانتصاب الاسم بعدهما على أنه مفعول، وموضع ما والفعل نصب. واختلفوا في محل انتصابه... وزعم ابن خروف أن انتصابه على الاستثناء كانتصاب غير في قولك: جاءني القوم غير زيدٍ؛ ألا ترى أن "ما" وما بعدها بتقدير اسم فيه معنى إلّا كما أن غيرًا كذلك))[٦].

وقد كان لنحو ابن خروف أثرٌ في فكر أبي حيان الأندلسي في مصدرٍ ثان من مؤلفاته فقد قال: ((ومذهب سيبويه، والأكثر أنَّ (خلا وعدا) فعلان ضمنا معنى الاستثناء، ولم يعرف سيبويه الجر بـ(عدا) و(خلا) وإنما نقل الجرّ بهما الأخفش. وثبت بالنقل الصحيح عن العرب أنَّ (حاشا وعدا وخلا) ينتصب الاسم بعدها في الاستثناء، وينجر

---

(١) اللمع في العربية:١٢١.

(٢) يُنظر: شرح المفصّل، ابن يعيش:٢/١٨٥.

(٣) يُنظر: الايضاح العضدي:٢٠٩.

(٤) يُنظر: شرح الأزهرية:٤٢.

(٥) يُنظر: شرح ابن عقيل:١/٤٨٧، والمقاصد الشافية:٣/٣٩٠، وشرح الأزهرية، الأزهري:٤٢.

(٦) التذييل والتكميل:٨/٣١٦.

فإذا انجر كن حروفًا، وإذا انتصب كن أفعالًا... وذهب ابن خروف إلى أن انتصابه على الاستثناء انتصاب غير، وقيل مصدرية ظرفية))[١].

وإذا حاولنا التحقق من صحة ما جاء به أبو حيان عن ابن خروف وجدناه فعلًا قد صرّح بها قائلًا:((و "ما" في "ما عدا" و "ما خلا" مصدرية في موضع نصب على الاستثناء))[٢].

وقد بيّن سيبويه أنَّ (عدا، وخلا) هما فعلان يجريان مجرى (ليس، ولا يكون) فيكون معناهما الاستثناء، ولا يكونان صفة[٣] فعندما تقول: أتاني القوم عدا زيدًا، وما أتاني القوم خلا زيدًا، كان بتقدير: عدا بعضهم زيدًا، وخلا بعضهم زيدًا، كان ذلك بمعنى: جاوز بعضهم زيدًا[٤].

وقد ذكر السيرافي أنَّ (خلا، وعدا) جاءا في المثالين السابقين بمعنى الاستثناء، إلّا أنّهم جاؤوا بـ(جاوز) التمثيل وإنْ كان هذا اللفظ لا يستعمل في هذا الموضع[٥]. فـ(خلا، وعدا) معناهما المجاوزة، والمجاوزة للشيء تعني الانقطاع لمن جاوزته دون غيره، فالمجاوزة تعني الخروج عن الشيء[٦].

فلا خلاف في كون (خلا، وعدا) فعلان أو حرفان، فإنْ كانتا فعلين فهما فعلان غير متصرفين؛ وذلك لأنّه يصحّ أنْ تقع (إلّا) موقعهما وفي هذه الحالة يكون المستثنى منصوبًا على المفعولية، والفاعل معهما ضمير مستتر، ويكون ذلك بشرط أنْ يسبقا بـ(ما) المصدرية[٧].

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في (ما عدا)، و(ما خلا) فتكون (ما) في موضع نصب، و(ما خلا)، و(ما عدا) كالمصدر، ويكون الفاعل لـ(عدا)، و(خلا) مضمرًا تقديره:

---

(١) ارتشاف الضرب:٣/١٥٣٤-١٥٣٥.

(٢) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف:٢/٩٦٢.

(٣) يُنظر: الكتاب:٢/٣٤٨، وشرح كتاب سيبويه، السيرافي:٣/٩٥.

(٤) يُنظر: الكتاب:٢/٣٤٨:٣٤٨/٣، والمقتضب:٤/٤٢٦، وشرح كتاب سيبويه:٣/٩٧.

(٥) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٣/٩٥.

(٦) يُنظر: علل النحو:٤٠١، وشرح المفصّل، ابن يعيش:٢/١٨٩.

(٧) يُنظر: علل النحو:٣٩٩، وشرح المفصّل، ابن يعيش:٢/١٨٩، وشرح التسهيل، ابن مالك:٢/٣٠٦، وشرح ابن الناظم:٢٢٤.

ما عدا بعضهم، وما خلا بعضهم[١]؛ وذلك لأنَّ (ما) اسم فلا توصل إلّا بالفعل نحو:(بلغني ما صنعت)، أي صنيعك[٢]؛ ولهذا فإنَّ (ما) المصدرية، و(خلا، وعدا) صلتها وفاعلهما الضمير المستتر، والمفعول به المنصوب نحو:(قام القوم ما خلا زيدًا) هو القول المشهور عند النحويين[٣].

وأجاز بعض النحويين الجرّ بهما بعد (ما)، ومنهم الكسائي والجرمي، نحو:(قام القومُ ما خلا زيدٍ)، أو (ماعدا زيدٍ)؛ وذلك على تقدير(ما) زائدة عندهم، وجعل (خلا، وعدا) حرفي جرّ، وحكاية الجرمي في الجر بعد (ما) نقلًا عن بعض العرب[٤]، ووصف ابن الناظم ما ذهب اليه الجرمي بالشاذ[٥].

ووصف الأشموني(ت:٩٠٠هـ) رأي مَنْ جعل (ما) في (ما خلا، وما عدا) زائدةً بالقول الفاسد[٦]؛ وذلك لأنَّ القياس إنّ (ما) لا تُزاد قبل الجار بل بعده نحو قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[المؤمنون:من الآية٤٠]، وقوله تعالى:﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[آل عمران:١٥٩]، وإنْ قالوه بالسماع فهو كلام شاذ لا يحتج به[٧].

وذكر ابن مالك أنّ من كلام العرب: ((كلُّ شيء مَهَهٌ ما النساءَ وذكرَهن، ومعناه: كلّ شيء يسير ما عدا النساء وذكرهن، فحذفوا (عدا) وأبقوا عملها، وزعم بعض الناس أنّ (ما) ههنا بمعنى (إلّا) وليس بشيء))[٨].

---

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٣/٩٨، وعلل النحو:٣٩٩، والمفصّل في صنعة الاعراب:٩٦

(٢) المقتضب:٤/٤٢٧، ويُنظر: الأصول في النحو:١/٢٨٧.

(٣) يُنظر: شرح ابن عقيل:١/٤٩٧.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه:١/١/٤٩٧، والمقاصد الشافية:٣/٤١٠.

(٥) يُنظر: شرح ابن الناظم:٢٢٥.

(٦) يُنظر: شرح الأشموني:١/٥٣٥.

(٧) يُنظر: شرح التسهيل، ابن مالك:٢/٣١٠، وشرح ابن الناظم:٢٢٥، وأوضح المسالك:٢/٢٤٧، وحاشية الصبان:٢/٢٤٤، وشرح الأشموني:١/٥٣٥.

(٨) شرح التسهيل، ابن مالك:٢/٣١.

وإنْ كانت (عدا، وخلا) لم تسبقا بـ(ما) ففيها وجهان من الإعراب: إمَّا أنْ يكونا أفعالًا فيكون ما بعدهما منصوبًا، أو يكونا حرفي جر ويكون ما بعدهما مجرورًا، وذلك نحو قولك:(قام القومُ خلا زيدٍ)، و(عدا زيدٍ)، فـ(خلا، عدا) حرفا جرّ[١].

وقد حكى سيبويه أنّ بعض العرب مَن يعامل (خلا) معاملة حرف الجر فيجعلها بمنزلة (حاشا)، وقد ذكر قولهم:(ما أتاني القوم خلا عبدِ الله). فلا خلاف في جعل (خلا) حرف جر، أما (عدا) فهي فعلٌ ولم يذكر سيبويه ولا المبرِّد فيها الحرفية[٢]، ولكن الأخفش من يعاملها معاملة الفعل والحرف فإنّه قرنها مع (خلا) في الجر[٣].

وقيل أنَّ ابن خروف قد ذهب إلى الجواز في جعل (عدا) حرف جر كما ذهب الناظم، فذهبوا إلى ما ذهب اليه الأخفش[٤].

ففي اقتران (عدا، وخلا) بـ(ما) المصدرية خلاف بين النحويين في وجه نصب المصدر المؤول، فقد ذهب النحويون إلى ثلاثة أوجه في إعرابه، فمنهم مَن ذهب إلى أنَّ المصدر موضوع موضع الحال كما في موضع المصدر الصريح، وهو ما ذهب إليه السيرافي ففي قولك:(قام القوم عدا بعضهم)، أو (خلا بعضهم) بمعنى:(مجاوزتهم)، فذلك المصدر في موضع الحال[٥].

أمّا الوجه الثاني فهو النصب على الاستثناء كانتصاب (غير)، وهو مذهب ابن خروف[٦]. أما الوجه الثالث فهو جعل (ما) مصدرية ظرفية وتقدّر (ما) وما بعدها في تأويل مصدر منصوب على المصدرية الظرفية الوقتية. أي إنَّ (ما) وصلتها تنوب مناب

---

(١) يُنظر: شرح ابن عقيل:١/٤٩٥.

(٢) يُنظر: الكتاب:٢/٣٤٩، والمقتضب:٤/٤٢٦.

(٣) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٣/١٠٠، واللمع في العربية:١٢٥، وشرح المفصّل، ابن يعيش:١/١٩٠، وتوضيح المقاصد والمسالك:٢/٦٨٥.

(٤) يُنظر: المقاصد الشافية:٣/٤٠٨.

(٥) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٣/٩٨، وشرح المفصّل، ابن يعيش:٢/١٩٠، وتوضيح المقاصد والمسالك:٢/٦٨٨، وأوضح المسالك:٢/٢٤٦، والمقاصد الشافية:٣/٤٠٩.

(٦) يُنظر: شرح جمل الجمل، ابن خروف:٢/٩٦٢، والتذييل والتكميل:٨/٣١٦، وارتشاف الضرب:٣/١٥٣٤-١٥٣٥، وتوضيح المقاصد والمسالك:٢/٦٨٨، وأوضح المسالك:٢/٢٤٦، والمقاصد الشافية:٣/٤٠٩، وشرح الاشموني:١/٥٢٥، وحاشية الصبان:٢/٢٤٣.

الوقت. فأصل المصدر هو المضاف اليه للفظ (وقت)، فحذف المضاف وأُقيم المضاف اليه مقامه، فقولهم:(قام القوم عدا زيدًا)، على تقدير:(قام القوم وقت مجاوزتهم زيدًا)[1].

وخلاصة ما تقدّم تبيّن لنا أنّ النحويين أجازوا النصب والجر في (ما عدا، وما خلا)، والذي يعنينا في هذه المسألة هو حالة النصب، فقد اتفق النحويون على أنّ (ما) مصدرية، و(ما خلا، وما عدا) في موضع نصب، إلّا أنّهم اختلفوا في موضع المصدر المؤول من النصب، فقد ذهب السيرافي إلى أنّه منصوب على الظرفية، والذي ذهب اليه ابن خروف هو النصب على الاستثناء.

ومن ثَمَّ نستنتج أنَّ ابن خروف كان منفردًا في رأيه عن مَنْ سبقه، فلم يذكر أحد من قبله ما ذهب إليه وقد أكدت محققة كتاب شرح جمل الزجّاجي أنّ ما ذهب إليه ابن خروف في انتصاب المصدر المؤول في (ما خلا) على الاستثناء ومعاملته معاملة (غير) هو من الآراء التي انفرد بها ابن خروف، وقد ذكر ذلك عنه أبو حيان، وابن هشام[2]. وقد كان أبو حيان متأثرًا بما ذهب اليه ابن خروف منفردًا، إذ ذكر له موقفين في مصدرين من مؤلفاته النحوية، وهذا دليل على تأثره بنحوه.

الراجح في موضع المصدر المؤول في (ما خلا)، و(ما عدا) هو النصب على الظرفية؛ وذلك لأنّها في تأويل مصدر عند الجميع، والمعروف عند النحويين أنّ المصدر ينوب مناب ظرف الزمان بكثرة. ففي قولك:(قام القوم ما عدا زيدًا)، أي: قام القوم وقت مجاوزتهم زيد، إذ كثيرًا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر.

---

(١) يُنظر: شرح ابن الناظم:٢٢٥، والتذييل والتكميل:٣١٧/٨، وتوضيح المقاصد والمسالك:٦٨٨/٢، وأوضح المسالك:٢٤٦/٢، والمقاصد الشافية:٤٠٩/٣، وشرح الأشموني:٥٢٥/١، وحاشية الصبان:٢٤٣/٢.

(٢) يُنظر: شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف(دراسة المحققة):١٧٩/١.

٢. وقوع جملة التعجب صلة الموصول

الموصول هو الذي لا يتمّ معناه بنفسه؛ كونه يفتقر إلى الكلام الذي يأتي بعده يصله به، فإنْ تمّ معناه بما بعده، فقد كان حكمه كحكم سائر الأسماء التامة، يمكن أنْ يأتي الاسم الموصول فاعلًا، أو مفعولًا به، أو مبتدأ، أو خبرًا، أو مضافًا اليه[١].

والموصولات على ضربين، هما: أسماء وحروف، فالأسماء هي:(الذي، والتي، واللذان، واللتان، والذين، واللتين، واللاتي، واللواتي...)، وكذلك (مَنْ، وما، وأي، و"الألف واللام")، أما الحروف فهي:(أنْ المصدرية، وأنْ المشبهة بالفعل)[٢]، وما المصدرية الظرفية، ولو التي توصل بالماضي، فالموصولات الحرفية هي التي يصح أنْ يقع المصدر موقعها[٣].

وجميع الموصولات الحرفية، والاسمية يلزم وقوع صلة بعدها تبيّن معناها، والشرط في جملة صلة الموصول الاسمي شمولها على ضمير عائد على الموصول، نحو:(جاءني الذي ضربته)[٤]. ولا يجوز تقديم الصلة على الموصول، ولا شيء منها[٥]، كما لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي، ويشترط بجملة الصلة أيضًا أنْ تكون جملة خبرية تحتمل الصدق والكذب[٦]، وهذا مخالف للكسائي الذي أجاز الأمر والنهي، كذلك المازني الذي أجاز أنْ تكون الجملة دعاء بلفظ الخبر[٧].

وقد اشترط أغلب النحويين ألّا تكون صلة الموصول تعجبية[٨] مع أنّها جملة ليست انشائية، ولكن العلة في منع جعل صلة الموصول جملة تعجبية هو أنَّ جملة الصلة هي توضيحية، أما التعجبية فيها خفاء السبب، وخفاء السبب هو عكس التوضيح[٩].

---

(١) يُنظر: شرح المفصّل، ابن يعيش:٣/٢٥٠.

(٢) يُنظر: اللمع في العربية:٢٤٨.

(٣) يُنظر: اللمع في العربية:٢٤٨، وشرح المفصّل، ابن يعيش:٣/٢٧١، وشرح ابن عقيل:١/١١٨-١١٩.

(٤) يُنظر: شرح ابن عقيل:١/١٣٠.

(٥) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك:١/٤٤١.

(٦) يُنظر: اللمع في العربية:٢٤٨.

(٧) توضيح المقاصد والمسالك:١/٤٤٤.

(٨) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك:١/٤٤٤-٤٤٥، وتمهيد القواعد:٢/٦٤٧.

(٩) يُنظر: تمهيد القواعد:٢/٦٤٧.

والذي يعنينا في هذه المسألة هو جواز وقوع جملة التعجب صلة الموصول، فقد قال أبو حيان:((والمشهور عند أصحابنا أنها لا تكون تعجبية، فلا يجوز: مررت بالذي ما أحسنه، وإن كانت عندهم جملة خبرية، فمن النحاة من أجاز ذلك، وهو مذهب ابن خروف كما جاز [الوصف بـ(ما) في قولك: مررت برجل ما أحسنه...))[1].

ولم يكتفِ أبو حيان بذكر موقف ابن خروف هذا في هذه المسألة فحسب، وإنَّما ذكر له موقفًا آخر في مصدرٍ ثانٍ من مؤلفاته وفي المسألة نفسها قائلًا: ((التعجب عندنا خبري، ولا يوصل بالجملة التعجبية الموصول؛ لأنّ التعجب لا يكون إلّا من خفي السبب، والصلة تكون موضحة للموصول فتنافيا [خلافًا لابن خروف، فإنّه أجاز أنْ يوصل بها الموصول فيقول: جاءني الذي ما أحسنه، وليس بمسموع))[2].

وعندما تحققنا من صحة ما نقله أبو حيان عن ابن خروف لم نجده في آثاره، فلعله أخذه سماعًا عن شيوخه أو مَن تتلمذ عليهم. إلّا أنَّ ما نقله أبو حيان عن ابن خروف قد ذكره بعض من النحويين ومنهم: المرادي[3]، وناظر الجيش[4]، والأشموني[5]، والسيوطي[6]، والصبّان[7].

وأنَّ أبا حيان كان معترضًا على ما انفرد به ابن خروف، إذ صرّح في مصدر ثالث من مؤلفاته قائلًا:((أما اشتراط انتفاء كونها تعجبية فإن التعجب عندهم خبر من الأخبار يقبل التصديق والتكذيب، فلا يجوز: جاءني الذي ما أحسنه... وأما من يذهب إلى أنَّ التعجب إنشاء فوجه المنع ظاهر؛ وذلك أنَّ الإنشاء يكون في الحال، والصلة لا تكون أبدًا إلا معهودة بينك وبين مخاطبك على المشهور، والإنشاء ليس فيه تقدم عهد، فلا

---

(١) ارتشاف الضرب:٢/٩٩٧.

(٢) النكت الحسان في شرح غاية الاحسان:٤٩.

(٣) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك:١/٤٤٥.

(٤) يُنظر: تمهيد القواعد:٢/٦٤٧.

(٥) يُنظر: شرح الأشموني:١/١٥٠.

(٦) يُنظر: همع الهوامع:١/٣٣٤.

(٧) يُنظر: حاشية الصبان:١/٢٣٩.

يجوز))[1]. وما يدلّ على اعتراضه أيضًا على ما ذهب إليه ابن خروف قوله:((خلافًا لابن خروف، فإنّه أجاز أنْ يوصل بها الموصول...، وليس بمسموع))[2].

ولم يصرّح سيبويه بالصلة او مفهومها، وعبّر عنها بالحشو، فالحشو معناه صلة الموصول عنده[3]، إلّا أنّ المبرِّد هو أول من استعمل الموصول بالمعنى الاصطلاحي الشائع له، فقد عقد له بابًا سمّاه:(باب الصلة والموصول)، فقد قال:((إنّ الصِّلَة مُوضحَة للاسم؛ فَلذَلِك كَانَت في هَذِه الْأَسْمَاء المبهمة، وَمَا شاكلها في الْمَعْنى؛ أَلا ترى أَنَّك لَو قلت: جاءني الذى، أَو مَرَرْت بالذي لم يدللك ذَلِك على شيء حَتَّى تَقول: مَرَرْت بالذي قَامَ...))[4].

ولم يُجز المبرِّد الفصل بين الصلة والموصول[5]، إلّا أنَّ أبا سعيد السيرافي ذهب إلى ما ذهب اليه في تسمية الصلة بالحشو[6]، وقد أطلق الرماني على الاسم الموصول الاسم الناقص[7].

أمَّا ابن جني فقد عقد له بابًا أسماه (باب الصلة والموصول)، وجعل الموصول على ضربين، اسمًا وحرفًا، وبيّن أنَّ الموصول لا يتم معناه الا بوجود صلته[8]، والصلة لا تكون الا جملة، أو شبه جملة ظرفية، كذلك شرط وجود الضمير العائد في جملة الصلة الذي يعود على الموصول، كذلك صرّح بعدم الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي، ولا تكون جملة الصلة انشائية، فيجب أنْ تكون خبرية، وهي التي تحتمل الصدق أو الكذب[9]، وهذا يدل على أنَّ ابن جني لم يُجز أنْ تكون جملة صلة التعجب صلة الموصول؛ لأنَّها لا تحتمل الصدق أو الكذب.

---

(١) التذييل والتكميل:٣/١١.

(٢) النكت الحسان في شرح غاية الاحسان:٤٩.

(٣) يُنظر: الكتاب:٢/١٠٧.

(٤) المقتضب:٣/١٩٧.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه:٣/١٩٨.

(٦) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٢/٤٣٧-٤٣٨.

(٧) يُنظر: رسالة الحدود، أبو الحسن الرماني:٨٣.

(٨) يُنظر: اللمع في العربية:٢٤٧.

(٩) يُنظر: المصدر نفسه:٢٤٨.

أما الزمخشري فقد عرّف الموصول قائلًا:((والموصول ما لا بدله في تمامه اسمًا من جملة تردفه من الجمل التي تقع صفات، ومن ضمير فيها يرجع إليه. وتسمى هذه الجملة صلة))[١]، وقد بيّن ابن يعيش معنى كلام الزمخشري من قوله: ((من الجمل التي تقع صفات)) حيث جعلها من باب الجمل المتمكنة في باب الخبر، بدليل إنّها تبيّن وتوضح الاسم الموصول[٢].

فبعد الاطلاع على الموصول وصلته عند المتقدمين فلم نجد أحدًا منهم قد أجاز وقوع جملة التعجب صلة الموصول.

فيبدو أنَّ ابن خروف كان منفردًا برأيه في جوازه لوقوع جملة التعجب صلة الموصول. إذ اشترط أغلب النحويين أنْ تكون جملة صلة الموصول جملة خبرية لا انشائية، فقد اشترطوا أنْ لا تكون جملة تعجبية، فلا يجوز عندهم: (مررت بالذي ما أحسنه)[٣]، إلاّ أنَّ ابن خروف قد أجاز ذلك كجواز النعت بها[٤]. وابن مالك لم يشترط ذلك في الصلة.

وقد برهن ناظر الجيش على أنّه لم يشترط في جملة صلة الموصول أنْ لا تكون جملة تعجبية مع أنّها ليست جملة انشائية على قول أغلب النحويين، فقد يكون مذهبه امتناع وقوع جملة التعجب صلة الموصول، ويحتمل أن يكون مذهبه جواز الوصل بها موافقًا لما ذهب اليه ابن خروف. وكانت علة من ذهب إلى عدم جواز وقوع جملة التعجب صلة الموصول هو أنَّ الصلة تكون موضحة، وأنّ خفاء الأسباب في التعجب ينافي التوضيح، وقد وصف ناظر الجيش هذه العلة بالضعف[٥].

فمن النحويين الذين وافقوا ابن خروف في ما انفرد به في جواز الوصل بجملة التعجب هو السيوطي، إذ قال:((وَأما جملَة التَّعَجُّب فَإِن قُلْنَا إِنَّهَا إنشائية لم توصل بهَا

---

(١) المفصل في صنعة الاعرب:١٨٣.

(٢) يُنظر: شرح المفصّل، ابن يعيش:٣/٢١٧.

(٣) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك:١/٤٤٤-٤٤٥، وأوضح المسالك:١/١٦٩، وشرح شذور الذهب، الجوجري:١/٣٠١-٣٠٢.

(٤) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك:١/٤٤٥، وتمهيد القواعد:٢/٦٤٧.

(٥) يُنظر: تمهيد القواعد:٣/٦٤٧.

أَو خبريــة فَقَـوْلَانِ أَحـدهمَا الْجَـوَاز وَعَلِيــهِ ابْـن خـروف ...، وَالثَّـانِي الْمَنْـع والصـحيح جوازه))[1].

ومـن ثَـمَّ فـإنّ (وقـوع جملـة التعجـب صـلة الموصـول) لـم يصـرّح بهـا النحويـون المتقدمون، وقد وضعوا شروطًا لها، وكان من أبرزها هو أنْ تكون جملة الصلة جملة خبرية تحتمل الصدق والكذب، فلم يُجز النحويون وقوع جملة التعجب صلة الموصول، إلّا أنَّ ابن خروف قد انفرد برأيه بجواز وقوع جملة التعجب صلة الموصول، فكان مذهبه في ذلك قياسًا على جواز النعت بها، إلّا أنَّ أبا حيان كان معترضًا عليه، وكانت حجته أنّ ما ذهب إليه ابن خروف في انفراده ليس بمسموع عن العرب، إلا أنَّ السيوطي كان موافقًا لما انفرد به ابن خروف، فقد ذكر آراء النحويين في جواز وقوع جملة التعجب صلة الموصول، ومنع وقوعها، ومن ثمّ قال: والصحيح جوازه، وهذا دليل على موافقته إياه.

ويبدو أنّ الرأي الراجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه أبو حيان، وهو ما ذهب إليه المتقدمون وأغلب المتأخرين؛ وذلك التعجب يكون خافيًا للأسباب، وصلة الموصول هي التي توضح إبهام الموصول، فالإخفاء ينافي التوضيح، فلا يجوز وقوع جملة التعجب صلة الموصول كما ذهب الغالب من النحويين في ذلك.

---

(١) همع الهوامع:١/٣٣٥.

٣. القول في ترخيم المستغاث

ومعنى الترخيم ((هو التليين، التَّرخيم، فِي الاسماء، لأَنَّهم إِنَّمَا يحذفون اواخرها ليُسهِّلُوا النُّطْق بهَا))[١]، وقيل ((الترخيم هو الحذف))[٢]، وسمّي الترخيم ترخيمًا لتليين المنادى صوته بحذف الحرف الأخير منه[٣]. ويكون حذف آخر الاسم للتخفيف، ويختص ذلك النداء، أو يكون لضرورة شعرية[٤].

ويأتي الترخيم على ثلاثة أنواع، وهي: ترخيم الضرورة، وترخيم النداء، وترخيم التصغير[٥]. فترخيم النداء هو حذف أواخر الأسماء في النداء للتخفيف[٦]. ويشترط في تخفيف المنادى أنْ يكون معرفةً، وغير مستغاث، وأنْ لا يكون مندوبًا، ولا مضافًا، ولا مسندًا. وقد أجاز الكوفيون ترخيم المضاف بحذف عجز المضاف اليه، وأجاز ابن مالك ترخيم المسند[٧].

أمَّا مدار بحثنا في هذه المسألة فهو ترخيم المستغاث، فقد أجمع النحويون على أنَّه لا يجوز ترخيم المستغاث مطلقًا ما عدا ابن خروف الذي انفرد برأيه في جواز ترخيم المستغاث إذا لم تكن معه لام الاستغاثة. فقد قال أبو حيان: ((الترخيم في بابه، وفي باب النداء ...، وهو حذف آخر الاسم في النداء، ولا يرخم مندوب لحقته علامة الندبة،...، ولا مستغاث به جر... وأجازه ابن خروف، وقال ابن الضائع: هذا ضرورة...))[٨].

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده:١٨٩/٥، ويُنظر: لسان العرب، ابن منظور: ١٢/ مادة (لين)٢٣٤، وتاج العروس، مرتضى الزبيدي:٢٣٨/٣٢ مادة (لين).

(٢) لسان العرب:٢٣٤/١٢.

(٣) يُنظر: تاج العروس:٢٣٨/٣٢.

(٤) يُنظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر:٨٧٥/٢.

(٥) يُنظر: توضيح المقاصد:١١٢٦/٣، وأوضح المسالك:٥١/٤.

(٦) يُنظر: اللمع في العربية:١٧٦.

(٧) يُنظر: أوضح المسالك:٥١/٤-٥٣، وهمع الهوامع:٧٧/٢-٧٨.

(٨) ارتشاف الضرب:٢٢٢٧/٥.

وعندما تحققنا من صحة ما نقله أبو حيان عن ابن خروف في آثاره وجدناه فعلًا قد صرّح بها قائلًا: ((وقد ينادى في الشعر في الاستغاثة بغير زيادة، وبغير (ياء) من حروف النداء:

تمقّـــاني ليَقتلنـــي لَقيـــطٌ أعامِ لك ابنَ صعصعةَ بنِ سعدِ[1]

فاستغاث بـ(عامر) من غير زيادة، ورخّمه، ونادى بالهمزة وحرف الاستغاثة "يا"))[2].

والذي جاء به ابن خروف هو منفرد عن النحويين، فالمشهور بينهم هو عدم جواز ترخيم المستغاث مطلقًا، فقد قال سيبويه:((ولا ترخم مستغاثا به إذا كان مجرورا، لأنه بمنزلة المضاف إليه))[3].

ويرى الرماني(ت:٣٨٤هـ) أيضًا عدم جواز المضاف، ولا المستغاث به؛ لأنّه مجرور[4]، وهو اتبع في ذلك ما ذهب اليه سيبويه بعدم جواز ترخيم المستغاث، والسبب في منع ترخيم المستغاث، هو لكونهم يزيدون فيه لأجل رفع الصوت للمستغاث به[5]؛ وذلك لأنَّ الاستغاثة يراد بها امتداد للصوت، والترخيم هو عكس ذلك[6].

والذي يراه الصبان في عدم ترخيم المستغاث، وذلك لأنّه مجرور باللام، فلا يظهر أثر للنداء فيه من النصب، أو كونه مبنيًا على الضم، فلم يأتِ عليه الترخيم؛ كونه من خصائص المنادى، وأيضًا لا يكون مفتوحًا بزيادة الالف؛ لأنّ الزيادة تكون منافية للحذف، وايضًا أنْ لا يكون مجردًا من الألف واللام، الحاقًا بذي الالف واللام نحو: يا لمال، أي: يا لمالك، وقوله" أعام" يقصد يا عامر[7].

---

(١) البيت لشريح بن الأحوص الكلابي، وذكرت محققة الكتاب وروده في مصادر أخرى: تمناني ليلقاني ، يُنظر: شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف:٢/٧٤٥ (الهامش).

(٢) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف:٢/٧٤٥.

(٣) الكتاب:٢/٢٤٠.

(٤) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، الرماني:٢٤٧.

(٥) يُنظر: الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين:١/١٦٩.

(٦) يُنظر: اللمحة في شرح الملحة:٢/٦٣٢.

(٧) يُنظر: حاشية الصبان:٣/٢٦١.

فيبدو أنَّ السبب في عدم جواز ترخيم المستغاث هو أنَّ المستغاث يسبق بحرف جر، فيكون سببًا في جره، وأيضًا كون المستغاث معربًا والمنادى مبنيًا، والترخيم هو الذي يلحق المبني، فلا يجوز ترخيم المعرب.

ومن النحويين الذين لم يجيزوا ترخيم المستغاث هم: ابن السرّاج[١]، والفارسي[٢]، والزمخشري[٣]، والجزولي[٤]، وابن الصائغ[٥]، والمرادي[٦]، والعيني(ت:٨٥٥هـ)[٧]، وغيرهم. وقد حمل ابن الصائغ ما جاء به ابن خروف على الضرورة الشعرية، إلّا أنّ ابن خروف قد نادى بغير (يا) فقد منعه ابن الصائغ إلّا أنّه أشار بسماع ترخيمه عن العرب[٨]. ومن حمل شاهد ابن خروف على الشذوذ هم: الاشموني[٩]، والسيوطي[١٠]، والصبان[١١].

وقد ذكر العيني قول الشاعر مرة بن الرواغ [من بحر الرمل]:

كلما نادى مُنادٍ منهم يا لتَيْمِ الله قُلنا يا لَمالِ

فالشاهد في هذا البيت هو (يا لمالِ)، فقد رخم المنادى وهو مستغاث به، وفيه اللام، وإنّ أصله:(يا لمالك). وإنّ مذهب النحويين هو أنّ المنادى إذا كان مستغاث به لا يرخم سواء اتصلت به اللام أو لم تتصل، إلّا ما ذهب إليه ابن خروف فقد أجاز ترخيم المستغاث به إذا لم يقترن بلام الاستغاثة[١٢].

---

(١) يُنظر: الأصول في النحو:١/٣٥٩.

(٢) يُنظر: الايضاح العضدي:٢٣٨.

(٣) يُنظر: المفصل في صنعة الاعراب:٧١.

(٤) يُنظر: المقدمة الجزولية:١٨٨.

(٥) يُنظر: اللمحة في شرح الملحة:٢/٦٣٢.

(٦) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك:٣/١١٣٧.

(٧) يُنظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية: ٤/١٧٧٥.

(٨) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك:٣/١١٣٧، وأوضح المسالك:٤/٥١، والمساعد على تسهيل الفوائد:٢/٥٤٦.

(٩) يُنظر: شرح الأشموني:٣/٧٠.

(١٠) يُنظر: همع الهوامع:٢/٧٧.

(١١) يُنظر: حاشية الصبان:٣/٢٦١.

(١٢) يُنظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية:٤/١٧٧٦.

فقد كان ابن خروف منفردًا فيما ذهب إليه من جواز ترخيم المستغاث به إذا لم تكن فيه لام الاستغاثة، فلم يسبقه أحد من النحاة فيما ذهب اليه. ويبدو أنّ أبا حيان لم يكن موافقًا له في انفراده برأيه، ودليله النحوي بأنّه حمل على الضرورة الشعرية(١).

ومن ثَمَّ فإنّ مسألة (جواز ترخيم المستغاث) من المسائل النحوية الانفرادية لابن خروف كما ذكرت محققة كتاب شرح جمل الزجّاجي لابن خروف(٢)، وأيضًا كما تبيّن لنا من تتبعنا لمواقف النحويين السابقين، ودراستنا لهذه المسألة، فلم نجده متابعًا غيره.

والذي يبدو لي أنّ رأي ابن خروف كان هو الرأي الراجح؛ وذلك لما جاء به من دليل من كلام العرب سماعًا من الشعر العربي، والسماع هو أقوى الأدلة النحوية في الاستشهاد النحوي؛ لكثرة تناوله على الالسن، وكونه المصدر الأول من مصادر اصول النحو العربي.

---

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب:٥/٢٢٢٧-٢٢٢٨.

(٢) يُنظر: شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف:١/١٧٨.

٤. الخلاف في دلالة (كان) الدالة على الحدث

(كان) هي من الأفعال الناسخة للابتداء[١]، تدخل على المبتدأ والخبر، ترفع المبتدأ اسمًا لها، وتنصب الخبر خبرًا لها[٢]، وأخوات كان هن:(أصبح، وأمسى، وظل، وبات، وصار، وأضحى، وما دام، وما انفك، وما زال، وما فتئ،، وما برح، وليس)[٣].

وما يهمنا من هذه الأفعال هو (كان)، فتأتي على ثلاثة أوجه هي: ناقصة، وتامة، وزائدة[٤]. وسميت (كان) ناقصة قيل لأنّها تنقص عن الأفعال بعدم دلالتها على الحدث[٥]، فقيل إنّها تدل على الزمن المجرد من الحدث[٦]، وقيل إنها تشبه الأفعال فقط من جهة اللفظ[٧].

والذي يعنينا في هذه المسألة هو الخلاف النحوي في دلالة (كان) على الحدث، فقد تعددت مذاهب النحاة في ذلك، قال أبو حيان: ((والذين قالوا إنَّها تدلّ على الحدث اختلفوا... ولما ذهب الفارسي إلى أنَّها خلعت الدلالة على الحدث... ومن قال إنها تدل على الحدث أجاز لها العمل ... وزعم الأستاذ أبو الحسن بن خروف، وتبعه ابن عصفور، أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها))[٨].

ولم يكتفِ أبو حيان بذكر هذا القول فحسب، وإنَّما كان مهتمًا بنحو ابن خروف ومتأثرًا به، فقد نقل له رأيًا آخرًا في مصدر ثانٍ من مؤلفاته فقد قال:((وكونها لا تدل على الحدث فلا تعمل في ظرف، ولا مجرور، وهو مذهب المبرِّد، وابن السرّاج، والفارسي، وابن جني، والجرجاني، وابن برهان، والأستاذ أبو علي، وهو ظاهر مذهب سيبويه.

---

(١) يُنظر: شرح ابن الناظم:٩٢/١، وشرح ابن عقيل:٢١١/١.

(٢) يُنظر: اللمع في العربية: ٨٥.

(٣) يُنظر: همع الهوامع: ٤٠٨/١.

(٤) يُنظر: الكناش في النحو والصرف:٣٩/٢.

(٥) يُنظر: شرح المكودي على الألفية:٥٨.

(٦) يُنظر: اللمع في العربية:٨٥، والمرتجل في شرح الجمل:١٢٤، والمقاصد الشافية:١٨٠/٢.

(٧) يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش:٢٢٩/٢.

(٨) التذييل والتكميل:١٣٤/٤.

والمشهور، والمتصور؛ أنَّها تدلّ على الحدث والزمان، وأنَّ الحدث مسند إلى الجملة... وبه قال السيرافي، ومنعه الجمهور، وذهب ابن خروف إلى أنها مشتقة من مصادر لم يلفظ بها))[١].

وعندما تحققنا من صحة ما نقله أبو حيان عن ابن خروف في آثاره تبيّن لنا أنّه كان دقيقًا في نقله عنه، قال ابن خروف في باب (كان وأخواتها):((فأحكامها أحكام الأفعال في كل شيء الا أنّها لا تؤكد في مصادرها؛ لأنَّها لا فائدة في ذلك، وهي مأخوذة من أحداثها بدليل أنّ أخواتها تستعمل استعمالها في الرفع والنصب تقول: "أعجبني كون زيدًا عالمًا"))[٢]، وفي موضعٍ آخرٍ قال: ((وليست "كان"، و"يكون" لمجرد الزمان بدليل قولهم: "زيدًا كان أخاك"، ولا دلالة فيها على زمان، وكذلك "كون زيدٌ أخاك أو منطلقًا" جنس لا دلالة فيه على الزمان أيضًا))[٣]، يقصد بدلالتها على الحدث.

وأنَّ أبا حيان كان معترضًا على ما ذهب إليه ابن خروف في هذه المسألة، فقد ردَّه قائلًا: ((والمشهور والمنصور أنها تدلّ على الحدث والزمان، وأنَّ الحدث مسند إلى الجملة، كما كان "ظننت" مسندة إلى الجملة))[٤]، وقال في موضع آخرٍ:((وما ذهب إليه ابن خروف وابن عصفور من أنَّها مشتقة من أحداث لم ينطق بها ليس بصحيح، وقد جاء المصدر منها صريحًا))[٥].

وذكر في مصدرٍ ثانٍ من مؤلفاته معترضًا على ما جاء به ابن خروف قائلًا:((ذهب ابن خروف إلى أنَّها مشتقة من مصادر لم يُلفظْ بها، والصحيح أنَّ لها مصادر وقد أعملتها العرب إعمال أفعالها قالوا: كونك مطيعًا مع الفقير من كونك عاصيًا مع الغني))[٦].

---

(١) ارتشاف الضرب:٣/١١٥١-١١٥٢.

(٢) شرح جمل الزجّاجي، ابن خروف:١/٤١٥.

(٣) المصدر نفسه:١/٤١٧.

(٤) التذييل والتكميل:٤/١٣٣.

(٥) المصدر نفسه:٤/١٣٥.

(٦) ارتشاف الضرب:٣/١١٥٢.

إلّا أنّ النحويين قد اختلفوا في دلالة (كان) على الحدث، فالمفهوم من كلام سيبويه أنّ (كان) تدل على زمن محض لا تدلّ على حدث[١].

إنّ الكثير من النحويين قد اتبعوا سيبويه فيما ذهب إليه من دلالة (كان) الناقصة على الزمن المجرد من الحدث، منهم: المبرِّد[٢]، وابن السراج[٣]، والفارسي[٤]، وابن جني[٥]، وابن باشاذ[٦]، وعبد القاهر الجرجاني(ت:٤٧١هـ)[٧]، وابن الخشاب[٨].

يبدو أنّ ابن خروف كان منفردًا في دلالة (كان) على الحدث، فذهب إلى أنّها مشتقة من أحداث لم ينطق بها، وتبعه فيما ذهب اليه بعض النحويين المتأخرين ومنهم: ابن عصفور، فقد صرّح قائلًا:((والصحيح أنّها مشتقة من أحداث لم ينطق بها وقد تقرر من كلامهم أنّهم يستعملون الفروع ويهملون الأصول))[٩].

وتبين لنا أنّ ابن عصفور كان موافقًا لما انفرد به ابن خروف في هذه المسألة، وقد أثبت موافقته إياه بقوله:((ومما يدل على أنّ في هذه الأفعال معنى الحدث أمرهم بها، وبناء اسم الفاعل منها، نحو: كُنْ قائمًا، وأنا كائن منطلقًا، والأمر لا يتصور بالزمان كذلك لا يبنى اسم الفاعل من الزمان))[١٠].

وممن ذهب إلى ما ذهب إليه ابن خروف هو ابن الناظم[١١]، وقد ذكر ذلك عنه الشاطبي في شرحه لألفية ابن مالك[١٢].

---

(١) يُنظر: الكتاب:١/٤٥-٤٦.

(٢) يُنظر: المقتضب:٣/٣٣-٣٤.

(٣) يُنظر: الاصول في النحو:١/٨١-٨٢.

(٤) يُنظر: المسائل الحلبيات:٢٢٢، والمسائل المشكلة، أبو علي الفارسي:٢٣.

(٥) يُنظر: اللمع في العربية:٨٥.

(٦) يُنظر: شرح المقدمة المحتسبة:٢/٣٤٩-٣٥٠

(٧) يُنظر: المقتصد في شرح الايضاح، الجرجاني:١/٣٩٨.

(٨) يُنظر: المرتجل في شرح الجمل:١٢٤.

(٩) شرح جمل الزجّاجي، ابن عصفور:١/٣٨٥.

(١٠) المصدر نفسه:١/٣٨٦.

(١١) يُنظر: شرح ابن الناظم:٩٨.

(١٢) يُنظر: المقاصد الشافية:٢/١٨٠.

ومن النحويين الذين تابعوا المتقدمين، وقد خالفوا ابن خروف فيما انفرد فيه، هم: العكبري[١]، وابن يعيش[٢]، وأبو الفداء عماد الدين[٣]، وناظر الجيش[٤]، والشاطبي[٥]. إلّا أنَّ ابن مالك[٦]، وأبا حيان[٧]، وابن هشام[٨]، ذهبوا إلى أنَّ (كان) الناقصة تدل على الزمان والحدث.

ومن ثَمَّ فإنّ مسألة (دلالة "كان" الناقصة على الحدث) قد ذهب فيها النحويون إلى ثلاثة مذاهب: فمنهم مَن ذهب إلى أنّها أفعال مجردة من الحدث وهو مذهب المتقدمين، وبعض المتأخرين، ومنهم من ذهب إلى أنَّها أفعال تدل على الزمان والأحداث، وهو مذهب ابن مالك، وأبي حيان، وابن هشام، وغيرهم. أما مذهب ابن خروف فقد ذهب إلى أنّها أفعال مشتقة من الأحداث، وتبعه في ذلك ابن عصفور، وغيره من النحويين، وقد أعطى ابن عصفور بعض الأدلة؛ لتأكيد صحة ما ذهب إليه.

وخلاصة ما تقدّم اتضح أنّ دلالة (كان) على الحدث هي من المسائل التي انفرد بها ابن خروف، وكان أبو حيان متأثرًا بنحو ابن خروف من ذكره لموقفه في هذه المسألة في مصدرين من مؤلفاته النحوية، إلّا أنّه كان معترضًا على ما ذهب اليه مخالفًا إياه بالرأي.

ويبدو لي أنَّ الرأي الراجح هو لأبي حيان؛ وذلك لأنّ ابن خروف صرّح بأنّ (هذه الأفعال مشتقة من أفعال لم يصرح بها)، وهذا ليس صحيحًا على رأي أبي حيان، وهو الرأي الراجح؛ لمجيء المصدر الصريح منها ويكون المصدر معملًا إعمال فعله الدال على الحدث كقول العرب: ((كونك مطيعًا مع الفقر خير من كونك عاصيًا مع الغنى))[٩]، وهو رأي وجيه، وصائب؛ لما ورد من السماع به، وهو برأيه يجعل الأفعال في باب واحد للتسهيل، والابتعاد عن التفرع والتشعب.

---

(١) يُنظر: اللباب في علل البناء والاعراب:١/١٠٥، والتبيين عن مذاهب النحويين، العكبري:١٤١.

(٢) يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش:٧/١٧٩.

(٣) يُنظر: الكناش في فني النحو والصرف:٢/٣٩.

(٤) يُنظر: تمهيد القواعد:٣/١٠٨٩.

(٥) يُنظر: المقاصد الشافية:٢/١٨٠.

(٦) يُنظر: شرح التسهيل:١/٣٣٨.

(٧) يُنظر: التذييل والتكميل:٤/١٣٤، وارتشاف الضرب:٣/١١٥٢.

(٨) يُنظر: أوضح المسالك:١/٢٢٧.

(٩) التذييل والتكميل:٤/١٣٦.

الخاتمة

الخاتمة

الحمدُ والشكر لله، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه على فضله ومننه التي لا يعدها سواه والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآل بيته الطاهرين وأصحابه المنتجبين.

بعد البحث، والدراسة، والتحليل، توصل البحث إلى جملة نتائج أهمها:

١. اتصف أبو حيان بفكر علمي وفلسفي قل نظيره، وقد تبيّن ذلك في طروحاته، واشكالياته التي تناولها في توظيف نحو ابن خروف.
٢. بينت الدراسة أنَّ ابن خروف عُرفت أفكاره النحوية المشرق والمغرب، ولاسيما فيما انفرد به من آراء، ولم يقتصر أثره في فكر أبي حيان فحسب.
٣. كانت الموضوعية العلمية من خصائص أبي حيان في توظيف نحو ابن خروف، فكانت الحقيقة العلمية هدفه والعربية دافعه.
٤. الاعتراضات النحوية والاختلافات في وجهات النظر بين أبي حيان وابن خروف، وتراثنا النحوي ساهمت بنحوٍ ملموس في الدرس النحوي.
٥. كان لابن خروف اثرٌ واضحٌ وبيّنٌ في فكر أبي حيان النحوي، من تكرار ذكره في العديد من المؤلفات النحوية له، وإعطاء رأيه بما ذهب إليه سواء موافقاً أو معترضاً عليه.
٦. لم يكن نقل أبي حيان عن ابن خروف ثابتاً، فتارةً ينقل عنه نصاً، وتارةً ينقل بالمعنى، وفي بعض الأحيان لم نجد ما نقلهُ عنه في آثار ابن خروف فربما نقله سماعاً عن شيوخه أو من تتلمذ عليه أو ربما توهمه.
٧. تبيَن لنا أنَّ هناك تناقضاً واضحاً فيما ينقله أبو حيان عن ابن خروف في مؤلفاته أحيانًا، فقد يذكر له رأياً خلاف ما يراه.
٨. تبيَن لنا أن أبا حيان قد تناقض في نسبة بعض الآراء إلى النحويين المتقدمين ،فقد ذهب إلى أنَّ الفارسيَّ يمنعُ عملَ أفعلَ التفضيل في حالين، وعاد في كتابه منهج السالك، وذكر أنَّ الفارسيّ يُعمل أفعل في حالين معاً.
٩. كان لأبي حيان وقفات اعتراضية على ما يراه ابن خروف، وقد وافقه في مسائل كثيرة، ودليله السماع والقياس ومنها مسألة (عامل الحال المؤكدة)، و(الغاء الظن وإعماله مع المصدر).

١٠. أثبتت الدراسة أنَّ لابن خروف آراءً انفرد بها، وهذا دليل على استقلال شخصيته ورجاحة علمه، ومن هذه المسائل التي أنفرد به:

- ذهب إلى أنَّ (ما) في (ما خلا) تعامل معامله غير في انتصابه على الاستثناء، وقيل مصدرية، إلّا أنَّ الرأي الراجح هو النصب على الظرفية، وذلك لأنَّها في تأويل مصدر عند جميع النحويين، وهو معروف عند النحويين أنَّ المصدر ينوب مناب ظرف الزمان بكثرة.
- وكذلك انفراده في مسألة (اتحاد فاعل الفعل مع فاعل المصدر) وقد كان أبو حيان معترضاً عليه، إلا أنَّ الدراسة أثبتت أنَّ رأي ابن خروف هو الراجح، وذلك لإثبات ما ذهب إليه بأدلة نحوية رصينة مؤيداً كلامه بالشواهد القرآنية وكلام العرب وقد أيده الكثير من النحويين المتأخرين فيما ذهب إليه.
- من الآراء التي كان لابن خروف أثر فيها عند أبي حيان هي ترخيم المستغاث وإن لم يكن فيه اللام التي بلا استغاثة، وبدا لنا أنّ رأي ابن خروف هو الراجح لما جاء به من دليل من كلام العرب سماعاً.
- قد انفرد بحذف عامل المصدر وجوباً إذا قصد به التشبيه، فذهب إلى أنَّ النصب بهذا الباب هو الوجه وبدا لنا أنَّ السياق ومعنى الكلام هو الذي يحدد الوجه الإعرابي سواء كان رفعاً أم نصباً .
- من المسائل الانفرادية لابن خروف (وقوع جملة التعجب صلة الموصول) وقد عارضه أبو حيان فيما انفرد به، وقد بدا لنا أنّ رأي أبي حيان هو الراجح؛ وذلك لأنَّ التعجب يخفي الأسباب، وصلة الموصول هي التي توضح إبهام الموصول والإخفاء ينافي التوضيح .
- أثبتت الدراسة أنَّ (كان تدلُّ على الحدث والزمان) معاً ، لمجيء المصدر الصريح منها وهو ما ذهب إليه أبو حيان معترضاً على ابن خروف ، في انفراده في مسألة (دلالة كان على الحدث) فمذهب ابن خروف هو كون هذه الأفعال مشتقة من مصادر لم يصرح بها .

وآخر دعوانا أنْ الحمد لله رب العالمين .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

أولًا الكتب

(أ)

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت-٨٠٢هـ)، تح: د. طارق الجنابي، جامعة الموصل، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان اثير الدين الأندلسي (ت-٧٤٥هـ)، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- ارشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين بن محمد بن أبي بكر بن ايوب بن قيم الجوزية (ت-٧٦٧هـ)، تح: د. محمد بن عوض بن محمد السهيلي، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت-٩١١هـ)، تح: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت-٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، د.ت.
- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢ م.
- أعيان العصر وأعوان النصر، صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي (ت-٧٦٤هـ)، تح: د. علي أبو زيد، وآخرون، قدم له: مازن عبد القادر المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- الألغاز النحوية والمسمى الطراز في الألغاز، عبد الرحمن بن ابي بكر جلال الدين السيوطي (ت-٩١١هـ)، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٣م.

- أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت-٦٤٦هـ)، تح: د. فخر صالح سليمان قداره، دار عمار، الأردن، دار الجبل، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، (ت-٦٤٦هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- الانتصار لسيبويه على المبرِّد، أبو العباس أحمد بن محمد ولاد التميمي النحوي (ت-٣٣٢هـ)، تح: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو بركات عبد الرحمن بن الأنباري، تح: حسن حمد، دار العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٣٨هـ- ٢٠٠٧م.
- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، عبد الله بن احمد بن عبد الله بن يوسف بن محمد جمال الدين ابن هشام(ت-٧٩١هـ)، تح: يوسف الشيخ المحمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د.ت.
- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي (ت-٣٧٧) ، تح: د. حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، ط١، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

(ب)

- البحر المحيط ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين الأندلسي (ت-٧٤٥هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.

- البسيط في جمل الزجّاجي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الاشبيلي السبتي (ت-٦٨٨هـ)، تح: د. عباد بن عيد الشبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت-٩١١هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، د.ت.

(ت)

- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض، الملقب بمرتضى الزبيدي (ت-١٢٠٥هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.م، د.ت.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والاعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت-٧٤٨هـ)، تح: . بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.
- التبصرة والتذكرة، أبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصميري (من نحاة القرن الرابع)، تح: د. فتحي أحمد و مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- التبيين على مذاهب النحويين البصرين والكوفيين، أبي البقاء العكبري (ت-١٦هـ)، تح: د. عمر عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- تذكرة النحاة، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (ت-٧٤٥هـ)، تح: د. عفيف عبد الرحمن ، جامعة اليرموك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل دراسة وتحليل، اختيارات أبي حيان النحوية في كتابه، د. أحمد عبد الله القاضي، دروب للنشر والتوزيع، دار اليازوري العلمية للشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠م.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، د.ت.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله جمال الدين (ت-٦٧٢هـ)، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت-٨٢٧هـ)، تح: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، د.ن، ط١، د.م، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي (ت-٣٧٧هـ)، تح: د. عوض بن حمد القوزي، مركز النخب العلمية، د.م، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- تفسير ابن عاشور = تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت-١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
- تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات عبد الله بن احمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت-٧١٠هـ)، تح: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب ، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- تقريب المقرب، أبو حيان الأندلسي، تح: عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت-٧٦١هـ)، تح: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت-٧٤٩هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.

(ج)

- الجمل في النحو، المنسوب لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت-١٧٠هـ)، د. فخر الدين قباوة، د.ن، ط٥، د.م، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- الجمل للزجاجي، أبو الفضل أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجي (ت-٣٤٠هـ)، اعتنى بتصحيحه وشرح ابياته الشيخ بن أبي شنب، خزانة الكتب العربية، مطبعة كربونل، الجزائر، ١٩٢٦م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت-٧٤٩هـ)، تح: فخر الدين قباوة، الاستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

(ح)

- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ابو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- الحدود في علم النحو، أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأبّذي شهاب الدين الأندلسي (ت-٨٦٠هـ)، تح: نجاة حسن عبد الله النويلي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١١٢، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- الحُلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ابي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، الجمهورية العراقية، سلسلة كتب التراث، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٠م.

(خ)

- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت-٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ط٤، د.ت.

(د)

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت-٨٥٢هـ)، تح: محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط٢، ١٣١٢هـ-١٩٧٢م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت-٧٥٦هـ)، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت.
- دليل الطالبين لكلام النحويين، مرعي يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي (ت-١٠٣٣هـ)، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، الكويت، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- ديوان الأعشى، ميمون بن قيس (ت: ٧هـ)، دار صادر، بيروت، د.ت.
- ديوان العباس بن مرداس، العباس بن مرداس السلمي (ت: ١٨هـ)، تح: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- ديوان النابغة الذبياني، زياد بن معاوية بن ضباب المري الذبياني (ت:١٨ق.هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي (ت:٣٢ق.هـ)، تح: عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ١٩٦٠م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- ديوان مزاحم العقيلي، مزاحم العقيلي دار صادر، بيروت، ٢٠١٢م.

(ذ)

- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي (ت-٧٠٣هـ)، تح: إحسان عباس وآخرون، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١، ٢٠١٢م.

(ر)

- الرد الوافر، أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين الشهير بابن ناصر الدين (ت-٨٤٢هـ)، تح: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٣٩٣هـ.
- رسالة الحدود، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت-٣٨٤هـ)، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، الأردن، د.ت.

(س)

- السفر الخامس من كتاب الذيل التكملة لكتابي الموصول والصلة، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي (ت-٧٠٣هـ)، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٦٥م.
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت-٧٤٨هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٧-٢٠٠٦م.

(ش)

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد الحنبلي أبو الفلاح (ت- ١٨٩هـ)، تح: محمود الارناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الارناؤوط، دار بن كثير، دمشق، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن الامام جمال الدين محمد بن مالك (ت-٦٨٦هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت-٧٦٩هـ)، أعرب الألفية وعلق عليها: الشيخ قاسم الشماعي الرفاعي، دار القلم، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت-٧٦٩هـ) ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل، محمد محي الدي عبد الحميد، مكتبة الهداية، بيروت، د.ت.

- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت-١٠٩٣هـ)، تح: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ط٢، ١٣٩٣هـ.
- شرح الأزهرية، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، المعروف بالوقاد (ت-٩٠٥هـ)، المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة، د.ت.
- شرح الأشموني على الفية بن مالك، علي بن محمد بن حسين ابو الحسن نور الدين الأشموني الشافعي (ت-٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش، (ت-٧٧٨هـ)، تح: أ.د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف (بالوقاد) (ت-٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- شرح الفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تفسير الخلاصة، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (ت-٧٤٩هـ)، تح:د. عبد الله علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت-٦٧٢هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة ام القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢-١٩٨٢م.
- شرح المفصل لابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت-٦٤٦هـ)، تح: أ.د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، مكتبة العلوم والأدب، القاهرة، ط١، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.

- شرح المقدمة الجزولية الكبير، أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين (ت-٦٥٤هـ)، تح: تركي بن فهد بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن باشاذ (ت-٤٦٩هـ)، تح: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٧م.
- شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، الإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياشي الأندلسي (ت-٦٧٢هـ)، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، تح: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
- شرح تسهيل الفوائد محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ابو عبد الله جمال الدين (ت-٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط١، د.ن، د.م، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجّاجي، ابن عصفور الاشبيلي(ت-٦٦٩هـ)، تح: د. صاحب أبو جناح، القاهرة، ١٩٧١م.
- شرح جمل الزجّاجي، أبو الحسن علي بن محمد بن خروف الأشبيلي (ت-٦٠٩هـ)، إعداد: سلوى محمد عمر عرب، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، ١٤١٩هـ.
- شرح جمل الزجّاجي، أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي (ت-٦٦٩هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، اشراف: اميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري القاهري الشافعي (ت-٨٨٩هـ)، تح: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٤م.

📖 شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين بن هشام(ت-٧٦١هـ)، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، د.ت.

📖 شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين بن هشام (ت-٧٦١هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، د.ن، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.

📖 شرح كتاب سيبويه المسمى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، أبي الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الاشبيلي المعروف بابن خروف (ت٦٠٩هـ)، تح: خليفة محمد خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الاسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، السلسلة التراثية، طرابلس، ط١، ١٤٢٥هـ-١٩٩٥م.

📖 شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت-٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

(ض)

📖 ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

(ط)

📖 طبقات الشافعية، أبو بكر بن محمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (ت-٨٥١هـ)، تح: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

📖 طبقات المفسرين، محمد بن علي بن أحمد شمس الدين الداودي المالكي (ت-٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

(ع)

📖 العدة في إعراب العمدة، بدر الدين أبو محمد بن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني، تح: مكتب الهدى لتحقيق التراث، أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، دار الإمام التجاري، الدوحة، ط١، د.ت.

علل النحو، محمد بن عبد الله بن عباس أبو الحسن بن الوراق، (ت-٣٨١هـ)، تح: محمود جاسم محمد درويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

(غ)

غاية النهاية في طبقات القرّاء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري محمد بن محمد بن يوسف (ت-٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، د.م، ط١، ١٣٥١هـ.

(ف)

فتح رب البرية في شرح نظم الاجرومية، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (ت-٧٦٤هـ)، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٧٤م.

في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(ك)

الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الاسنوي المالكي (ت-٦٤٦هـ)، تح: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

الكتاب، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، د.ت.

الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب الملك المؤيد صاحب حماه (ت-٧٣٢هـ)، تح: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.

(ل)

- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت-٦١٦هـ)، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت-٧٧٥هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الأفريقي (ت-٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ٣، ١٤١٤هـ.
- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين المعروف بابن الصائغ (ت-٧٢٠هـ)ـ تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٤م.
- لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الانباري (ت-٥٧٧هـ)، تح: أ. سعيد الافغاني،ـ دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧١م.
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت-٣٩٢هـ)، تح: حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

(م)

- متن الاجرومية، ابن آجروم محمد بن محمد بن داود الصنهاجي أبو عبد الله (ت-٧٢٣هـ)، دار الصميدعي، د.م، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- متن قطر وبل الصدى، عبد الله بن يوسف عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين بن هشام (ت-٧٦١هـ)، العصيمي للنشر، ط١، د.ت.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت-٥٤٢هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت-٤٥٨هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- مختصر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت-١٤٢١هـ) ، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ.
- المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب (ت-٥٦٧هـ)، تح: علي حيدر، د.ن، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي (ت-٣٧٧هـ)، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- المسائل العسكريات في النحو، أبو علي النحوي، تح: علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، مان، الأردن، ٢٠٠٢م.
- المسائل المشكلة، أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت-٣٧٧هـ)، علق عليه: د. يحيى مراد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٣م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل (ت-٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة ، ط١، ١٤٠٠هـ.
- معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت-٢١٥هـ)، تح: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري أبو إسحاق الزجّاج (ت-٣١١هـ)، تح: عبد الجليل عبدة شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- معاني النحو، د. فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو محمد ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت-٦٢٦هـ)، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- معجم التعريفات، العلّامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت-٨١٦هـ)، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، د.ت.
- معجم اللغة العربية المعاصرة ، أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت-١٤٢٤هـ)، عالم الكتب، د.م، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- المعجم المختص بالمحدثين، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت-٧٤٨هـ)، تح: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة مكتبة المثنى، بيروت، د.ت.
- معجم حفّاظ القرآن عبر التاريخ، محمد محمد سالم محيسن (ت-١٤٢٢هـ)، دار الجيل، بيروت، ط١ ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت-٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت-٧٦١هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة شريعت، طهران، ط٢، ١٣٨٧هـ.
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري جار الله (ت-٥٣٨)، تح: د. علي بو ملحم، مكتب الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح الفية ابن مالك، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت-٧٩٠هـ)، تح: عياد بن عيد الثبيتي وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت-٨٥٥هـ) . تح: أ.د. علي محمد فاخر، أ.د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني (ت-٤٧١هـ)، تح: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م.
- المقتضب، محمد بن يزيد بن الأكبر الثمالي الأزدي أبو العباس المعروف بالمبرِّد (ت-٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمه، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت الجزولي البربري المراكشي، ابو موسى (ت-٦٠٧هـ)، تح: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مراجعة: د. حامد احمد نيل، د. فتحي محمد احمد جمعة، مطبعة أم القرى، دار الغد العربي، د.م، د.ت
- المقرب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت-٦٦٩هـ)، تح: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، د.ن، د.م، ط١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- من تاريخ النحو العربي، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت-١٤١٧هـ)، مكتبة الفلاح، د.م، د.ت.
- المنصف، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت-٣٩٢هـ)، ار إحياء التراث د.م، ط١، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
- المنصوب على التقريب، إبراهيم بن سليمان البعيمي، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٩هـ.
- منهج السالك في الكلام على الفية بن مالك، أبو حيان النحوي الأندلسي، طبعة المملكة المتحددة، ١٩٤٧م.

📖 الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو من القرن الأول إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم، جمع وإعداد: وليد بن أحمد بن الحسين الزبيدي، أياد بن عبد اللطيف القيسي، مصطفى بن قحطان الحبيب، بشر بن جواد القيسي، عماد محمد البغدادي، مجلة الحكمة، مانشستر، بريطانيا، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

(ن)

📖 نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت-٥٨١هـ)، دار الكتاب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

📖 النحو الوافي مع ربطه بالاساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن، مجمع اللغة العربية، القاهرة، د.ت.

📖 نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، الشيخ أحمد بن محمد المقري التلمساني، تح: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

📖 النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (ت-٧٤٥هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١١، ١٤٠٦-١٩٨٥م.

📖 النكت في تفسير كتاب سيبويه، ابي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم (ت-٤٧٦هـ)، تح: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤٢هـ-١٩٩٩م.

📖 النهر الماد من البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، (ت-٧٤٥هـ)، تح: د. عمر الأسعد، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

(هـ)

📖 همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت-٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.

📖 همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت-٩١١هـ). تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت-٧٦٤هـ)، تح: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان، البرمكي الأربلي (ت-٦٨١هـ)، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٠م.

ثانياً: الرسائل والاطاريح:

- ابن خروف وآراؤه النحوية، حسين علي حسين الفتلي، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بابل، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- شرح الجزولية للأبّذي (٦٨٠هـ) السفر الثاني من باب (حروف الخفض) حتى نهاية باب (يا حبذا)، سعيد بن مشبب بن حسن آل عصام الأسمري، رسالة ماجستير، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
- شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت-٣٨٤هـ)، سيف عبد الرحمن بن ناصر العريفي، أطروحة دكتوراه، الرياض، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- مزية الاصل على الفرع في شرح المفصل لابن يعيش (ت-٦٤٣هـ) دراسة نحوية، هدى كاظم وحيد الحسيني، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.
- مسائل النحو الخلافية في ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، نزار عبد اللطيف صبر، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بابل، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

ثالثاً: البحوث والدوريات:

١. ابن خروف والدرس النحوي في الأندلس، محمد وعد، مجلة التراث العربي، عدد٩٧، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

٢. الاعتراضات النحوية لابن خروف (ت٦٠٩هـ) على ابن طاهر (ت٥٨٠هـ)، هدى ناجي عبيد البديري، جامعة بغداد ، مركز إحياء التراث العالمي، مجلة كلية التربية للبنات، مجلد٢٩ (٧)، ٢٠١٨م.

٣. المفعول معه في النحو العربي رفعًا ونصبًا وجرًا، أ.م.د. عبد الجبار فتحي زيدان، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، مجلد١٠، عدد٢، ٢٠١٠م.

Summary .....

Ibn Kharoof is considered one of the great figures of Arabic grammar in Andalusia, especially at the beginning of the seventh century. As he compiled many works in Arabic grammar, the most important of which is the explanation of Sibawayh's book called "Tanqih Al-Albab" in explaining the obfuscations of the book and explaining the sentences of Al-Zajji and others in the readings, and he has some responses to the grammarians.

The same situation applies to Abu Hayyan al-Andalusi, who was one of the figures of Arabic grammar in his time in Andalusia, and was classified in most of the Arabic sciences, and he has books on interpretation, and most of his books were from the approved sources in our study.

In this study, I dealt with the effect of Ibn Kharoof in the grammar of Abu Hayyan al-Andalusi, as I highlighted in it in the first chapter: the effect of Ibn Kharoof in the thought of Abu Hayyan in agreement, so I showed the effect of Ibn Kharoof in the issues in which Abu Hayyan agreed with him in the pronouns of names, in the predicates of names, and in various issues

Also, in the second chapter, I highlighted the impact of Ibn Kharoof in the grammar of Abu Hayyan in terms of his objection to him in the predicate names, in the predicates of names, and in various issues.

This study was concluded in the third chapter, which included the impact of Ibn Kharouf in the grammar of Abu Hayyan in what Ibn Kharouf was unique to, and the effect of his singularity on the thought of Abu Hayyan al-Andalusi, as it showed its impact on the positions of names, tools and letters, and in various issues.

In this study, I took the descriptive approach based on analysis, and this research was not devoid of opinions recorded by the researcher, relying on the balance between the opinions of Ibn

Kharouf and Abi Hayyan, and between the opinions of their predecessors and those of late grammarians.

In conclusion, the researcher concluded in this study a set of results, the most prominent of which were:

- Ibn Kharoof had a great impact on Abu Hayyan's thought, because he was mentioned in more than one source from Abu Hayyan's grammatical works on the same issue, and this is what was mentioned in this study in most of the issues studied.
- On the issue of (a building was for what its doer was not named) Ibn Kharoof did not choose the seraphic school of thought, as Abu Hayyan mentioned in his quotation from him, as he did not agree with the seraphic, but rather he forbade a building that was when the doer was not named, so the one who chose the seraphic school of thought is the atheist.
- In the issue of (the saying in the actual act of doing the exclamation in the form I do with it), we see that there is a contradiction in the transmission from Ibn Kharouf, as Ibn Kharouf mentioned in his book (Sharh Jamal Al-Zajji): The subject, which Abu Hayyan mentioned in his writings in his quotation from Ibn Kharouf, is its meaning: a matter of fact, the neighbor and the accusative object, and the subject is a hidden pronoun, and this is a contradictory opinion.

And other findings of the researcher in this study.

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon
college of Literature
the department of Arabic language

Ibn Kharouf Al-Ishbiliy Grammar (d. 609 A.H). In the Thought of Ibi Hayyan Al-Andalusi (d. 745 A.H)

A letter submitted by the student

Duaa Nafea Badri Kadhem

To the Council of the College of Arts at the University of Babylon, which is part of the requirements for obtaining a master's degree in Arabic Language Arts/Language

Supervised by
Prof . Dr . Saleh Kadhem Al-Juboori

1443 A.H **2022A.D**